



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

مدى فعالية مؤشر الربحية كمقياس لأغراض تقييم الأداء

دراسة تطبيقية على شركة مصفاة بانياس

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

محمد إبراهيم العلي

بإشراف الأستاذ الدكتور

صافي فلوح

2011

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

لجنة المناقشة والحكم على رسالة الماجستير في المحاسبة
التي أعدها الطالب محمد إبراهيم العلي
بعنوان

مدى فعالية مؤشر الربحية كمقياس لأغراض تقييم الأداء
دراسة تطبيقية على شركة مصفاة بانياس

شكلت لجنة الحكم من السادة الأساتذة:

الأستاذ الدكتور صافي فلوح..... عضواً مشرفاً
الأستاذ في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الأستاذ الدكتور محمد الجليلاتي..... عضواً
الأستاذ في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الأستاذة الدكتورة رشا حمادة..... عضواً
الأستاذة في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً على عظيم نعمه وتوفيقه في إعداد وإنجاز هذا البحث.

يتقدم الباحث بخالص شكره وامتنانه وتقديره لمنارة العلم والمعرفة, مثال التواضع والتعاون, الأستاذ الدكتور **صافي فلوح**, على قبوله الإشراف على هذا البحث, وعلى ما قدمه من وقته الثمين وخبرته الكبيرة في سبيل إتمام هذا البحث وإنجازه بصورة نهائية وعلى كل النصائح والتوجيهات التي قدمها لي خلال مسيرة إتمام هذا البحث .

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور **محمد الجليلاتي** وزير المالية , على قبوله التكرم بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد في قراءته ومناقشته وملاحظاته القيمة .

كما يتقدم الباحث بالشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة **رشا حمادة** على قبولها التكرم بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذلته من جهد في قراءته ومناقشته وملاحظاتها القيمة .

ويتوجه الباحث بخالص الشكر والعرفان بالجميل إلى كل أساتذته في جميع مراحل دراسته الذين كان لهم الفضل في وصوله إلى هذه المرحلة, ويتقدم بالشكر إلى جميع أساتذته في كلية الاقتصاد, كما يخص بالشكر كل تعاون معه في سبيل اتمام الدراسة العملية في شركة مصفاة بانياس وشركة مصفاة حمص ومكتب تسويق النفط .

والله ولي التوفيق

الإهداء

إلى روح أبيي

إلى مدرسة الصبر والتضحية رمز الحنان والعطاء الذي لا يعرف حدودأُمِّي الغالية

إلى السند والمساعد ، مثلي الأعلى.....أخي نضال

إلى زوجة أخي ، وابنهما إبراهيمبهجت أسرتنا

إلى قناديل النور والمعرفة....أساتذتي

إلى كل محب لي يتمنى لي الخير وكل من له حق علي .

إلى كل يد تعمل لتحمي هذا الوطن وتعلي بنيانه .

ملخص البحث :

هدف هذا البحث إلى دراسة مدى فعالية مؤشر الربحية كمقياس لأغراض تقييم الأداء في شركة مصفاة بانيناس وتحقيقاً لهذا الغرض تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

أولاً تم عرض الإطار العام للبحث من حيث تحديد مشكلة البحث، والدراسات السابقة، وتحديد أهداف البحث، وتحديد فروض البحث المطلوب التحقق من صحتها، وتحديد منهج البحث المتبع للوصول إلى النتائج المطلوبة.

وباعتبار أن سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية يشكل الأساس لسلامة قياس الربحية وتقييم الأداء فقد جاء الفصل الأول ليدرس القوائم المالية وقياس الربح وجاء في أربعة مباحث تم فيها استعراض مفهوم الربح ومكوناته وطرق قياسه في المبحث الأول وفي المبحث الثاني تم دراسة التسعير والعوامل المؤثرة على السعر والسياسات التسعيرية وطرق تسعير المشتقات النفطية ثم في المبحثين الثالث والرابع تم دراسة قائمتي الدخل والمركز المالي نظراً لصلتهما المباشرة بدراسة مؤشرات الربحية حيث تم تحديد متطلبات إعدادهما وعرضهما وفق معايير المحاسبة الدولية وتحديد متطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق هذه المعايير بما يكفل القياس الصحيح للربح وبما يسمح باستخدامه بشكل صحيح في حساب مؤشرات الربحية .

والفصل الثاني جاء بعنوان تقييم الأداء والربحية وأحتوى على ثلاثة مباحث تم في المبحث الأول استعراض مفاهيم قياس وتقييم الأداء وفي المبحث الثاني تم دراسة أدوات التحليل المالي ومؤشرات الربحية من حيث طريقة حسابها وتفسيرها وكيفية استخدامها في تقييم الأداء والعوامل التي تحد من فعالية هذه المؤشرات وضرورة تكامل دراسة مؤشرات الربحية مع باقي أساليب التحليل المالي وأدوات المحاسبة الإدارية الأخرى (كالموازنات التخطيطية وبطاقة الأداء المتوازن) التي تم دراسة استخدامهما في تقييم الأداء في المبحث الثالث .

وفي الفصل الثالث تمت الدراسة التطبيقية للبحث حيث تم أولاً عرض مقدمة عن شركة مصفاة بانيناس من حيث مهامها والبيئة التشريعية والقانونية التي تعمل بموجبها ثم تم استعراض ودراسة القوائم المالية لأعوام 2008 و 2009 ومطابقتها مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية من ناحية العرض والإفصاح ثم تم استخدام أدوات التحليل المالي في دراسة هذه القوائم ودراسة مؤشرات الربحية للشركة حيث أعطت الدراسة صورة سلبية جداً للشركة وفي سبيل تفسير هذه النتائج ووفق منهج الأهمية النسبية تم التوسع في دراسة بنود قائمة الدخل التي تشكل 1% أو أكثر من قيمة المبيعات حيث تم دراسة أثر السياسات المحاسبية والإنتاجية وسياسات التسعير على هذه البنود وبالتالي على رقم الربح ومؤشرات الربحية . ثم تم حصر هذه الآثار التي لا ترتبط بأداء الشركة التشغيلي وإنما نتيجة ظروف تخضع لها وإعادة حساب مؤشرات الربحية وتفسيرها وتم تأكيد نتائج الدراسة بمتابعة دراسة الموازنات التخطيطية خلال عام 2009 وتطور المؤشرات الكمية في الشركة خلال أعوام 2007 - 2008 - 2009 وتم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات التي تم استعراضها في المبحث الرابع .

فهرس المحتويات

ط	الاطار العام للبحث.....	أ - ط
أ	فهرس المحتويات.....	أ
ج	أولاً :المقدمة.....	ج
د	ثانياً : مشكلة البحث	د
هـ	ثالثاً :الدراسات السابقة	هـ
ح	رابعاً :أهمية البحث	ح
ح	خامساً :هدف البحث	ح
ط	سادساً :فرضيات البحث	ط
ط	سابعاً : منهج البحث	ط
2	الفصل الأول : القوائم المالية و قياس الربح	2
3	المبحث الأول : مفهوم الربح ومكوناته وطرق قياسه	3
4	أولاً : الأسس العلمية والمحاسبية للقياس المحاسبي	4
9	ثانياً : متطلبات قياس الربح وفق معايير المحاسبة الدولية	9
18	المبحث الثاني : سياسات التسعير وأثرها على الأرباح	18
18	أولاً : مفهوم السعر وأساليب التسعير	18
21	ثانياً : سياسات تسعير المشتقات النفطية في سورية وأثرها على أرباح الشركات العامة	21
25	المبحث الثالث : القوائم المالية ومتطلبات إعدادها وعرضها وفق معايير المحاسبة الدولية ..	25
25	أولاً : طبيعة القوائم المالية	25
28	ثانياً : مفهوم وأهمية قائمة الدخل ومتطلبات إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية .	28
37	ثالثاً : قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية	37
41	المبحث الرابع : متطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية ..	41
42	أولاً : الافصاح عن السياسات المحاسبية	42
43	ثانياً : المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة	43
47	الفصل الثاني : تقييم الأداء والربحية	47
48	المبحث الأول : قياس وتقييم الأداء	48
48	أولاً : مفهوم الأداء وأنواعه	48
50	ثانياً : مفاهيم أساسية في تقييم الأداء	50
53	ثالثاً : مراحل عملية تقييم الأداء	53
58	المبحث الثاني: التحليل المالي و تقييم الأداء باستخدام تحليل مؤشرات الربحية	58
58	أولاً : مفهوم التحليل المالي وأدواته	58
69	ثانياً : تحليل الربحية وتقييم الأداء	69

84	المبحث الثالث : تقييم الأداء باستخدام الموازنات التخطيطية و بطاقة الأداء المتوازن
84	أولاً : الموازنات التخطيطية وتقييم الأداء
89	ثانياً : بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس وتقييم الأداء.....
99	الفصل الثالث :الدراسة التطبيقية على شركة مصفاة بانياس
100	المبحث الأول: شركة مصفاة بانياس وقوائمها المالية
112	المبحث الثاني : التحليل المالي و تحليل الربحية في الشركة كأداة لتقييم الأداء
139	المبحث الثالث : المؤشرات الكمية والموازنات التخطيطية كأدوات لتقييم الأداء
145	المبحث الرابع : النتائج والتوصيات
145	النتائج
148	المقترحات والتوصيات
150	المراجع باللغة العربية
156	المراجع باللغة الأجنبية

الاطار العام للبحث

أولاً : المقدمة:

عادة ما توصف المحاسبة بأنها نظام للقياس والإفصاح¹ وان أحد مخرجاتها الأساسية هي القوائم المالية التي تتضمن معلومات تلخص الوضع العام للشركة حيث توفر قائمة المركز المالي في المقام الأول المعلومات حول المركز المالي كما توفر قائمة الدخل بشكل رئيسي معلومات حول الأداء . وهذه القوائم تستخدم من قبل جهات مختلفة داخل وخارج الشركة لأغراض مختلفة فهي تستخدم من قبل إدارة الشركة والجهات الوصائية والمقرضين والمستثمرين والمتعاملين مع الشركة بشكل عام . ولكن الأرقام التي ترد في القوائم المالية بشكلها المجرد قد تكون قاصرة عن تكوين صورة دقيقة لحالة الشركة وعن تحقيق الإفادة القصوى للجهات المستفيدة من قراءة هذه القوائم .

ويبدأ دور المحلل المالي من حيث انتهى دور المحاسب وذلك من خلال إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام² من خلال ربط الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية بعضها ببعض ومقارنتها مع أرقام السنوات السابقة أو مع متوسط الصناعة أو القطاع في حال توفره , ومن تلك العمليات الحسابية والمقارنات يحصل على نتائج تبين الانحرافات وتحلل أسبابها .

وتوضع هذه المعلومات والنتائج التي توصل إليها في خدمة الأطراف المستفيدة من القوائم المالية بعد أن يكون المحلل المالي قد أعطاها قيمة مضافة بربط المعلومات بعضها ببعض وتفسيرها , وإعطائها معنى مفهوماً وبسيطاً.

وإن كانت القوائم المالية تعد بصيغة واحدة للجهات المستفيدة إلا أن التحليل المالي تستخدمه كل جهة بحسب الهدف الذي تسعى إليه من قراءة هذه القوائم وتستخدم لذلك من أدوات التحليل المالي ما يخدم هذا الهدف فهناك تحليل ائتماني وتحليل استثماري وتحليل لأغراض تقييم الأداء.

وتحليل تقييم الأداء : تقوم به غالبية الأطراف (إدارة - مستثمرون - مقرضون - جهات وصائية ...) باعتباره وسيلة لتقييم المؤسسة من جهات مختلفة كتقييم الربحية وكفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها أو توازنها المالي أو ما يتعلق بالسيولة والنمو .

وأن استخدام الربحية في تقييم الأداء وما قد يعانیه من أوجه قصور والطرق الأخرى لقياس وتقييم الأداء هو ما قام الباحث بالتركيز عليه خلال بحثه وفي سبيل ذلك قام الباحث بدراسة نظرية تتضمن دراسة القوائم المالية وأنواعها مع التركيز على قائمة الدخل كأداة لقياس أرباح الشركة و توضيح بعض متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في إعدادها وعرضها ودراسة بعض طرق تقييم الأداء باستخدام التحليل المالي وتحليل الربحية والموازنات التخطيطية وبطاقة الأداء المتوازن .

¹ لطفى , أمين السيد أحمد , " نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي , الدار الجامعية , الإسكندرية , 2006. ص 474
² زيود , لطيف والأمين , ماهر و المهندس , منيرة , تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي , مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد 27 العدد 4 / 2005 ص 152

وفي القسم العملي من البحث قام الباحث بدراسة تطبيقية على القوائم المالية لشركة مصفاة بانياس من خلال استعراض أسس قياس الربح وعرضه في القوائم المالية الأساسية للشركة ومدى تعبير رقم الربح عن القوة الإيرادية للشركة و تحليل ربحية الشركة واستخدامه في تقييم أدائها وماقد يعاينيه من أوجه قصور .

ثانياً : مشكلة البحث :

نظراً لما يشكله رقم الربح الظاهر في القوائم المالية من أهمية بالنسبة لكافة الجهات ذات العلاقة بالشركة من خلال ما يعكسه من نجاح الإدارة في استخدام موارد الشركة وما يجسده من قدرة الشركة على النمو والاستمرار وبالتالي هناك أهمية كبيرة لمدى صحة طريقة قياس الربح وعرضه في القوائم المالية وأثر ذلك على مدى إمكانية الاعتماد على النسب المحاسبية المعتمدة على الربح والربحية في تقييم أداء الشركة . وفي ظل خضوع بعض شركات القطاع العام الاقتصادي لسياسات مفروضة عليها (مثل النظام المحاسبي الذي تعد قوائمها بموجبه والسياسات التسعيرية والإنتاجية) , فإن هذه السياسات قد تعرض قوائمها المالية لتشوهات تؤثر على إمكانية الاعتماد على الأرقام الواردة ضمن هذه القوائم من أجل التحليل و الدراسة و مما يجعل رقم الربح الظاهر في قوائمها المالية غير معبر عن حقيقة أداء الشركة وبالتالي فإن ذلك يحد من قدرة مؤشر الربحية كمقياس لتقييم الأداء في الشركة .

يمكننا صياغة المشكلة بالنسبة لشركة مصفاة بانياس كما يلي :

- هل تلتزم شركة مصفاة بانياس بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في مجال القياس والإفصاح عند إعدادها لقوائمها المالية .
- هل تظهر القوائم المالية لشركة مصفاة بانياس أرباحها بشكل سليم.
- هل يصلح مؤشر الربحية المحسوب وفق الأسس الحالية في شركة مصفاة بانياس كمقياس لتقييم الأداء في شركة مصفاة بانياس .

ثالثاً: الدراسات السابقة :

هناك بعض الدراسات التي تناولت جوانب من هذا الموضوع نذكر منها :

(1) دراسة البيطار , محمد صلاح " قدرة التحليل المالي على قياس الربحية حالة تطبيقية على إحدى الشركات الخدمية في سورية شركة سيرياتيل للاتصالات " رسالة ماجستير غير منشورة : جامعة دمشق¹. وقد هدف الباحث من خلال دراسة التحليل المالي وأدواته إلى بيان أثر انعكاس رقم الربح الظاهر في القوائم المالية للشركة على واقعها الحالي و المستقبلي وذلك بإجراء دراسة نظرية تعتمد الأسس والمفاهيم والطرق المستخدمة في التحليل المالي ثم تطبيق تلك الدراسات على شركة سيرياتيل للاتصالات وقد توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات منها :

- ضرورة إعطاء أهمية أكبر للتحليل المالي نظراً لمساهمته في خدمة كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة سواء من إدارة الشركة أو من خارج الشركة من مستثمرين ودائنين وكافة المهتمين بأعمال الشركة .

- ضرورة إعطاء أهمية أكبر لتحليل قائمة التدفقات النقدية في جميع الشركات وخصوصاً أن المعايير المحاسبية الدولية توصي بإدراجها ضمن القوائم المالية الختامية للشركات .

(2) دراسة : زيدون, شحادة : " دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الالكترونية " ² ومن النتائج التي توصل لها البحث :

- أن تقييم أداء المشروع تقويم شامل على مدى فترة من الزمن يجب أن لا يتم اعتماداً على أسلوب النسب المالية فحسب بل يجب تدعيمه بباقي أساليب التحليل المالي بهدف ضمان الدقة والموضوعية عند الحكم على أداء المشروع .
- بهدف زيادة فعالية النسب المالية في تقويم أداء المشروع يستحسن دراستها على مدى فترة من الزمن.

(3) دراسة : جابر , علي فاضل : " التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء دراسة تطبيقية على شركة الخزف السعودية " ³.

وقد عرض الباحث أساليب التحليل المالي واستخدمها في دراسته لشركة الخزف السعودية وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها :

- تحتل وظيفة تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية موقعاً هاماً وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف في أدائها ومعالجتها .

¹ البيطار , محمد صلاح, قدرة التحليل المالي على قياس الربحية حالة تطبيقية على إحدى الشركات الخدمية في سورية شركة سيرياتيل للاتصالات " رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة دمشق, 2007

² شيخ محمد , حسين و قيطيم , حسان وشحادة , زيدون , دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الالكترونية منشورات مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد 29 العدد 2 2007 ص 131-150

³ جابر, علي فاضل, " التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء" رسالة ماجستير غير منشورة , الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كوبنهاغن 2006

• تبين من الدراسة أن مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية هو مفهوم واسع لذلك فإنَّ عملية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية هي خطوة أولية , ولمعرفة ما تحتويه من معلومات محاسبية لابد من قيام المحلل المالي بعملية التحليل للوصول إلى قيمة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية .

• أظهرت نتائج التحليل للقوائم المالية لشركة الخزف تقدماً ملحوظاً في الأداء في السنوات الأخيرة بالنسبة لتحسن مؤشر الربحية و التمويل.

(4) دراسة : المهندس , منيرة : "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي " ¹.
الباحثة قامت بعملية تقويم أداء احد المصارف الصناعية السورية وذلك من اجل توضيح مدى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتوفرة لديها وبالشكل الأمثل.
ركزت الباحثة على مسألة الإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية في مسألة إعداد القوائم المالية توصلت إلى مجموعة من النتائج منها :

أ- عملية تقويم الأداء تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط, لإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقاً.
ب- القوائم المالية معدة في المصرف وفقاً للتعليمات والبيانات الواردة بالنظام المحاسبي الموحد, لكنها غير متجانسة مع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية, من ناحية العرض الشامل لكافة عناصر القوائم المالية.

ت- عدم الإفصاح الكافي عن البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل سليم وموافق للمعايير المحاسبية, فمثلاً المصرف يقوم بدمج بعض الحسابات مع بعضها البعض.

(5) دراسة :العوامل , يائل : " تقييم أداء الشركات العامة الصناعية في الأردن دراسة ميدانية " ² هدفت الدراسة إلى تحديد تصور لمفهوم تقييم الأداء المؤسساتي في المؤسسات العامة وتوصلت إلى عدم وجود مفهوم واضح لتقييم الأداء المؤسساتي واختلاف أساليب تقييم الأداء المتبعة في الشركات المبحوثة و التركيز على مقاييس الإنتاجية والربحية .

(6) دراسة : الديسطي , محمد عبد القادر " التقرير المتوازن للأداء دراسة اختباريه في إطار البيئة المصرية " ³

هدفت الدراسة إلى توضيح خصائص بطاقة الأداء المتوازن وتوصلت إلى أن مقاييس الأداء المالية مازالت تلعب الدور الأساسي في قياس وتقييم الأداء في المنشآت المصرية.

1 زيود , لطيف والأمين , ماهر و المهندس , منيرة , تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي , مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد 27 العدد 4 2005 ص 149-180.

2 العوامل , يائل " تقييم أداء الشركات العامة الصناعية في الأردن دراسة ميدانية " ² من منشورات مجلة الدراسات مجلد 17 عدد 1 عام 1990 ص 189.

3 التقرير المتوازن للأداء دراسة اختباريه في إطار البيئة المصرية " ³ أعداد محمد عبد القادر الديسطي من منشورات المجلة المصرية للدراسات التجارية المنصورة مجلد 27 عدد 1 عام 2003 .

- (7) دراسة : عبد الله ,علي خلف " التحليل المالي واستخدامه للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات" ¹ قام الباحث بدراسة نظرية تضمنت استعراض أساليب التحليل المالي واستعرض مفهوم الرقابة وتقييم الأداء وطبق دراسته على شركة الاسمنت السعودية وتوصل لمجموعة من النتائج منها:
- 1- إن عملية تقييم الأداء لها فائدة كبيرة لذلك فإن بعض الشركات تصدر قوائمها المالية بالإضافة إلى بعض التفاصيل والنسب المالية والمقارنات والتي تشرح طبيعة نشاط الشركة وذلك من أجل تعزيز مكانة الشركة في السوق ومن أجل إقبال المستثمرين على شراء أسهمها.
 - 2- أظهرت الدراسة فعالية وأهمية إجراء عملية المقارنة مع متوسط الصناعة أو مع شركة منافسة تعمل في نفس القطاع .
 - 3- وبينت الدراسة ضرورة الانتباه إلى الظواهر المحيطة بالشركة، كالتضخم والكساد والركود، فلهذه الظواهر آثار كبيرة على الشركة .
 - 4- لم تستخدم الشركة موضوع الدراسة الموازنات التقديرية ولم تجر مقارنة بين ما نُفَذ وبين ما خُطط له، والموازنات التقديرية من الأمور المهمة والتي يجب التركيز عليها عند إصدار التقارير باعتبارها تعكس مدى كفاءة الإدارة وتطور نشاط الشركة لاسيما إذا ما قورنت مع الأداء الفعلي.
- ويتميز البحث الذي يتقدم به الباحث عن الأبحاث المذكورة من خلال :
- تطبيقه على شركة عامة سورية هي شركة مصفاة بانياس بما تتصف به من خصائص "من حيث نوع وأهمية السلعة التي تتعامل بها وتطبيقها لسياسات تسعيرية ومحاسبية وإنتاجية خاصة مفروضة عليها من قبل الجهات الوصائية تؤثر على أرباح الشركة .
 - بتركيز الباحث على مؤشر الربحية وتحليل أرباح (خسائر) الشركة لبيان مدى إمكانية الاعتماد على مؤشر الربحية في تقييم أداء الشركة من خلال بيان اثر بعض السياسات (التسعيرية والمحاسبية والإنتاجية) المفروضة على أرباح الشركة ثم تقييم ربحية الشركة بعد الأخذ بالاعتبار اثر هذه السياسات وذلك في ظل البيانات المستقاة من القوائم المالية والمعلومات التفصيلية الداخلية الموجودة في شركة مصفاة بانياس .
 - كما استعان الباحث بالموازنات التخطيطية والمؤشرات الكمية و المقارنة مع الشركات العاملة في نفس القطاع لبيان أوضح حول أداء الشركة .

¹ عبد الله ,علي خلف " التحليل المالي واستخدامه للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"رسالة ماجستير غير منشورة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك , 2008.

رابعاً : أهمية البحث :

تلعب مصافي النفط دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية السورية لعدة أسباب منها :
حجم الاستثمارات المالية الكبيرة الموظفة فيها - حجم التعاملات المالية للمصافي (مبيعات + مشتريات مصفاة بانياس خلال عام 2009 أكثر من ربع الموازنة العامة للدولة)- محدودية عدد المصافي الموجودة حيث لا يوجد في القطر سوى مصفاتي نفط: مصفاة بانياس ومصفاة حمص - أهمية منتجات هذه المصافي للحياة الاقتصادية السورية حيث تقوم بتلبية نسبة كبيرة من حاجة القطر من المشتقات البيضاء (كيروسين- بنزين - مازوت) مثلاً حوالي " 41% من حاجة القطر من المازوت يتم استيرادها والباقي إنتاج محلي " ¹.

و أن مصافي النفط العامة الموجودة حالياً أنشئت لتلبية حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية دون الاهتمام كثيراً بمعيار الربحية و في ظل توجهات اقتصادية بإنشاء مصافي مشتركة دولية وهذه الاستثمارات يكون معيارها الأساسي هو الربحية والعائد على رأس المال المستثمر وبالتالي لابد من تبيان حقيقة أداء مصافي النفط العامة العاملة بنفس القطاع

وتكمن أهمية البحث في محاولة الوقوف على حقيقة أداء مصافي النفط العامة من خلال رقم الربح ومدى إظهاره لنتيجة أعمال الشركة بصورة صادقة , وإمكانية الاعتماد على مؤشر الربحية في تقييم أداء هذه الشركات , وإعادة حساب رقم الربح بالاعتماد على متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والأسعار التنافسية العالمية مع استبعاد أثر المحيط لإظهار نتيجة أعمال الشركة و لتفعيل دور مؤشر الربحية في تقييم الأداء وإمكانية تطوير الأداء في ظل الظروف القائمة التي تعمل بموجبها .

خامساً :هدف البحث :

- دراسة بعض السياسات (المحاسبية والإنتاجية والتسعيرية) المتبعة في شركة مصفاة بانياس وأثر هذه السياسات على ربحيتها.
- دراسة رقم الربح الظاهر في القوائم المالية لشركة مصفاة بانياس ومدى تعبيره عن القوة الإيرادية للشركة .
- إعادة حساب رقم الربح بالاعتماد على الأسعار العالمية لمدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية .
- استخدام مؤشر الربحية في تقييم أداء شركة مصفاة بانياس وتحديد بعض الجوانب التي تحد من فعاليته في تقييم الأداء ودراسة بعض الطرق الأخرى المستخدمة في تقييم الأداء .

1 محمود , يوسف وعروس , محمد و إسماعيل ,عدنان , " دعم المشتقات النفطية في سورية واقع وآفاق (حالة دراسية-مصفاة بانياس) "مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006 . ص. 187 - 188

سادساً : فرضيات البحث :

- لا تلتزم شركة مصفاة بانياس بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في القياس والإفصاح عند إعدادها لقوائمها المالية .
- لا تظهر القوائم المالية لشركة مصفاة بانياس ربحيتها بشكل سليم .
- لا يصلح مؤشر الربحية المحسوب وفق الأسس الحالية كمقياس لتقييم الأداء في شركة مصفاة بانياس.

سابعاً : منهج البحث :

لتحقيق أهداف هذا البحث سيتم الاعتماد على :

- (1) معلومات عن الظاهرة المدروسة مستقاة من واقع المراجع العلمية المتخصصة في هذا المجال.
- (2) إسقاط المعلومات النظرية على واقع القوائم المالية لشركة مصفاة بانياس للوصول إلى نتائج تخدم هدف البحث حيث تم :

أ- زيارة شركة مصفاة بانياس والاطلاع على عمل مديرياتها المختلفة و تم التعرف على القوانين والأنظمة التي تحكم أعداد هذه القوائم كما تم الحصول على القوائم المالية لأعوام 2008-2009 وتم دراسة هذه القوائم ومطابقتها مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية في إعداد قائمة الدخل ثم تم حساب نسب الربحية ثم تم التوسع في البحث بدارسة اثر السياسات المحاسبية والإنتاجية والتسعيرية على بنود قائمة الدخل وبالتالي على الربح و نسب الربحية وتم حساب اثر هذه السياسات وتفسير نسب الربحية وتقييم اداء الشركة بناءً على ذلك .

ب- كما تم دراسة نسب الربحية لشركة مصفاة حمص لعام 2009 ومقارنتها مع نتائج مصفاة بانياس ومن المقارنة تم التوصل لبعض النتائج حول اداء شركة مصفاة بانياس بما يسمح بتفسير بعض نسب الربحية التي تم الحصول عليها .

ت- وبهدف التحقق من اداء الشركة المدروسة تم دراسة الموازنات التخطيطية في الشركة ومقارنة النتائج المنفذة مع الخطة .

ث- ولتوضيح اداء الشركة والتخلص من أثر طرق وسياسات التسعير تم دراسة المؤشرات الكمية في شركة مصفاة بانياس خلال اعوام 2007 - 2008 - 2009 من حيث تطور التكرير والاستهلاك و الفاقد والإنتاج والمبيعات خلال تلك الاعوام كما تم مقارنة نسبة مردود التكرير في مصفاة بانياس مع مردود التكرير في مصفاة حمص .

الفصل الأول : القوائم المالية و قياس الربح .

- المبحث الأول : مفهوم الربح ومكوناته وطرق قياسه .
- المبحث الثاني : سياسات التسعير وأثرها على الأرباح .
- المبحث الثالث : القوائم المالية ومتطلبات إعدادها وعرضها وفق معايير المحاسبة الدولية .
- المبحث الرابع : متطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية .

الفصل الثاني : تقييم الأداء والربحية .

- المبحث الأول : قياس وتقييم الأداء .
- المبحث الثاني : التحليل المالي و تقييم الأداء بتحليل مؤشرات الربحية .
- المبحث الثالث : تقييم الأداء باستخدام الموازنات التخطيطية و بطاقة الأداء المتوازن .

الفصل الثالث : الدراسة العملية للبحث .

- المبحث الأول : شركة مصفاة بانياس وقوائمها المالية .
- المبحث الثاني : التحليل المالي و تحليل الربحية في الشركة كأداة لتقييم الأداء .
- المبحث الثالث : المؤشرات الكمية والموازنات التخطيطية كأداة لتقييم الأداء .
- المبحث الرابع : النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

القوائم المالية و قياس الربح

مقدمة

إنَّ مستخدمي المعلومات التي توفرها القوائم المالية لابد أن يدركوا أن هذه القوائم تتأثر بأنشطة المنشأة وبنظامها المحاسبي، ولذلك فإنه عند استخدام القوائم المالية لأغراض تقييم الأداء يجب أن يفهم مستخدمو المعلومات المحاسبية أثر النظام المحاسبي على جودة هذه المعلومات التي تستخدم في التحليل، وهذا يؤكد أهمية دراسة وفهم المبادئ المحاسبية التي يستند عليها النظام المحاسبي للمنشأة والأسس و القواعد التي تتبعها المنشأة في قياس عناصر القوائم المالية و الاعتراف بها وعرضها في هذه القوائم ويندرج ذلك ضمن إطار التحليل المحاسبي الذي يتضمن "دراسة عمليات الشركة وتعاملاتها و تقييم أثر السياسات المحاسبية على القوائم المالية وتعديل القوائم المالية لتعكس بشكل أفضل الأحداث الاقتصادية وتجعل القوائم المالية قابلة للتحليل بشكل أفضل"¹ وبالتالي لابد قبل دراسة تقييم أداء الشركة استناداً إلى هذه القوائم من إجراء التحليل المحاسبي بغرض تقييم مدى تعبير القوائم المالية عن حقيقة الوضع الاقتصادي للمنشأة. وتعتبر هذه الخطوة هامة للغاية نظراً لأنها تساعد على زيادة مستوى الثقة في الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من التحليل المالي .

وبتضمن هذا الفصل المباحث التالية :

- المبحث الأول : مفهوم الربح ومكوناته وطرق قياسه .
- المبحث الثاني : سياسات التسعير وأثرها على الأرباح .
- المبحث الثالث : القوائم المالية ومتطلبات إعدادها وعرضها وفق معايير المحاسبة الدولية .
- المبحث الرابع : متطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية .

¹Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F.. Financial Statement Analysis , 8th Ed, International Edition 2007 : McGraw - Hill Companies ,Inc. P 11

المبحث الأول

مفهوم الربح ومكوناته وطرق قياسه

لقد (افترضت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم 1/ التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية أن الدخل المحاسبي يعتبر مقياساً جيداً لأداء المنشأة و لكن على قراء القوائم أن يدركوا أن معنى الدخل المحاسبي يمكن إدراكه وفهمه فقط بمعرفة كيفية قياسه أي يجب أن يفهم القراء العمليات التي يقوم بها المحاسبون لإنتاج رقم الدخل)¹

و تستخدم قائمة الدخل لقياس الربح الذي يعبر عن أداء المنشأة لكن " قائمة الدخل تعاني من مشاكل القياس التي تنقص من قدرتها على عكس الحقائق الاقتصادية " ² وحتى يستفيد قراء القوائم المالية من هذه القوائم فلا بد من أن يتم قياس عناصر هذه القوائم وفق أسس علمية موضوعية " فبدون موضوعية القياس المحاسبي أو ايجابيته فإنّ مصالح بعض المستفيدين قد تتعرض للخطر " ³ وللتأكد من موضوعية القياس المحاسبي لابد من " اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية " وترى المدرسة الواقعية في المحاسبة " إن المعلومات المحاسبية إنما تمثل حقائق اقتصادية إذا كانت قد قيست بالاستناد إلى المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً " ⁴

و بالتالي إن استخدام رقم الربح الظاهر في القوائم المالية لشركة ما كمقياس موضوعي ذي درجة عالية من الثقة و ملائم لاتخاذ القرارات وتقييم الأداء يقتضي :

1) سلامة القياس المحاسبي للعناصر المكونة للربح بما لا يؤدي إلى وجود تحيز في القياس وبالتالي لابد من دراسة

أ) الأسس العلمية للقياس المحاسبي وتحيزه وأشكاله .

ب) المبادئ والفروض التي تستند عليها عملية القياس المحاسبي .

ت) طريقة قياس عناصر الربح ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية .

ث) دراسة أثر السياسات المحاسبية وسياسات التسعير على الأرباح .

2) سلامة عملية العرض والإفصاح وبالتالي لابد من دراسة القوائم المالية وبالأخص قائمة الدخل

" باعتبارها أداة لقياس الربح " ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية في هذا المجال .

وبالتالي لابد من دراسة أسس القياس المحاسبي للعناصر المختلفة للقوائم المالية ودراسة مصادر تحيزه قبل البدء بدراسة قياس الربح .

¹ هنريكون , الدون س , نظرية المحاسبة , ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد, المكتب الجامعي الحديث , 2005 ص 250 .

² Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit. P 300

³ القاضي, حسين, و حمدان, مأمون, نظرية المحاسبة, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد 2003-2004, ص 379 .

⁴ القاضي, حسين, و حمدان, مأمون, مرجع سبق ذكره ص 379 .

أولاً : الأسس العلمية والمحاسبية للقياس المحاسبي :

عادة ما توصف المحاسبة بأنها نظام للقياس والإفصاح و يعرف القياس المحاسبي : بأنه "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية والتي ستظهر في الميزانية العمومية وبيان الدخل"¹

حيث " أن المحاسب يقوم بقياس العناصر المختلفة المكونة للقوائم المالية (مثل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات) ويقوم بالإفصاح عن نتائج عملية القياس في شكل المعلومات المقدمة لقراء القوائم المالية"² .

ونظراً لأنَّ عملية القياس المحاسبي قد تتعرض للتحيز الذي ينعكس على القوائم المالية بشكل قد يؤدي لأن تعطي هذه القوائم معلومات مضللة عن نشاط المشروع من حيث نتيجة النشاط من ربح أو خسارة أو من حيث مركزه المالي وما يلحقه ذلك من ضرر بقراء القوائم المالية الذين يعتمدون على هذه القوائم لتقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات فإنَّ كل ذلك يستدعي دراسة الأسس العلمية للقياس المحاسبي ومفاهيم تحيز القياس المحاسبي.

1- المقومات العلمية للقياس المحاسبي :

• طبيعة وخواص القياس في المحاسبة :

يشير مصطلح القياس عموماً إلى تخصيص أرقام للأشياء أو أحداث تأسيساً على قواعد معينة وعادة ما تتضمن أنشطة القياس المحاسبي المكونات التالية³:

- أ) تحديد موضوع القياس الذي يتمثل في عناصر القوائم المالية .
- ب) تحديد الخصائص أو الصفات المتعلقة بموضوع القياس الواجب إخضاعها لعملية القياس .
- ت) تحديد توقيت الاعتراف بأثر الأحداث الاقتصادية طبقاً لمعايير الاعتراف المحاسبي .
- ث) تحديد وحدة القياس المستخدمة .

مثلاً عند قياس الربح يتوجب قياس الإيرادات و المصروفات والمكاسب والخسائر (موضوع القياس) ويتم قياس الإيراد الناتج عن البيع بالقيمة العادلة (خاصية القياس) وأما توقيت الاعتراف به فيتم وفق أسس محددة سندرسها لاحقاً ووحدة القياس المستخدمة هي النقد .

ونذكر هنا أن الخصائص أو الصفات التي تستخدم كأساس لقياس عناصر القوائم المالية متنوعة تشمل / التكلفة التاريخية - تكلفة الاستبدال الجارية - صافي القيمة البيعية - القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية - القيمة العادلة / تتوجه المعايير المحاسبية الدولية نحو استخدام القيمة العادلة كأساس لقياس عناصر القوائم المالية و تعريف القيمة العادلة بأنها : " المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد الالتزام بين طرفين مطلعين وراغبين بالتعامل على أساس تجاري"⁴

¹ , المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية, 2009. ص 95 .

² لطفي , أمين السيد أحمد , " نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي , مرجع سبق ذكره . ص 474 .

³ المرجع السابق ص. 475 .

⁴ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية, مرجع سبق ذكره , ص 1209

• معايير القياس:

وهي تتكون من أربعة معايير أساسية مرتبة حسب درجة أهميتها وذلك وفق تصنيف جمعية المحاسبة الأمريكية على النحو التالي¹:

(أ) الصلاحية للغرض المستهدف منها : يقتضي هذا المعيار أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله.

ولما كانت المعلومات المحاسبية الناتجة من المحاسبة المالية تخدم أهدافاً متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تتباين احتياجات كل منهم من المعلومات تبايناً شديداً فإن الأمر يقتضي تطبيقاً لهذا المعيار افتراض أهداف معينة ومحددة يُرغَبُ في تحقيقها من جانب من يستفيدون عادة من هذه المعلومات وهذا ما يحدث فعلاً في المحاسبة المالية حيث يُفترض أن قياس الربح وإظهار المركز المالي هما الهدفان الأساسيان من القياس المحاسبي .

(ب) القابلية للتحقق : معيار القابلية للتحقق في مجال المحاسبة المالية يعني ضرورة وجود أدلة إثبات موثوق فيها لمخرجات نموذج القياس من معلومات وتتمثل الأدلة عادة في مجموعة من المستندات والإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر غير أن هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني أن تتوفر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من صفات بحيث يجعل منها أساساً سليماً لاتخاذ القرارات وبحيث يمكن اتخاذ نفس القرار استناداً إلى نفس المعلومات رغم إمكانية اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذهم.

(ت) الالتزام بالموضوعية : ويقصد بالموضوعية في التطبيق والممارسة المحاسبية الابتعاد عن الحكم الشخصي بقدر الإمكان والاستناد على مصادر حقيقية للبيانات والمعلومات المحاسبية ومن وجهة نظر جمعية المحاسبة الأمريكية فإن هذا المعيار لا يختلف في مدلوله كثيراً عن مدلوله التقليدي وإن كان يعني من وجهة نظرها أن لا تكون المعلومات المحاسبية منحازة لصالح مجموعة من المستفيدين على حساب المجموعات الأخرى

(ث) القابلية للقياس الكمي : جرت العادة على استخدام الأساس النقدي كمعيار القياس الوحيد الذي يتم إتباعه في إعداد التقارير والقوائم المحاسبية وخاصة منها ما ينتج عن المحاسبة المالية وكان ذلك نتيجة حتمية لعدم إمكانية استخدام مقاييس كمية أخرى لقياس التغيرات المحاسبية وتلخيص وعرض البيانات المتعلقة بها والمعلومات الناتجة عنها وذلك لاختلاف طبيعة العناصر المكونة لهذه التغيرات وعدم تماثلها .

• أساليب القياس المحاسبي :

يتوقف اختيار أسلوب القياس المحاسبي المتبع في عملية القياس المحاسبية على أغراض هذه العملية " وتتحصر هذه الأساليب في ثلاثة أنواع بوجه عام :¹

¹ مرعي , عبد الحي ومرعي , عطية , أساسيات المحاسبة المالية الإسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , 2010 ص. 40-41

- أساليب قياس أساسية أو مباشرة .
- أساليب قياس مشتقة أو غير مباشرة .
- أساليب قياس تحكمية . "

(1) أساليب قياس أساسية أو مباشرة : باستخدام هذا الأسلوب من أساليب القياس تتحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة ويتبع أسلوب القياس المباشر مثلاً في قياس تكلفة آلة وذلك من خلال ثمنها المثبت على فاتورة الشراء .

(2) أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة : عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة فلا بد من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة مثلاً عندما يتم تثمين أجزاء آلة كل على حده تمهيداً لتحديد التكلفة الإجمالية لها فحينئذ تقاس تكلفة هذه الآلة ضمن ما يسمى بأسلوب القياس غير المباشر أو الأسلوب المشتق ، حيث للوصول إلى تكلفة الآلة باعتبارها وحدة واحدة لابد أن يتم ذلك من خلال عملية احتساب تضم فيها أثمان الأجزاء معاً للوصول بعد ذلك إلى تكلفة الآلة كوحدة .

(3) أساليب قياس تحكمية تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة ولكن الفرق الرئيسي بينهما في أنه " توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة بينما تفتقر أساليب القياس التحكمية إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتجة عن التقديرات و الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس "2.

وتكون أساليب القياس المحاسبي تحكمية عندما لا توجد قواعد منطقية تنظم خطوات تنفيذ عملية القياس ولا تتوفر بذلك المبررات المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات أن الرقم الناتج عن القياس يمثل فعلاً القيمة الفعلية للخاصية محل القياس كما تزداد الفرص لاحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية طالما لم تتوفر لهم المعايير الموضوعية للبت في هذا الخلاف والحكم على صحة القياس .

وهكذا فإن استخدام أساليب مختلفة للقياس (في ظل غياب معايير وقواعد محددة لذلك) يضع المحاسب أمام عدة بدائل فعند تقييم الأصول فالبدائل الموجودة لدى المحاسب هي التكلفة التاريخية أو التكلفة الاستبدالية أو صافي القيمة الحالية وبذلك فإن البيانات المالية المنشورة عن نتائج أعمال المنشأة المختلفة في حال تعدد البدائل على هذا النحو تصبح مفتقرة إلى التماثل والثبات والقابلية للمقارنة بسبب اختلاف نتائج القياس تحت كل بديل عن نتائج البدائل الأخرى وكذلك عند تقييم المخزون آخر المدة يوجد عند المحاسب بدائل مختلفة يمكنه استخدامها وإن استخدام أي بديل يؤثر على تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي على ربحية المشروع .

¹ مطر، محمد، والسويطي ، موسى " التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح" ، عمان ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية، 2008، ص. 139 .

² مطر، محمد، والسويطي ، موسى مرجع سبق ذكره ص 140

وإنَّ سعي مهنة المحاسبة إلى إنشاء معايير محاسبية وإلزام الوحدات الاقتصادية بتطبيقها كان لأهداف متعددة منها "حماية هذه المهنة والمنتسبين إليها من سيطرة الإدارة على مسؤوليات المحاسبين وخياراتهم المهنية" ¹ لأنَّ الإدارة قد تسعى إلى اختيار وتبني العديد من المعالجات المحاسبية البديلة التي تحقق بعض أهدافها كتعظيم الأرباح .

2- تحيز القياس المحاسبي

يقصد به ظهور عملية القياس المحاسبية إما أكبر أو أقل من قيمتها الفعلية . وتتعرض آثار عملية التحيز على القوائم المالية بحيث قد تعطي هذه القوائم معلومات مضللة عن نشاط المشروع من حيث نتيجة النشاط من ربح أو خسارة أو من حيث مركزها المالي وما يلحقه ذلك من ضرر بقاء القوائم المالية وخطأ في الحكم على أداء المشروع ولذلك لابد من دراسة مصادر هذا التحيز وأنواعه والأشكال التي يظهر بها هذا التحيز .

• **مصادر تحيز القياس المحاسبي :** للإحاطة بمصادر تحيز القياس المحاسبي من المفيد تحليل عملية القياس المحاسبية بشكل عام والتاريخية منها بشكل خاص إلى عناصرها الرئيسية وتقوم هذه العملية على أربعة أركان رئيسية ²:

- 1- الشخص الذي ينفذ عملية القياس المحاسبية وهو المحاسب .
 - 2- النظام المحاسبي للقياس ويقصد به مجموعة المفاهيم والمبادئ والقواعد والأحكام التي تحكم عملية القياس المحاسبية ثم طرق وأساليب تنفيذ عملية القياس ووحدات القياس المستخدمة .
 - 3- الأحداث الاقتصادية محل القياس ممثلة في عملية مالية حدثت فعلاً بين المشروع والغير وذلك في عملية القياس التاريخية التي تنفذ في نظام المحاسبة المالية.
 - 4- القياسات أو البيانات المحاسبية وتمثل نتائج عملية القياس المحاسبي أو مخرجاتها .
- وإنَّ أيَّ خلل يصيب ركناً من الأركان الثلاثة الأولى تتعكس آثاره على الركن الرابع (القياسات المحاسبية) في شكل تحيز يجعل عملية القياس المحاسبية إما أكبر أو أقل من قيمتها الفعلية .

• **أنواع تحيز القياس المحاسبي :** بناءً على تحليل مصادر تحيز القياس المحاسبي يمكن تقسيم تحيز القياس المحاسبي حسب مصدره إلى ثلاثة أنواع على النحو التالي: (تحيز مصدره قواعد القياس - تحيز مصدره الشخص القائم بعملية القياس - تحيز مصدره الشخص القائم بعملية القياس وقواعد القياس التي يستخدمها هذا الشخص أي تحيز مشترك) ³

(1) تحيز مصدره قواعد القياس: يطلق هذا المصطلح على تحيز القياس المرتبطة بأسبابه بوجه عام بمجموعة المفاهيم والمبادئ والفروض والأعراف التي تحكم عملية القياس المحاسبية مثل مبدأ التكلفة التاريخية، فرض ثبات وحدة النقد...ولعل من أوضح مظاهر هذا التحيز هو تحيز القياس

¹ مطر، محمد، والسويطي، موسى مرجع سبق ذكره ص 142 .

² الحياي، وليد ناجي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص. 136

³ مطر، محمد، والسويطي، موسى، مرجع سبق ذكره، ص 149

الذي تحتويه القوائم والتقارير المحاسبية المعدة في فترات التضخم والانكماش طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية دون أي مراعاة لتعديل آثار هذا التضخم والانكماش.

(2) تحيز القائم بعملية القياس : ويقصد به جميع أنواع تحيز القياس المحاسبي المرتبطة أسبابه بالقائم بعملية القياس وليس بالنظام المحاسبي .

(3) تحيز مشترك: وهو تحيز القياس الذي يسهم في نشوئه القائم بعملية القياس وقواعد القياس المستخدمة في القياس المحاسبي معاً .

" مثال ذلك تحيز القياس المحاسبي المرافق لاستخدام مبدأ أو سياسة الحيطة والحذر فهذا المبدأ وهو بمثابة قاعدة من قواعد القياس المحاسبي يتمسك بها المحاسبون في تنفيذ قياساتهم التاريخية ويؤدي ذلك بوجه عام إلى تخفيض قيم الأصول المقاسة وكذلك قيمة صافي الربح السنوي ولكن استخدام هذا المبدأ من قبل محاسبين مختلفين في درجة تحفظهم يؤدي إلى اختلاف في قيم تحيز القياس الذي يصيب البيانات التاريخية " ¹.

• أشكال تحيز القياس المحاسبي : مثلما تتعدد مصادر تحيز القياس المحاسبي تتعدد كذلك الأشكال التي يظهر بها حيث يؤدي تحيز القياس إلى ظهور عملية القياس المحاسبية إما اكبر أو اقل من قيمتها الفعلية " ويمكن حصر التحيز المحتمل ظهوره في جميع مراحل القياس المحاسبية في ثلاثة أشكال هي تحيز الموضوعية وتحيز الملاءمة ثم تحيز الموثوقية " ² :

(1) تحيز الموضوعية : يأخذ تحيز القياس المحاسبي شكل تحيز موضوعية متى كان عامل الدقة هو العامل المتحكم في عملية القياس وعليه يكون القياس المحاسبي متحيزاً بوجود فرق أو خلاف بين نتيجة القياس والقيمة الفعلية للحدث محل القياس وينشأ هذا التحيز عن نقص في موضوعية المحاسب أو عن نقص في موضوعية أسلوب القياس أو عن الاثنين معاً .

(2) تحيز الملاءمة: يتخذ تحيز القياس المحاسبي شكل تحيز ملاءمة عندما لا تفي القياسات المحاسبية باحتياجات مستخدم هذه القياسات عند استخدامها في غرض معين وهو على صلة باعتبار مناسبة مخرجات القياس للأغراض المستهدفة فيها وبعبارة أخرى يقاس تحيز ملاءمة القياس بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات المحاسبية من مخرجات عملية القياس وكلما زادت استفادته من البيانات كلما نقص تحيز الملاءمة .

(3) تحيز الموثوقية : يعتبر تحيز الموثوقية بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية القياس المحاسبية عبر مراحلها المختلفة وفي مجالها التاريخي والمستقبلي وينشأ هذا التحيز في الأحوال التي يعجز فيها النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنبؤ .

¹ الحيايى, وليد ناجي , مرجع سبق ذكره ص141

² مطر, محمد, والسويطي , موسى " مرجع سبق ذكره ص 154-155

ثانياً : متطلبات قياس الربح وفق معايير المحاسبة الدولية

1- مفهوم وخصائص الدخل :

• مفهوم الدخل

يتبنى الاقتصاديون مفهوما للدخل من منظور الحفاظ على الثروة (رأس المال) فقد عرف آدم سميث الدخل على أنه " المقدار الذي يمكن استهلاكه دون التعدي على رأس المال"¹ وبالتالي فالدخل هو أقصى مبلغ يمكن استهلاكه بحيث تظل ثروة المشروع في نهاية الفترة كما كانت عليه في بدايتها .

حيث " تتحدد الثروة استناداً إلى القيمة السوقية لصافي الأصول المنتجة في بداية ونهاية الفترة " ² أي إن المفهوم الاقتصادي للدخل يركز على التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة .

أمّا المحاسبون فيعرفون الدخل استناداً إلى أحداث معينة ينتج عنها عناصر إيرادات ومصروفات وعن طريق مقابلة هذه الإيرادات بالمصروفات المرتبطة بها يتحدد الدخل . وبالتالي يعرف الدخل محاسبياً "انه عبارة عن الفرق بين الإيرادات المحققة الناتجة عن العمليات التي حدثت خلال الفترة والتكاليف التاريخية المرتبطة بها والمستنفذة خلال نفس الفترة " ³ وبالرغم من اختلاف طرق قياس وتحديد الدخل لدى كل من المحاسبين والاقتصاديين لكن يوجد اتفاق على إن الدخل فقط هو الذي يتاح للاستهلاك وأن قيمة رأس المال يجب إن تصان دون المساس بها .

• خصائص الدخل المحاسبي

ينتج الدخل عن مقابلة الإيرادات المحققة الناتجة عن العمليات التي حدثت خلال الفترة والتكاليف المرتبطة بها بالاعتماد على مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ومن خصائصه⁴ :

- (1) يقاس الدخل المحاسبي بناءً على عمليات تبادل فعلية وفق مدخل العمليات .
- (2) يتلاءم الدخل مع فرض الدورية ويشير إلى أداء المنشأة عن فترة زمنية معينة .
- (3) يقوم الدخل المحاسبي على مبدأ تحقق الإيراد والاعتراف به عند نقطة البيع الناتجة عن عملية تبادلية مع أطراف خارجية مع بعض الاستثناءات .
- (4) يتلاءم الدخل المحاسبي مع سياسة الحيطة والحذر عندما لايعترف بالإيراد إلا عند تحققه بحدوث عملية تبادلية فعلية ويعترف بالمصروف عند حدوثه .
- (5) يتم قياس المصروفات المستنفذة وفقاً لتكلفتها التاريخية وتظل الموجودات مثبتة بهذه التكلفة إلى أن يتم تحقق الإيراد بالبيع فيثبت بقيمته الجارية .

¹ هندريكسون , الدون س , مرجع سبق ذكره , ص.257

² علي, عبد الوهاب نصر , مرجع سبق ذكره ص.99

³ مطر, محمد, والسويطي , موسى " مرجع سبق ذكره ص 207

⁴ مطر, محمد, والسويطي , موسى " مرجع سبق ذكره ص 207

2-أهداف قياس الدخل :

هناك العديد من الأهداف التي يحققها قياس الدخل فالدخل محاسبياً فهو بند من بنود القوائم المالية يستخدم استخدامات عدة وفي مجالات عدة فهو مقبول بشكل عام (كمطرح للضريبة - كواحد من العوامل المؤثرة في سياسة توزيع عوائد رأس المال - كمؤشر لاستثمارات إضافية واتخاذ القرارات - كعنصر من العناصر الهامة في نماذج التنبؤ - كمقياس للكفاءة وفعالية الإدارة - كمرشد لجدارة أو أهلية التسليف - كمرشد لاتخاذ القرارات الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى الاقتصاد الوطني..¹ :

أ (كمطرح للضريبة : تقوم المصالح الحكومية بتحصيل الضرائب استناداً إلى الدخل كمطرح للضريبة ومع أن التشريعات الضريبية لاتعرف الدخل إلا أنها تحدد ماهو خاضع للضريبة وما هو قابل للتنزيل منها ورغم الاختلافات الكبيرة القائمة حول ذلك يمكننا القول أن المصالح الضريبية تقبل الدخل المحاسبي بعد إجراء بعض التعديلات ليصبح دخلاً خاضعاً للضريبة .

ب (كواحد من العوامل المؤثرة في سياسة توزيع عوائد رأس المال : يعطي الدخل مؤشراً للمبلغ الأعظمي الذي يمكن توزيعه كعوائد رأس المال أو الاحتفاظ به للتوسع في أعمال المشروع وبذلك تتم المحافظة على رأس المال الذي يقدم حماية لمصالح المقرضين والدائنين وقد يتم الاعتراف بالدخل في الوقت نفسه الذي لاتتوفر فيه السيولة اللازمة لتوزيع هذا الدخل لذلك فإن الاعتراف بالدخل لايضمن بالضرورة توزيع العائد بل تلعب في سياسة التوزيع عوامل أخرى كالسيولة المتاحة وسياسة الاستثمار والتوسع.

ج (كمؤشر لاستثمارات إضافية واتخاذ القرارات : يسعى المستثمرون لتعظيم عائداتهم من رأس المال المستثمر مع مراعاة درجة المخاطرة التي ترافق هذه الاستثمارات ويختارون الاستثمارات على أساس تقديراتهم للتدفقات النقدية المستقبلية ويؤثر الدخل الجاري على توقعات هذه التدفقات النقدية المستقبلية وفي الواقع فإن المستثمرين يعتمدون على التقارير المالية لاتخاذ القرارات بالاحتفاظ بأسهمهم أو بيعها أو شراء أسهم جديدة.

د (كعنصر من العناصر الهامة في نماذج التنبؤ : حيث يساعد الدخل على التنبؤ بتطور الأرباح والأحداث الاقتصادية في المستقبل "ولقد أظهرت الأبحاث في الواقع أن قيم الدخل في الدورات الماضية سواء تم التقويم وفق التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية هي بيانات مفيدة في التنبؤ بتطور الدخل وفق طريقة التقويم المعتمدة " ²

هـ (كمقياس للكفاءة وفعالية الإدارة : يستخدم الدخل كمقياس لتقييم كفاءة وفعالية الإدارة ويذكر تقرير مجموعة دراسة أهداف القوائم المالية التابعة لهيئة معايير المحاسبة المالية FASB :
- "إن هدف القوائم المالية هو التزويد بالمعلومات النافعة للحكم على مقدرة الإدارة في استخدام موارد المنشأة بشكل فعال لتحقيق هدف المشروع الأساسي .

¹ حنان , رضوان حلوه , " بدائل القياس المحاسبي المعاصر " , عمان , دار وائل للنشر , الطبعة الأولى , , 2003ص. 29

² حنان , رضوان حلوه مرجع سبق ذكره ص. 32 نقلاً عن :

Frank Werner " A study of the predictive significance of two income measures" in journal of accounting research spring 1969 pp123-133

- إن عملية الكسب وتحقيق الربح مقتصرة على الجهود الموجهة لتحقيق هدف المشروع

الأساسي بسعي الإدارة إلى تعظيم عائدات ومكاسب السهم الواحد.¹

إن هذا الموقف ينطلق من فرضية بأن الهدف الرئيسي لإدارة المشروع هو تعظيم أرباح المساهمين وأن هؤلاء المساهمين يقيمون كفاءة وفاعلية الإدارة استناداً إلى أرقام الربح المعروضة عليهم في القوائم المالية .

و (كمرشد لجدارة أو أهلية التسليف : تعتمد المصارف على عوامل متعددة قبل اتخاذها قراراً بمنح القرض (الائتمان) للعميل وتعتبر قوائم الدخل لعدة دورات مالية متتالية الأساس لتقييم أهلية التسليف فمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح تدعم بشكل كبير مقدرتها على السداد .

ز (تقييم أداء المنشأة : حيث يعتبر الدخل مقياساً جيداً لأداء المنشأة² ولكن الربح في الاقتصاد الموجه يجب إن يأخذ بإبعاد تتفق ومفاهيمه حيث يتم تحديد الحرية المتاحة أمام المنشآت الاقتصادية في تغيير الغايات والأهداف التي أنشأت من أجل ها فالربح في هذا النظام يعتبر وسيلة لانجاز الخطة وبلوغ الأهداف المرسومة وليس هدفاً بحد ذاته، وعليه فالربح هو احد المعايير (وليس المعيار الوحيد) للحكم على أداء المنشأة الاقتصادية وقياس مدى فائدتها في تحقيق الأهداف .

3- قياس الأرباح (الدخل)

أ- مدخل المحافظة على رأس المال (المنظور الاقتصادي للدخل) :

الربح هو عبارة عن التغير في صافي قيمة الأصول خلال الدورة المحاسبية أي عبارة عن مقارنة صافي الأصول في أول الدورة وآخرها³ وبالتالي فالدخل يحسب كما يلي :

الدخل = (مجموع الأصول - مجموع الالتزامات بداية الفترة) - (مجموع الأصول - مجموع الالتزامات نهاية الفترة) وذلك بعد تعديله بمقدار الاستثمارات الإضافية أو المسحوبات (التوزيعات على الملاك) خلال الفترة .

" وهناك نقطة ضعف أساسية في مدخل المحافظة على رأس المال وهي أن المعلومات التفصيلية المتعلقة بمكونات الدخل تكون غير متاحة لأن قيم الإيرادات و المصروفات تكون غير متاحة لقارئ القوائم المالية " ⁴

¹ حنان , رضوان حلوه مرجع سبق ذكره ص 33

² الدون س هنديركسون مرجع سبق ذكره ص 250

³ حنان , رضوان حلوه مرجع سبق ذكره ص 44

⁴ لطفي, أمين السيد احمد, إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة, الإسكندرية, الدار الجامعية, 2008 ص 126

ب- مدخل تحليل العمليات (المنظور المحاسبي للدخل) :

يركز هذا المدخل على الأنشطة التي حدثت خلال فترة زمنية معينة ويتطلب هذا المدخل " استخدام حسابات الإيرادات و المصروفات والمكاسب والخسائر والتي لا يمكن إعداد قائمة الدخل بدونها"¹ حيث يعرف الدخل على أنه الفرق بين الإيرادات و المصروفات (متضمنة المكاسب والخسائر) أي الدخل المحاسبي (الربح) = الإيرادات المحققة خلال الفترة - المصروفات (التكلفة التاريخية المقابلة) تتطلب محاسبة الدخل تعريف الإيراد وقياسه وتحديد متى يتحقق حيث بصورة عامة تعتمد قاعدة تحقق الإيراد عند البيع مع وجود بعض الاستثناءات في ظروف خاصة وان الربح في هذه الحالة هو تابع للمبيعات وتكلفة المبيعات , أما الربح المكتسب والناتج عن العمليات الإنتاجية التي قامت بها المنشأة لبضاعة أنتجت أو اشترت واحتفظ بها خلال الدورة فيتم تجاهله عند قياس الدخل كما يتم تجاهل المكاسب الناتجة عن تغيرات قيمة السلع والخدمات عند ارتفاع الأسعار نظراً لاعتمادها طريقة التكلفة التاريخية في تقييم المخزون السلعي وبقية الأصول فعند انخفاض الأسعار يعترف بالخسارة المتوقعة رغم عدم تحقق عملية البيع انسجاماً مع مبدأ الحيطة والحذر وعموماً لأغراض تحديد صافي دخل فترة معينة ينبغي قياس عنصرين أساسيين هما:²

- سعر السلعة المباعة و الخدمات المقدمة وهو ما يطلق عليه محاسبياً مصطلح الإيراد .
 - تكلفة السلع والخدمات المقدمة وهو ما يطلق عليه محاسبياً مصطلح المصروف .
- ويشير مصطلح المقابلة إلى العلاقة النقدية الموجودة بين مصروفات معينة و الإيراد المحقق كنتيجة لحدث تلك المصروفات وبإيجاز يجب مقابلة الإيراد بالمصروفات التي ساهمت في توليد ذلك الإيراد.

ح) معايير المحاسبة الدولية وقياس الربح :

إن قياس الربح وفق معايير المحاسبة الدولية يتم في قائمة واحدة للدخل الشامل أو قائمتين قائمة تعرض مكونات الأرباح والخسائر (قائمة دخل مستقلة) وقائمة ثانية تبدأ بالأرباح أو الخسائر وتعرض مكونات الدخل الشامل الأخرى .

وتتميز قائمة الدخل كأداة لقياس الربح بتوفيرها معلومات عن :

- مصادر الدخل عبر تحديدها للمراحل المختلفة للربح (مجمل ربح تشغيلي - صافي ربح تشغيلي - صافي ربح قبل الفوائد - صافي الربح بعد الفوائد والضريبة)
- أنواع المصروفات مفصلة حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها .
- إمكانية استخدامها في التحليل المالي وتحليل الربحية وبالتالي تعتبر أداة رئيسية في عملية تقييم الأداء ويتم إعداد قائمة الدخل بناءً على عناصر الدخل : الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر وبالتالي لابد من أجل التحديد السليم لأرباح المنشأة من صحة القياس المحاسبي لهذه العناصر .

¹ لطفي, أمين السيد احمد, , إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة, مرجع سبق ذكره ص 127

² لطفي, أمين السيد احمد, , إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة, مرجع سبق ذكره ص 127

4- قياس عناصر الربح منظور معايير المحاسبة الدولية

ترافقت المبادئ و الفروض المحاسبية مع مهنة المحاسبة في مراحل تطورها وقد التزم مجلس معايير المحاسبة الدولية لما فيه خدمة الصالح العام بصياغة مجموعة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة سهلة الفهم والقابلة للتطبيق و " التي تتطلب وجود معلومات في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة " ¹

وتم تعريف الدخل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير IFRS) بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلية أو تعزيزات في الأصول أو تخفيضات في الالتزامات ينجم عنها زيادة في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حقوق الملكية ويضم الدخل كل من الإيراد و المكاسب) ². ويعرف الربح أو الخسارة : " بأنه إجمالي الدخل مطروحاً منه المصروفات باستثناء مكونات الدخل الشامل الأخرى " ³.

ويتم تحديد ربح الفترة عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات في قائمة الدخل و سوف نتعرف إلى العناصر المكونة للربح (صافي الدخل) ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بها بينما سيتم دراسة متطلبات قياس وعرض الربح في قائمة الدخل لاحقاً .

• الإيراد وفق معايير المحاسبة الدولية

أ) مفهوم الإيراد

الإيراد : هو التدفقات الداخلة الإجمالية من المنافع الاقتصادية خلال الفترة والناشئة ضمن الأنشطة العادية للمشروع عندما ينجم عنها زيادات في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية ⁴.

وذلك يتضمن " التدفقات النقدية مثل المبيعات النقدية والتدفقات المحتملة مستقبلاً مثل البيع الآجل " ⁵ ويشار إلى الإيراد بمسميات مختلفة تضم المبيعات الرسوم الفائدة أرباح الأسهم الاتاوات . يقتصر الإيراد فقط على إجمالي التدفقات الداخلة من المنافع الاقتصادية المستلمة أو القابلة للاستلام بمعرفة المنشأة ولحسابها، أما المبالغ التي تحصلها المنشأة لحساب طرف ثالث كضريبة المبيعات والضرائب على السلع والخدمات أو الضرائب على القيمة المضافة فلا تمثل منافع اقتصادية خاصة بالمنشأة ولا ينتج عنها أية زيادة في حقوق الملكية، وبالتالي يتم استبعادها من الإيراد.

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره ص 68

² المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره, ص 1208

³ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره, ص 901

⁴ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره ص 1203

⁵ Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit. P 303

ب) قياس الإيراد

وفق للمعيار المحاسبة الدولي رقم /18/ (يجب قياس الإيراد على أساس القيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام)¹

والقيمة العادلة : عبارة عن المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد الالتزام بين طرفين مطلعين وراغبين في التعامل على أساس تجاري .²

تتحدد قيمة الإيراد الناتج عن أية عملية عادة بالاتفاق بين المنشأة والمشتري أو المستخدم للأصل. وتقاس بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام مع الأخذ في الاعتبار أي خصم تجاري أو خصم كمية تمنحه المنشأة.

في معظم الأحوال يكون المقابل الذي تحصل عليه المنشأة في صورة نقدية أو نقدية معادلة ويكون مقدار الإيراد هو مقدار النقدية أو النقدية المعادلة المستلمة أو القابلة للاستلام ومع ذلك فإنه إذا تم تأجيل استلام النقدية أو النقدية المعادلة فإن القيمة العادلة للمقابل تكون أقل من قيمته الاسمية المحددة. على سبيل المثال ، (قد يمنح المشروع العميل إئتمان بدون فائدة أو يقبل منه ورقة قبض تحمل سعر فائدة أقل من سعر السوق كمقابل لبيع بضائع عندما تمثل الترتيبات بالفعل عملية تمويل فانه يجري تحديد القيمة العادلة للمقابل بواسطة خصم كافة المبالغ التي ستستلم مستقبلاً باستخدام نسبة فائدة مستتبطة)³.

في حالة مبادلة سلع أو خدمات بسلع أو خدمات أخرى مماثلة في النوع والقيمة، فإن هذه المبادلة لا تمثل عملية مولدة للإيراد أما في حالة بيع سلع أو تأدية خدمات مقابل الحصول على سلع أو خدمات غير مماثلة فإن هذه العملية تعتبر مولدة للإيرادات. ويتم قياس الإيراد في هذه الحالة على أساس القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة مع تعديلها بأية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة يتم مبادلتها. وفي حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للسلع أو الخدمات بطريقة موثوق بها، فإنه يجب قياس الإيراد على أساس القيمة العادلة للسلع والخدمات التي تتنازل عنها المنشأة مع تعديلها بأية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة يتم مبادلتها.

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ، مرجع سبق ذكره، ص 1209

² المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ، مرجع سبق ذكره، ص 1209

³ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ، مرجع سبق ذكره، ص 1210

• الاعتراف بالإيراد :

إن طرق الاعتراف بالإيراد لها أهمية كبيرة في التقرير عن أرباح المنشأة ويمكن أن تتأثر برغبة الإدارة في إدارة الأرباح وبالتالي " إن تحليل ممارسات الاعتراف بالإيراد أساسي في تحليل القوائم المالية " ¹ ويتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون من المحتمل أن منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق للمشروع وإن بالإمكان قياس هذه المنافع بصورة موثوقة .

يتم عادة تطبيق معيار التحقق الوارد في المعيار المحاسبي /18/ على كل عملية على حدة، ومع ذلك فإنه في بعض الأحوال يكون من الضروري تطبيق معايير التحقق على الأجزاء القابلة للتحديد بشكل منفصل لعملية واحدة وذلك لإظهار جوهر العملية.

الاعتراف بالإيراد في حالة بيع البضائع :

وتشمل البضائع المنتجة من قبل المشروع بهدف البيع أو المشتراة بقصد إعادة البيع حيث يتعين الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع البضائع عند توافر كافة الشروط الآتية: ²

- أ) قيام المشروع بتحويل المخاطر الهامة ومنافع ملكية البضائع إلى المشتري .
- ب) لا يحتفظ المشروع بعلاقة إدارية مستمرة إلى الحد المرتبط عادة بوجود الملكية ولا بالرقابة الفعالة على البضائع المباعة .
- ج) يمكن قياس مبلغ الإيراد بصورة موثوقة .
- د) من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية إلى المشروع .
- هـ) يمكن قياس التكاليف التي تكبدت أو سيتم تكبدها في العملية بصورة موثوقة .

وقد وضع المعيار المحاسبي رقم /18/ بعض الأمور حول الاعتراف بالإيراد الناتج عن البيع كمايلي:

- 1- يعترف بالإيراد فقط إذا كان من المتوقع أن تحصل المنشأة على المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية .
- 2- تتطلب عملية تحديد توقيت تحويل مخاطر وعوائد الملكية إلى المشتري فحص ظروف المعاملة. وفي معظم الحالات يتوافق توقيت تحويل مخاطر ومنافع الملكية مع انتقال الملكية إلى المشتري، وهذا ما يحدث غالبا في حالات البيع بالتجزئة، إلا أنه في حالات أخرى قد يختلف توقيت تحويل منافع ومخاطر الملكية عن توقيت انتقال الملكية قانونا أو التنازل عن الحيازة.
- 3- يجب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بنفس العملية أو أي حدث آخر في نفس الوقت ، ويطلق على ذلك عادة مقابلة الإيرادات بالمصروفات. وعادة ما يمكن قياس المصروفات بما في ذلك تكاليف الضمان والتكاليف الأخرى التي قد تحدث بعد شحن البضاعة بطريقة موثوق فيها عندما تتوافر الشروط الأخرى لتحقيق الإيراد. ومع ذلك فإنه لا يجب الاعتراف بالإيراد إذا لم يكن بالإمكان قياس المصروفات بطريقة موثوق فيها، وفي تلك الحالات يعترف بأي مقابل يتم استلامه نظير بيع السلعة كالترام .

¹ Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit p303

² المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره, ص 1211

• المصروفات

(أ) **مفهوم المصروفات:** وفق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فإن " المصروفات هي نقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات خارجة أو استنفاد للأصول أو تحمل التزامات والتي ينتج عنها نقص في حقوق الملكية وذلك خلافاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات على المشاركين في حق الملكية"¹

أو هي " تدفقات خارجة أو أي استخدام للأصول أو التحمل بالتزامات خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأي أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية المستمرة للوحدة "²

و تنشأ المصروفات من الأنشطة الاعتيادية للمنشأة مثل تكلفة المبيعات والأجور والاستهلاك، وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجة أو استنفاد للأصول مثل النقد ومايعادل النقد والمخزون والممتلكات والمصانع والمعدات .

(ب) الاعتراف بالمصروفات :

"يتم الاعتراف بالمصروفات في بيان الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بموثوقية"³ وتشمل حالات وطرق الاعتراف بالمصروفات حسب المعايير الدولية لإعداد التقرير مايلي⁴ :

- يتم الاعتراف بالمصروفات على أساس الارتباط المباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل وهذا الإجراء الذي يشار إليه عموماً بمقابلة التكاليف مع الإيرادات على سبيل المثال يعترف بمكونات المصروف الذي يشكل تكلفة البضاعة المباعة في نفس الوقت الذي يتم الاعتراف بالدخل الناتج عن بيع البضاعة .
- عندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الاقتصادية خلال عدد من الفترات المحاسبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده فقط بشكل عام أو غير مباشر فإنه يجب الاعتراف بالمصروفات في بيان الدخل على أساس إجراءات توزيع منتظمة ومنطقية وهذا غالباً ما يكون ضرورياً عند الاعتراف بالمصروفات المتعلقة باستخدام الأصول مثل الممتلكات والمصانع والشهرة .. ويشار إلى المصروف باسم الاستهلاك أو الإطفاء
- يعترف بالمصرف حالاً في بيان الدخل عندما لاينتج عن النفقة أية منافع اقتصادية مستقبلية أو عندما لا تكون المنافع المستقبلية مؤهلة للاعتراف بها كأصل في الميزانية .
- وكذلك يتم الاعتراف بالمصروف في قائمة الدخل في الحالات التي يتم فيها تكبد التزام دون الاعتراف بأصل مثل الالتزام الناشئ عن ضمانات السلع المباعة .

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره, ص 90

² لطفي, أمين السيد احمد , إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة , مرجع سبق ذكره , ص 129

³ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 94

⁴ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 94- 95

• المكاسب والخسائر :

المكاسب : " تدفقات نقدية مكتسبة أو متوقعة من معاملات وأحداث غير مرتبطة بأنشطة المنشأة المستمرة"¹

ومما تشمله المكاسب الناتجة عن التخلص من الأصول غير الجارية " عند الاعتراف بالمكاسب في قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بشكل منفصل لان العلم بها مفيد لغرض صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن المكاسب بطرح المصاريف ذات العلاقة منها "²

الخسائر : " تمثل نقصان في موجودات الشركة الصافية تنتج عن العمليات الخارجية أو العرضية للشركة"³ ومما تشمله الكوارث مثل الحريق والفيضان و الخسائر الناجمة عن التخلص من الأصول غير الجارية و" عند الاعتراف بالخسائر في قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لان العلم بها مفيد لغرض صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن الخسائر بطرح الدخل ذي العلاقة منها "⁴

الاعتراف بالخسائر والمكاسب يجب إن يستند إلى المبادئ التالية :⁵

- طالما إن المكاسب غالباً ما تنتج عن معاملات وأحداث أخرى لا تتضمن عملية اكتساب الإيراد فإن الاعتراف بها يجب إن يأخذ في الحسبان تحققها فعلاً وليس اكتسابها .
- إن الخسائر يجب الاعتراف بها طالما توفر الدليل على عدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية من أصول سبق الاعتراف بها أو انه قد توفر الدليل على إن المنشأة تحملت فعلاً التزاماً ولم يقابله منافع اقتصادية "

¹ Wild , J.J.; Subramanian , K.R.; Halsey , R .F **op. cit** p303

² المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 91

³ Wild , J.J.; Subramanian , K.R.; Halsey , R .F **op. cit** p303

⁴ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 92

⁵ علي , عبد الوهاب نصر مرجع سبق ذكره ص. 107- 108

المبحث الثاني

سياسات التسعير وأثرها على الأرباح .

مقدمة :

قد تقوم المنشأة بإنتاج السلع أو شرائها ومن ثم إعادة بيعها ويتحدد الإيراد الذي حققته المنشأة من خلال سعر السلعة وكميتها ومحاسبياً يجب قياس الإيراد الناتج عن بيع السلع أو تقديم الخدمات بالقيمة العادلة التي تعرف بأنها عبارة عن المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد الالتزام بين طرفين مطلعين وراغبين في التعامل على أساس تجاري¹.

أي أن سعر السلعة محاسبياً يجب تحديده على أساس القيمة العادلة ولأغراض تحديد صافي دخل فترة معينة ينبغي قياس عنصرين أساسيين هما²

أ) سعر السلعة المباعة أو الخدمة المقدمة وهو ما يطلق عليه محاسبياً مصطلح الإيراد .

ب) تكلفة السلع والخدمات المقدمة وهو ما يطلق عليه محاسبياً مصطلح المصروف .

وكلما ازداد الفرق بين سعر السلعة وتكاليفها ازدادت أرباح الشركة ولكن هناك محددات مختلفة تحد من قدرة المنشأة على رفع سعر السلعة وقد لا تستطيع تحديد سعر السلعة بسبب تسعيرها من قبل الدولة مما يفرض عليها ضرورة تخفيض التكاليف وزيادة المبيعات لتحقيق الأرباح .

ونظراً للدور الكبير الذي يؤثره السعر في تحديد إيرادات المنشأة وبالتالي أرباحها التي تعتبر مقياساً لأداء المنشأة (أي أن الأسعار تؤثر بشكل كبير على قياس أداء المنشأة وبالتالي تقييم هذا الأداء) ولذلك سوف نستعرض مفهوم السعر ووظيفته وأهداف التسعير و أساليبه وسياسات التسعير .

أولاً مفهوم السعر وأساليبه التسعير

• مفهوم السعر ووظائفه

إن قرارات التسعير تعتبر من أهم القرارات الإستراتيجية المؤثرة على نجاح أو فشل أي منظمة فتحدد السعر المناسب له تأثير على ربحية الشركة ومن ثم على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها ويعرف السعر بأنه : " القيمة النقدية أو العينية التي يدفعها المشتري مقابل الحصول على المنتج"³.

أو " القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة والتي يتم التعبير عنها في شكل نقدي"⁴.

ويفرق علم الاقتصاد الحديث بين سياسة الأسعار في اقتصاد السوق، إذ تغلب على السوق شروط العرض والطلب ويفعل قانونهما مفعوله كاملاً وتبقى الأسعار بحالة من التغير المستمر وفق شروط العرض والطلب، وسياسة تشكل الأسعار في الاقتصاد المخطط حيث يُعد تشكل الأسعار عملية اقتصادية مخططة وواعية تقوم بها الأجهزة التخطيطية المركزية والمحلية المنتشرة في القطاعات الاقتصادية والمؤسسات والوزارات وغيرها، والأسعار هنا تتصف بالاستقرار والثبات مدداً طويلة.

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 1209

² لطفي ، أمين السيد احمد ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 127

³ النصور ، إياد عبد الفتاح ، الأصول العلمية للتسويق الحديث " الحرب المحتملة بين مؤسسات الأعمال ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 265

⁴ الصحن ، محمد فريد ، " التسويق " ، الإسكندرية ، الدار الجامعية 2005 ، ص. 281

إن المؤشرات السعرية في النظامين كليهما تضع الأساس لمراقبة النشاط الاقتصادي والمالي للمؤسسة، ولرسم السياسة الاقتصادية للدولة، فهي أداة توجيه فعالة للاقتصاد

- ويقوم السعر في الأنظمة الاقتصادية المختلفة بثلاث وظائف مهمة:¹

(1) الوظيفة التوزيعية: فالبضائع في الاقتصاد الوطني تتم حيازتها من قبل المواطنين وفقاً لنظام الأسعار، أي إن توزيعها على المواطنين إنما يتم عن طريق السعر الذي يقوم المواطن بدفعه لحيازة البضاعة المرغوب فيها،

(2) وظيفة الاختيار الحر لأنواع البضائع التي يمكن أن يحصل عليها المستهلك وفقاً لذوقه ودخله.

(3) أما الثالثة فهي الوظيفة التوجيهية للإنتاج، فالأسعار يمكن أن توجه المنتج كما توجه المستهلك. فالمنتج الذي يرى أسعار بضاعة ما ترتفع يوجه جهوده لزيادة إنتاجها لجني المزيد من الأرباح لأن زيادة السعر ترتبط بزيادة الطلب وقلة العرض وبالتالي فإنه يوجه المنتج إلى الفروع الإنتاجية التي تحتاج إلى المزيد من الإنتاج .

- العوامل المؤثرة في تحديد السعر

إن العوامل التي تؤثر على مقدرة الشركة وحريتها في تحديد أسعار منتجاتها متنوعة ومما تشمله :

- الطلب : هناك عوامل كثيرة تشكل وتؤثر على نمط الطلب على سلعة معينة منها دخل المستهلك وتفضيلاته والقوة الشرائية فيجب على المنشأة عند تحديد سعر السلعة أن تدرس حجم الطلب على السلعة ومرونته وتأخذ ذلك في الاعتبار عند اتخاذها قرار التسعير .

- التكاليف : بالرغم من أن الأسعار في بعض الصناعات تتحدد بشكل كبير بناءً على قوى السوق " ومع ذلك فإن التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل إنتاج السلعة أو تقديم الخدمة تبقى في أغلب الأحيان من أهم العوامل التي تؤثر على قرارات التسعير وعلى الإدارة مراعاة أن يكون سعر السلعة أو الخدمة كافياً لتغطية جميع التكاليف اللازمة لإنتاجها بالإضافة لتحقيق عائد مناسب للمنشأة " ²

- المنافسون يمثل المنافسون عاملاً ومؤثراً على قدرة المنظمة على تحديد أسعار منتجاتها فيجب عند تحديد أسعار منتجات الشركة ملاحظة أسعار المنافسين وتتبعها و العمل على التنبؤ بسلوك المنافسين.

- التدخل الحكومي : " يلعب التدخل الحكومي دوراً هاماً في قدرة المنظمة على تحديد أسعار منتجاتها في الكثير من الدول ففي بعض الدول قد تقوم الحكومة بتحديد أسعار معينة تلزم بها الشركات وبالتالي لاتجد الشركات مفرّاً من الخضوع إلى هذه الأسعار أو أن تضع إطاراً معيناً للأسعار يمكن التحرك في حدوده وتظهر أهمية هذا العامل بصفة خاصة في البلدان النامية وفي الأسواق التي تتميز بنقص المعروض من السلعة بالنسبة للطلب عليها حتى تقضي على أي محاولة لاحتكار سلعة معينة أو فرض أسعارها على المواطنين " ³.

¹ العمادي محمد , والخطيب , فهد , سياسات الاسعار , الموسوعة العربية , المجلد الثاني , والمقالة موجودة على موقع الموسوعة : http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=313&vid

² فلوح , صافي , وميده , إبراهيم , والغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " , منشورات جامعة دمشق 2008 , ص 287

³ الصحن , محمد فريد , مرجع سبق ذكره ص 285

أهداف التسعير وأساليبه

إن " قرارات التسعير هي قرارات إدارية عما يجب أن تحصل عليه الشركة مقابل تقديمها للمنتجات والخدمات للغير"¹ وتحاول الإدارة العليا تحقيق أهداف متعددة من خلال قرارات التسعير نذكر منها:

أ (البقاء : " وهو من أهم الأهداف على الإطلاق لارتباطه الأساسي بوجود وحياة المؤسسة والمحافظة على بقائها ولذلك فأن تخفيض السعر يؤدي إلى زيادة المبيعات والنمو في الحصة السوقية وزيادة الأرباح على المدى الطويل "² .

ب (تحقيق معدل عائد معين على الاستثمار : " فالعديد من الشركات تحاول تحديد نسبة معينة من العائد على استثماراتها أو مبيعاتها الصافية ويعتبر هذا الهدف أكثر قبولاً للشركات كبيرة الحجم والتي تتمتع بمركز قيادي في السوق واستقلالية في تحديد أسعارها "³ .

ت (تعظيم الأرباح (تحقيق أقصى أرباح ممكنة) : "يعد تحقيق الربح من الأهداف الجوهرية في المؤسسة لان تحقيق جميع الخطط والأهداف والتوجهات الأخرى يرتبط بتحقيق هذا الهدف كما انه عامل مهم للمحافظة على بقاء واستمرارية المؤسسة"⁴ .

ويعتبر هذا الهدف من أكثر الأهداف شيوعاً بين الشركات الهادفة للربح وقد (اقترح الكثيرون تعديل هدف تعظيم الربح ليكون تحقيق زيادة مرضية في الأرباح حيث يواجه هدف تعظيم الأرباح العديد من الصعوبات في تحقيقه نظراً لتعارضه مع مصالح الأطراف المتعاملة مع المنظمة)⁵ .

• أساليب التسعير

هناك العديد من الأساليب والمداخل المستخدمة بواسطة الشركات كأساس لتحديد أسعار منتجاتها تتراوح هذه الأساليب بين :⁶

(1) أساليب تعتمد على التكلفة مضافاً إليها هامش ربح مناسب .

(2) أساليب تعتمد على قياس حجم الطلب على السلعة في السوق .

(3) أساليب تعتمد على الظروف التنافسية في السوق .

بالنسبة للطريقة الأولى وهي أساليب تعتمد على التكلفة مضافاً إليها هامش ربح مناسب فان السعر يجب أن يغطي جميع التكاليف على اختلاف أنواعها ويحقق عائداً مناسباً للمنشأة و يتم عادة استخدام المعادلة التالية في عملية التسعير :

$$\text{السعر} = \text{التكلفة} + \text{نسبة هامش الربح من التكلفة}^7$$

بالنسبة للطريقة الثانية وهي أساليب تعتمد على قياس حجم الطلب على السلعة في السوق : حيث أن تحديد السعر وفق هذا المدخل لايعتمد على تكلفة إنتاج السلعة بقدر مايعتمد على مدى استعداد المستهلك

¹ القبانى , ثناء علي , " مدخل استراتيجي لدراسة متقدمة في إدارة التكلفة وتحليل الربحية " , الإسكندرية , الدار الجامعية 2006, ص 459

² النصور , إياد عبد الفتاح , مرجع سبق ذكره, ص 269

³ الصحن , محمد فريد , مرجع سبق ذكره , ص 282

⁴ النصور , إياد عبد الفتاح , مرجع سبق ذكره , ص 269

⁵ الصحن , محمد فريد , مرجع سبق ذكره , ص 284

⁶ الصحن , محمد فريد , مرجع سبق ذكره ص 288

⁷ فلوح , صافي , و ميده , إبراهيم , و الغصين , راغب , مرجع سبق ذكره , ص 290

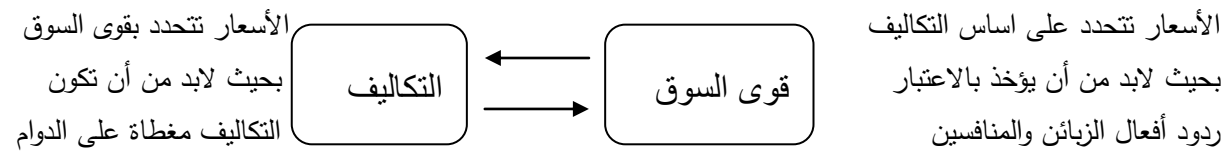
لدفع سعر معين واستجابته لقيمة السلعة مقارنة بالسعر " فبينما تضع التكاليف الحدود الدنيا للسعر الذي يمكن أن تقوم به السلعة (الأرضية) فإن مستوى الطلب يضع الحدود القصوى لما يستطيع المستهلك دفعه (السقف) ¹ .

ووفق الطريقة الثالثة يتم التسعير بالاعتماد على الظروف التنافسية في السوق حيث تقوم الشركة بتسعير منتجاتها بعد الأخذ في الاعتبار أسعار السوق لمواجهة المنافسة .

التوازن بين قوى السوق والتسعير على أساس التكلفة .

في معظم الصناعات فإن قوى السوق واعتبارات التكلفة تؤثر بشدة على قرارات التسعير (فلا يوجد منظمة أو صناعة باستطاعتها أن تسعر منتجاتها بأسعار تقل عن تكاليف هذه المنتجات كما لا تستطيع إدارة أي منشأة أن تضع أسعار منتجاتها بشكل عشوائي وبمعزل عن عامل التكلفة زائداً هامشاً للربح ودون توخي ملاحظة عوامل السوق)²

كيف تتحدد الأسعار ؟³



ولكن تحديد الأسعار اليوم لا يتعلق فقط بمجرد وجود عاملي العرض والطلب والكلفة بل يتعلق أيضاً بإستراتيجية الأسعار، أي بالسياسة السعرية التي تنتهجها الشركات أو الدولة.

ويُعد تدخل الدولة من العوامل الأساسية لتحديد الأسعار في الاقتصاد الحديث فالأسعار اليوم تخضع، إضافة إلى العوامل الداخلية و الخارجية التي ذكرت سابقاً لإستراتيجية القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تكون الدولة إحدى دعائمها الأساسية.

ويختلف تدخل الدولة باختلاف النظم الاقتصادية، أي إن طريقة هذا التدخل لا تأخذ الشكل نفسه في النظام الاقتصادي الحر والنظام الاقتصادي المخطط .

كما إن الدولة قد تقوم بتسعير المنتجات الأساسية بأسعار الكلفة أو حتى أقل من الكلفة وذلك بالنسبة للمنتجات الضرورية لعامة الشعب وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية وتنموية .

ثانياً : سياسات تسعير المشتقات النفطية في سورية وأثرها على أرباح الشركات العامة

• السياسة السعرية

السياسة السعرية هي (الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في مجال الأسعار بهدف حل بعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرحلة المعنية من التطور الاقتصادي والاجتماعي).⁴

¹ الصحن , محمد فريد , مرجع سبق ذكره ص 295

² فلوح , صافي , و ميده , إبراهيم , و الغصين , راغب , مرجع سبق ذكره , ص 288

³ فلوح , صافي , و ميده , إبراهيم , و الغصين , راغب , مرجع سبق ذكره , ص 288 نقلاً عن

Managerial Accounting Ronald Hilton fourth Ed.P621

⁴ العمادي , محمد , والخطيب , فهد , "سياسة الاسعار" , مرجع سبق ذكره . (2010/12/20)

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=313&vid

لقد تضمنت استراتيجية السياسة السعرية في سورية ضرورة استقرار أسعار السلع الأساسية الحيوية ذات الصلة المباشرة بحياة الأكثرية الساحقة من المواطنين (كالمحروقات)، سواء أكانت مستوردة، أم منتجة محلياً بوساطة القطاع العام، وبأسعار تحددها الدولة في إطار المصلحة العامة ومصلحة المواطن.

وأن (تسعير منتجات القطاع العام يتم بطرائق كثيرة، تتفق في صفة جوهرية واحدة، هي كونها جميعاً نوعاً من «التسعير الإداري». ويُميز هنا بين التسعير الإداري والتسعير الاقتصادي؛ فالتسعير الإداري يقوم على أسس محاسبية شكلية، أما التسعير الاقتصادي فيعتمد على القوانين الاجتماعية الاقتصادية الموضوعية كقانون القيمة، ويأخذ بالحساب ضرورات تحديد الإنتاج والقوانين الاجتماعية، للتوزيع، والعلاقات الاجتماعية والعلاقات الخارجية وغير ذلك ويعدّ التسعير الإداري والتواطؤ في البيع من الأسباب المهمة لتهرب نسبة عالية من القيمة المنتجة في القطاع العام إلى القطاع الخاص).¹

وتحصر الدولة تداول وإنتاج بعض المنتجات بالقطاع العام لأغراض متعددة وبناءً على الحصر تقوم ببيع تلك المنتجات بأسعار إدارية قد تكون أعلى من السعر العادل (الحقيقي - التنافسي) عندما تريد الدولة الحد من استهلاك بعض المنتجات ،أو أقل من السعر العادل (الحقيقي - التنافسي) عندما تريد الدولة دعم بعض المنتجات المرتبطة بحياة أكثرية المواطنين (المازوت - الخبز) أو لدعم قطاعات التنمية الأساسية بتخفيض تكاليف الإنتاج (دعم الفيول).

وتؤدي هذه الطريق في التسعير إلى قياس الربح بشكل غير معبر عن أداء الشركة محل الدراسة فتظهر القوائم المالية للشركة أرباحاً مضخمة في حالة التسعير بأسعار أعلى من السعر العادل وتظهر القوائم المالية خسائر في حالة التسعير بأقل من السعر العادل .

• سياسات تسعير المشتقات النفطية

سوف نستعرض آلية تسعير المشتقات النفطية في الأردن من أجل المقارنة مع طريقة تسعير هذه المشتقات في سورية والتي سنتعرض إليها في القسم العملي من البحث بشكل مفصل .

آلية تسعير المشتقات النفطية في الاردن :²

ان آليات التسعير للمشتقات النفطية المستندة إلى الأسعار العالمية والتكاليف التي تم اقرارها بتاريخ 2008/2/5 من قبل مجلس الوزراء الأردني تحدد الأسعار المحلية لهذه المشتقات شهرياً بحيث تشمل هذه الآليات معدل الأسعار العالمية للمشتقات النفطية (الأسواق المرجعية) مضافاً إليه كافة التكاليف التي تترتب على استيراد المشتقات النفطية من الأسواق العالمية حتى وصول المشتق النفطي إلى المستهلك وإن احتساب معدل السعر العالمي للمشتقات النفطية يتم بالاعتماد على معدل الأسعار لهذه المشتقات في الأسواق العالمية والتي يتم نشرها يومياً ضمن نشرات " بلائس " العالمية حيث يتم احتساب معدل الأسعار للمشتقات للشهر الحالي لتحديد الأسعار للشهر القادم .

¹ العمادي , محمد , والخطيب , فهد , مرجع سبق ذكره , (2010/12/20)

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=313&vid

² تسعير المشتقات النفطية ، جلسة مجلس الوزراء الاردني بتاريخ 2008/2/5 ، موقع مجلة الراي الاردنية

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=222608

ان التكاليف الإضافية التي تترتب على استيراد المشتقات النفطية من الأسواق العالمية وحتى وصولها الى المستهلك تعتبر مكونات عناصر التكاليف لآليات التسعير وتشمل كلفة النقل البحري الى العقبة والتأمين والفوائد وكلفة الاعتماد المستندي كما تشمل رسوم مؤسسة الموانئ وكلفة التخزين والمناولة في مرافق شركة المصفاة في العقبة وأجور النقل من مرافق شركة المصفاة في العقبة الى خزانات شركة المصفاة في الزرقاء إضافة إلى كلفة التخزين والمناولة في مرافق شركة المصفاة في الزرقاء والتكاليف الإضافية تشمل أيضاً أجور النقل من موقع المصفاة في الزرقاء الى المستهلكين والعمولة الممنوحة إلى اصحاب محطات المحروقات وموزعي الغاز والفوائد الناجمة عن التوزيع وكلفة المخزون التشغيلي والاستراتيجي لهذه المشتقات وهامش ربحي يعادل 0.25% من سعر باب المصفاة .

كما تشمل آليات التسعير ضريبة مبيعات البنزين الخالي من الرصاص رقم اوكتان 95 بمقدار 16% وعلى البنزين الخالي من الرصاص رقم اوكتان 90 بمقدار 4% ورسوم البلديات على جميع المشتقات النفطية بمقدار 6% من سعر باب المصفاة باستثناء زيت الوقود الثقيل ووقود الطائرات¹ ورسوم المطارات على مادة وقود الطائرات بمقدار 1% من السعر النهائي للمستهلك²

آلية تسعير المشتقات النفطية في سورية ودعم المشتقات النفطية

ان أسعار المشتقات النفطية النهائية التي تباع للمستهلك هي اسعار إدارية يتم إقرارها من قبل الحكومة وفق أهداف اقتصادية واجتماعية لا ترتبط بالكلفة ولا بالأسعار العالمية لهذه المشتقات فمثلاً في الشهر الخامس لعام 2011 أقرت الحكومة سعر بيع ليتر المازوت في سورية بـ 15/ل.س بالرغم من ان تكاليف إنتاجه والأسعار العالمية لهذا المنتج أضعاف ذلك وبالتالي فالمشتقات النفطية أسعارها مدعومة من قبل الدولة وتهدف الدولة من خلال هذا الدعم إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية.

إن أهم المشتقات البترولية المدعومة هي المازوت والفيول وإسفلت الطرقات والغاز الطبيعي، و لم يكن سابقاً دعم أسعار المازوت يشكل عبئاً ضخماً على كاهل الموازنة العامة للدولة نتيجة انخفاض أسعار النفط، لكن ومنذ العام 2003 تقريباً ومع بلوغ أسعار النفط الخام أرقاماً قياسية فاقت في بعض الأحيان الـ 100 دولاراً للبرميل، ارتفعت أسعار المشتقات النفطية في البلدان المجاورة بشكل كبير، حيث يصل سعر لتر المازوت في تركيا مثلاً أضعاف سعره في سورية، وهذا التفاوت الكبير في الأسعار للمشتقات البترولية بين سورية والبلدان المجاورة شجع تجار السوق السوداء على القيام بعمليات تهريب واسعة كبدت الحكومة السورية خسائر فادحة.

أما طريقة تسعير المشتقات النفطية التي تنتجها مصافي النفط فتميز بين مرحلتين :

تسعير المشتقات النفطية في سورية بالنسبة للمصافي المرحلة الاولى حتى نهاية عام 2005

كان هناك تسعير إداري لكافة منتجات مصافي النفط ونبين فيما يلي تكاليف بعضها المنتجات وأسعار بيعها في عام 2005 بالنسبة لشركة مصفاة بانياس .

¹ قانون البلديات الاردني رقم 14 لعام 2007 .

² نظام رسوم الطيران المدني الاردني رقم 45 لعام 2007 .

تكاليف بعض المنتجات وأسعار بيعها في شركة مصفاة بانياس عام 2005¹

المنتج	تكلفة الانتاج	سعر البيع
المازوت	15.15 ل.س / لتر	7.3 ل.س / لتر
البنزين	14.15 ل.س	7.2 ل.س / لتر الواحد
الكيروسين	14.58 ل.س	بسعر 7.5 ل.س / لتر الواحد
الفيول	16848.74 ل.س / طن	بسعر 6000 ل.س / للطن الواحد
إسفلت الطرقات	17306.31 ل.س / طن	1648 ل.س / للطن الواحد

وقد أدت هذه العمليات من التسعير إلى خسارة شركة مصفاة بانياس 17500 مليون ليرة سورية في منتج المازوت² وحده في عام 2005 و 32/ مليار ليرة سورية في منتج الفيول وحده³.

تسعير المشتقات النفطية في سورية بالنسبة للمصافي المرحلة الثانية منذ بداية العام 2006 .

سوف نستعرض آلية تسعير المشتقات النفطية بالنسبة لهذه المرحلة في الدراسة العملية وذلك بالنسبة لكل من المبيعات الداخلية والصادرات ولكن للتوضيح نوجزها كما يلي :

- مع بداية العام 2006 بدأت المصفاة بتبيع إلى شركة محروقات بالأسعار العالمية تقريباً مواد المازوت - البنزين - الكيروسين .
 - بالنسبة لمادة الفيول والذي يعتبر من المشتقات النفطية المدعومة والهامة خاصة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية والمصانع والمعامل ومع بداية العام 2006 تم تعديل الأسعار حيث بلغ سعر الطن المباع في شهر ك2 عام 2006 إلى المعامل والمحطات /13114/ ل.س⁴ بينما كان السعر العالمي /16385/ ل.س للطن .
 - أما مادة إسفلت الطرقات فمع بداية العام 2006 تم تعديل الأسعار حيث بلغ سعر الطن المباع في شهر ك2 عام 2006 /14426/ ل.س بينما كانت تكاليف انتاجه 17306.31 ل.س⁵.
- وفي الدراسة العملية سيتم توضيح الية التسعير بشكل واضح بالنسبة للمبيعات الداخلية والصادرات ولكل نوع من أنواع المشتقات النفطية التي تنتجها شركة مصفاة بانياس .

¹ الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الختامية , تقرير التكاليف , لشركة مصفاة بانياس لعام 2005

² محمود , يوسف وعروس , محمد و إسماعيل , عدنان , مرجع سبق ذكره , ص 181

³ محمود , يوسف وعروس , محمد و إسماعيل , عدنان , مرجع سبق ذكره , ص 184

⁴ مصفاة بانياس , مديرية الحسابات تقرير التكاليف لعام 2006

⁵ مصفاة بانياس , مديرية الحسابات تقرير التكاليف لعام 2006

المبحث الثالث

مفهوم القوائم المالية ومتطلبات إعدادها وعرضها وفق معايير المحاسبة الدولية

أولاً : طبيعة القوائم المالية

1- مفهوم القوائم المالية :

تشكل القوائم المالية في مجملها نتاج نظام المعلومات المحاسبية وهي عبارة عن مجموعة من الكشف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية و الإجمالية لمستوى أداء المشروع وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة

وتستند القوائم المالية إلى مدخلات النظام المحاسبي المتمثلة في البيانات المحاسبية المدونة في المستندات و الدفاتر و السجلات المحاسبية وتقاريرها والتي تعبر عن موارد المشروع الاقتصادي وتغيراتها خلال فترة معينة ولا بد لهذه القوائم من أن تلبي متطلبات معينة منها الشمولية والدقة في التعبير عن الأنشطة والوصف الصحيح لها كما لا بد من أن تتصف بالوضوح والبساطة وثبات المصطلحات والطرق والإجراءات و السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة في الفترات المحاسبية المختلفة لكي تساعد المستخدمين المختلفين لهذه القوائم على اتخاذ القرارات والحكم على أداء المشروع .

2- الهدف من القوائم المالية :

بينت معايير المحاسبة الدولية أن " البيانات المالية تمثل عرضاً منظماً لمركز وأداء المنشأة الماليين فهذه البيانات المالية هو توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء المالي و التدفقات النقدية للمنشأة التي تفيد شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم القرارات الاقتصادية"¹ وبالتالي فإنه يمكن تحديد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية في :

1- تحديد نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة.

2- المركز المالي و التدفقات النقدية

3- المستفيدون من القوائم المالية (مستخدمو البيانات المالية) :

بالرغم من أن القوائم المالية قد أعدت أساساً لخدمة المستفيدين منها إلا أنه لم يتم بشكل قاطع تحديد من هم المستفيدون من المعلومات المالية الواردة بها وماهي حاجتهم منها وقد يرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من المستفيدين منهم من هم من خارج المشروع أو من داخله وكذلك يوجد بين هؤلاء المستفيدين من لهم اهتمام مباشر بالقوائم المالية ومنهم له اهتمام غير مباشر ووفقاً للمعايير الدولية فإن مستخدمي البيانات المالية هم²:

المستثمرون: إن اهتمام المستثمرين الأساسي هو المعلومات حول المخاطر والعوائد المرتبطة باستثماراتهم ويحتاجون المعلومات لمساعدتهم على اتخاذ قرارات الشراء أو البيع ويحتاج المساهمون أيضاً معلومات تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم .

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 901

² القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , " موسوعة المعايير المحاسبية الدولية " , دمشق , دار الرضا للنشر , 2009 ص 70-71

الموظفون : يهتم الموظفون بالمعلومات حول استقرار الشركة وربحيته وقدرتها على دفع تعويضاتهم المختلفة...الخ في الوقت المناسب .

المقرضون : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة الشركة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها بالوقت المناسب .

الموردون والدائنون التجاريون والعملاء الآخرون : يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية استرداد المبالغ الدائنين بها في الوقت المناسب ويهتم الزبائن أو العملاء بالمعلومات حول استمرار الشركة ومنتجاتها أو خدماتها.

الجهات الحكومية : تطلب الجهات الحكومية معلومات بهدف ضبط نشاطات الشركة وتحديد السياسات الضريبية ومنها على سبيل المثال قياس الدخل القومي و القيام بعمليات الإحصاء المختلفة .

الجمهور : تؤثر الشركة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة بتقديم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين وسواها فللجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي للشركة .

على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين. و"إن توفير بيانات مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المضارب للمشروع فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين".¹

4- أنواع القوائم المالية :

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لتستخدمها الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات وهذه الأطراف المستفيدة ليست كلها في اتجاه واحد بل إنها قد تكون متعارضة في المصالح مما قد يطرح فكرة إعداد أكثر من مجموعة واحدة من القوائم المالية بحيث يراعى في كل مجموعة توفير المعلومات التي تخدم طائفة معينة ولكن ذلك غير منطقي لعدة أسباب منها ارتفاع تكلفة إعداد ونشر القوائم المالية طبقاً لاحتياجات كل مجموعة من مستخدمي تلك القوائم ولذلك فقد استقر العرف المحاسبي على إعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية تستخدمها كل الأطراف المهمة وذلك بتحديد ما يخدمها من معلومات القوائم المالية و الاعتماد عليها في قراراتها .

والقوائم المالية الأساسية التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي القوائم المطلوبة وفق معايير التقرير الدولية وتشمل² :

- الميزانية (قائمة المركز المالي).
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين .
- الإفصاحات والإفصاحات الأخرى والمواد التفسيرية .

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 79

² القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , مرجع سبق ذكره ص 70

وقد تقوم المنشأة بإعداد القوائم المكملة بشكل اختياري بناءً على ظروف معينة مثل القوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية... الخ ويجب الإشارة هنا إلى اختلاف طرق الإعداد والإفصاح عن المعلومات فهناك من يعتمد النموذج التقليدي لعرض المعلومات (الحساب) وهناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات (القائمة) ويعتبر الشكل الثاني (وهو الشكل المطلوب وفق معايير التقرير الدولية) الأكثر انسجاماً مع أهداف التحليل لما يوفره من تقسيم واضح للإيرادات والمصروفات على أساس الأنشطة عوضاً عما يوفره من الارتباط بين المجموعة وعناصرها من خلال التبويبات المتبعة .

(والميزانية أو قائمة المركز المالي توضح مقدار الأصول المستخدمة وكذلك مصادر تمويلها في الجانب الآخر وهي تتميز بالتوازن والاستاتيكية بالإضافة إلى أنها قائمة تجميعية حيث أنها تعبر عن أثر كل العمليات أو القرارات التي تمت حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي , أما قائمة الدخل فإنها توضح أثر القرارات التشغيلية التي اتخذتها الإدارة على أداء المنشأة وكذلك نتائج الأعمال من ربح أو خسارة بالنسبة للملاك وذلك عن فترة معينة ومن الواضح أيضاً أن هناك علاقة متبادلة بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وارتباط كل منهما بقرارات الإدارة سواء كانت قرارات استثمار أو قرارات تشغيلية أو قرارات تمويل)¹ وتعتبر قائمة الدخل الأساس في عملية التحليل المالي لربحية المشروع وتقييم أدائه وبالتالي فإن نجاح عملية تقييم أداء المشروع تتوقف على سلامة الإعداد والعرض والإفصاح لقائمة الدخل لذلك سوف نتناول بالدراسة قائمة الدخل وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القياس والعرض والإفصاح كما سيتم التعرض لقائمة المركز المالي بسبب مذكرناه من علاقة متبادلة بينها وبين قائمة الدخل ولأنها ضرورة لإكمال عملية التحليل المالي للربحية .

¹ الراوي , خالد وهيب, وسعادة يوسف, " التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي " (عمان) دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة 2000 ص. 32 - ص33

ثانياً : مفهوم وأهمية قائمة الدخل ومتطلبات أعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية

1- المفهوم والأهمية .

" تتضمن قائمة الدخل ملخصاً لإيرادات ومصروفات المنشأة خلال فترة مالية محددة وتظهر هذه القائمة نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة ويراعى في إعداد قائمة الدخل إظهار المراحل المختلفة لتحقيق الربح بحيث تعطي هذه القائمة أكبر قدر من الفائدة والمعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية والمهتمين بتحليل الوضع المالي للمنشأة".¹

" إن قائمة الدخل أكثر القوائم المالية أهمية ويتم فيها التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة وتدمج بموجبها حسابات التشغيل و المتاجرة و الأرباح والخسائر في القائمة إذا كانت المنشأة صناعية بينما يُدمج حسابا المتاجرة و الأرباح والخسائر في القائمة إذا كانت المنشأة تجارية وتعرض الإيرادات و المصروفات بشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاف لنتائج المشروع"² .

ومن المهم عند إعداد قائمة الدخل إظهار المراحل المختلفة لتحقيق الدخل بحيث نستطيع معرفة مصادر هذا الدخل وآلية تحققه لأن في ذلك أهمية كبرى وخاصة بالنسبة للمستخدمين لهذه القائمة والمحللين الماليين والمقرضين وغيرهم حيث أنهم يهتمون بآلية تحقق الدخل في المنشأة وضمانة استمراره وزيادته وبالتالي قد تعد قائمة الدخل على أساس مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها للوصول إلى صافي الربح و هو ما يطلق عليها بقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة أو تعد قائمة الدخل على أساس التفرقة بين الإيرادات والمصروفات ذات العلاقة بالنشاط الرئيسي للمشروع عن غيرها من الإيرادات والمصروفات العرضية والتي ترجع إلى سياسات مالية أو إدارية أو ظروف اقتصادية معينة فتدعى قائمة الدخل متعددة المراحل .

وقد اهتم المحللون الماليون بقائمة الدخل نظرا لأهميتها في بيان المقدرة الكسبية للمشروع ومدى استمراره في تحقيق هذه الأرباح , كما اهتم بها المستثمرون لتحديد العائد من وراء استثماراتهم وكذلك الدائنون و الموردون لتحديد مقدرة المشروع على سداد الالتزامات القصيرة أو الطويلة الآجل .

و قد أدى الاهتمام بقائمة الدخل من جانب المستفيدين إلى مطالبتهم بتطوير المعلومات التي تحتويها هذه القائمة و خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين عناصر قائمة الدخل و التي تدخل تحت النشاط الرئيسي أو النشاط العرضي و التمييز بين أنواع المصروفات المختلفة الإدارية و البيعية و المصروفات الثابتة والمتغيرة وتصنيف بنود هذه القائمة و طريقة عرضها مما يسهل مهمة المستفيدين منها وقد سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تحديد طريقة القياس والعرض والإفصاح في قائمة الدخل بما يؤدي إلى تقديم معلومات ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة بين المشاريع المختلفة وخلال الفترات المختلفة .

وسوف نعرض فيما يلي متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بقائمة الدخل .

¹ فلوح , صافي , و إسماعيل , إسماعيل , و مرعي , عبد الرحمن ., وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " , منشورات جامعة دمشق 2009, ص 29

² خنفر , مؤيد راضي , و المطارنة , غسان فلاح , تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي , عمان , دار المسيرة , (2006) ص 29

2- عناصر قائمة الدخل وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية :

يجب أن يتم عرض كل بنود الإيرادات والمصاريف المعترف بها خلال الفترة سواء في :
قائمة واحدة للدخل الشامل.

أو قائمتين :

- قائمة تعرض مكونات الأرباح والخسائر (قائمة دخل مستقلة) .

- وقائمة ثانية تبدأ بالأرباح أو الخسائر وتعرض مكونات الدخل الشامل الأخرى .

وتشمل المعلومات التي تعرض في قائمة الدخل الشامل وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكحد أدنى البنود الرئيسية الممثلة للمبالغ التالية خلال الفترة :¹

أ- الإيرادات .

ب- تكلفة التمويل .

ج - نصيب الشركة في أرباح وخسائر الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .

د - مصروف ضرائب الدخل.

هـ - مبلغ يتضمن إجمالي :

• المكاسب / الخسائر بعد الضرائب الناتجة عن توقف نشاط معين (العمليات المتوقفة) .

• المكاسب الخسائر بعد الضرائب المعترف بها من قياس القيمة العادلة مخصوماً منها

تكاليف البيع أو استبعاد أصل أو مجموعة الأصول المكونة للعمليات المتوقفة .

و - الربح أو الخسارة .

ز- كل مكون من مكونات الدخل الشامل الأخرى مصنفة حسب الطبيعة عدا المبالغ في (ح).

ح- حصة من مكونات الدخل الشامل الأخرى للشركات المشتركة الشقيقة التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة الملكية .

ط- إجمالي الدخل الشامل .

" تقوم المنشأة بإدخال بنود إضافية في قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل المنفصلة (إن عرضت) كما تقوم بتعديل ترتيب البنود عندما يكون ذلك ضرورياً لشرح عناصر الأداء"² ويمكن عرض بنود رئيسية إضافية وعناوين ومجاميع فرعية أو تعديل ترتيبها في قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل المستقلة (إذا عرضت) وذلك إذا كان ذلك ملائماً لفهم الأداء المالي للشركة وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية وطبيعة بنود الإيرادات والمصاريف ووظيفتها.

¹ القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , مرجع سبق ذكره ص 122- 121 .

² المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 916

3- قياس أرباح الشركة وتصنيف المصروفات وفق المعايير المحاسبية الدولية

ووفق معيار المحاسبة الدولي رقم 18/ يجب عرض تحليل للمصاريف المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر سواء في قائمة الدخل الشامل أو قائمة الدخل المستقلة باستخدام التصنيف حسب طبيعة المصروف أو حسب وظيفته ضمن الشركة أيهما يقدم معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية .

(أ) حساب الأرباح بعد التصنيف وفق طبيعة المصروف : "تقوم المنشأة بتجميع المصروفات من خلال الربح أو الخسارة حسب طبيعتها (مثل الاستهلاك ومشتريات المواد وتكاليف النقل والرواتب والأجور وتكاليف الإعلان)¹ ولا يتم إعادة تحميلها على نشاطات الشركة المختلفة . وتطبق هذه الطريقة في الشركات الصغيرة عموماً كونها بسيطة وسهلة ولكن على المنشأة التي تصنف المصروفات حسب وظيفتها الإفصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة المصروفات مثل مصاريف الاستهلاك

نموذج للتصنيف حسب طبيعة المصروف²

البيان	وحدة نقدية	وحدة نقدية
إيرادات التشغيل		8000
إيرادات ومكاسب أخرى		1500
إجمالي الإيرادات		9500
تغير مخزون إنتاج تام ومخزون تحت التشغيل	50	
مواد خام ومستهلكات مستخدمة	200	
تكلفة قوى عاملة	60	
مصروف استهلاك	40	
مصاريف أخرى	100	
إجمالي المصاريف		(450)
صافي الربح		9050

(ب) حساب الأرباح بعد التصنيف وفق وظيفة المصروف أو تكلفة المبيعات : تصنف المصاريف بموجب هذا الأسلوب وفقاً لوظيفتها (مثل تكلفة المبيعات والأنشطة الإدارية والأنشطة التوزيعية) " وهذا العرض كثيراً ما يقدم معلومات للمستخدمين ملائمة أكثر من تصنيف المصروفات حسب طبيعتها"³ على الرغم من أن تصنيف المصاريف وفقاً لوظيفتها قد يحتاج للحكم الشخصي في كثير من الأحيان ومع ذلك فعند استخدام طريقة التصنيف حسب الوظيفة يجب الإفصاح عن معلومات إضافية على أساس طبيعة المصاريف (مثل الاستهلاك والإطفاء) نظراً لأن تصنيف المصاريف حسب طبيعتها يؤمن معلومات مفيدة حول التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 918

² القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , مرجع سبق ذكره ص 126 .

³ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 919

نموذج التصنيف حسب وظيفة المصروف¹

البيان	وحدة نقدية
المبيعات (الإيرادات)	10000
تكلفة المبيعات (الحصول على إيراد)	(4000)
مجمل الربح	6000
إيرادات أخرى	200
مصاريف توزيع	(500)
مصاريف إدارية	(400)
مصاريف أخرى	(200)
صافي الربح	5100

وتحسب تكلفة المبيعات في المشاريع التجارية²

100 1550	بضاعة أول المدة + المشتريات
1650	= البضاعة المتاحة للبيع
150	- بضاعة آخر المدة
1500	= تكلفة المبيعات

وأما في المشروعات الصناعية فتعد قائمة تبين تكلفة البضاعة المصنعة التي تشبه في طبيعتها البضاعة المشتراة في المشروعات التجارية:

¹ القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , مرجع سبق ذكره ص 127
² عقل، مفلح محمد , " مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي " عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009 ص 252

قائمة تكلفة البضاعة المصنعة¹

أ . مواد خام	
100	مواد خام أول المدة
850	+ مشتريات مواد خام
950	= مواد خام متاحة للاستعمال
(20)	- مواد خام نهاية المدة
930	= تكلفة المواد الخام
ب . عمل مباشر	
ج . مصروفات صناعية غير مباشرة	
140	عمل غير مباشر
40	+ مواد غير مباشرة
220	+ صيانة تأمين متفرقة
500	= إجمالي مصروفات صناعية غير مباشرة
440	بضاعة تحت الصنع / أول المدة
140	+ بضاعة تحت الصنع / آخر المدة
(300)	د = التغير في البضاعة تحت الصنع
1650	تكلفة البضاعة المصنعة أ + ب + ج + د

وبعد احتساب تكلفة البضاعة المصنعة تحسب تكلفة المبيعات

تكلفة المبيعات = تكلفة البضاعة المصنعة + بضاعة جاهزة أول المدة - بضاعة جاهزة آخر المدة

4- أسس تبويب وعرض قائمة الدخل وفق معايير المحاسبة الدولية

محاسبياً يجب مراعاة عدة أسس أو متطلبات بشأن تبويب وعرض قائمة الدخل يمكن تفصيلها على النحو التالي² :

- **بشأن عنوان قائمة الدخل :** للحفاظ وتحقيق الهدف من إعداد قائمة الدخل وهو قياس الأداء الاقتصادي للمنشأة عن - فترة زمنية معينة يجب أن يراعى مايلي :
 - ذكر اسم المنشأة القانوني في عنوان قائمة الدخل .
 - في حال إعدادها وفقاً لأساس محاسبي بخلاف متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يجب ذكر ذلك الأساس في عنوان قائمة الدخل.

¹ عقل، مفلح محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 253

² انظر علي، عبد الوهاب نصر مرجع سبق ذكره ص 108- 112 .

• بشأن الفترة المحاسبية المعدة عنها قائمة الدخل :

إن كانت الصورة الشائعة أن تعد قائمة الدخل عن 12 شهراً أي سنة مالية إلا أنه من الممكن إعدادها عن فترة أقل أو أكثر وفي هذه الحالة فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتطلب عمل إفصاح إضافي عن :

- السبب وراء إعداد قائمة الدخل و القوائم الأخرى عن فترة غير سنوية
- حقيقة أن المعلومات المقارنة المعروضة (في قائمة الدخل و القوائم الأخرى) والإيضاحات المتممة يصعب مقارنتها بشكل كامل .

لأغراض تحقيق الاتساق في عرض وتبويب مفردات قائمة الدخل من فترة محاسبية إلى أخرى يجب توحيد بنود المصروفات والإيرادات سواء من ناحية العرض أو التجميع عبر الفترات المحاسبية وإذا قررت الإدارة تغيير طريقة العرض والتبويب في فترة محاسبية معينة فيجب الإفصاح عن ذلك لأغراض القابلية للمقارنة.

• تجميع المفردات في قائمة الدخل : محاسبياً يسمح للمنشأة عند إعداد قائمة الدخل أن تقوم بتجميع

بنود مصروفات أو إيرادات معينة كان يتم تجميع المصروفات البيعية ثم الإدارية ثم التمويلية ويمكن إجراء تجميع مماثل في الإيرادات ويمكن مقابلة مجموعة مصروفات معينة بمجموعة إيرادات معينة ومع ذلك يجب على إدارة المنشأة مراعاة عدة اعتبارات عند عمل هذه التجميعات أهمها¹:

- (يجب أن يكون هناك حد أو مؤشر استرشادي للتجميع مثلاً يتم تجميع بنود المصروفات غير المهمة إلى أن تصل إلى 10% مثلاً من إجمالي المصروفات عند ذلك يجب التوقف عن إجراء مزيد من التجميع لكي لا تفقد المعلومات المحاسبية محتواها .

- إن اعتبارات الأهمية النسبية عند التجميع مسألة حكم شخصي محاسبي وعموماً يعتبر البند مهماً نسبياً إذا ترتب على حذفه أو عدم الإفصاح عنه إخلال بإمكانية اعتماد مستخدمي القوائم المالية على المعلومات الخاصة به في اتخاذ القرارات الاقتصادية).

• المقاصة بين بعض مفردات الإيرادات و المصروفات : القاعدة المحاسبية أنه لا يجب إجراء مقاصة

بين الإيرادات والمصروفات إلا :

- إذا تطلب ذلك معياراً محاسبياً دولياً .
- إذا كانت المكاسب والخسائر والمصروفات المتعلقة بها ناشئة عن ذات المعاملات أو معاملات أو أحداث مشابهة غير مهمة نسبياً ويتم تجميع هذه المبالغ حسب مفهوم الأهمية النسبية .

¹ علي، عبد الوهاب نصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 110

• شكل قائمة الدخل

تقوم المنشأة بعرض كافة بنود الدخل والمصروفات في الفترة :¹

- في بيان دخل شامل واحد .
 - في بيانين : بيان يعرض مكونات الربح أو الخسارة (بيان الدخل المنفصل) وبيان ثان يبدأ بالربح أو الخسارة ويعرض مكونات بيان الدخل الشامل الآخر (بيان الدخل الشامل)
- حيث سيتم تبيان متطلبات العرض التي سبق ذكرها من خلال نموذج لطريقة عرض الدخل الشامل في قائمتين وتصنيف المصاريف حسب الطبيعة حيث تقسم قائمة الدخل إلى قائمتين²:
- أ) قائمة الأرباح والخسائر (قائمة الدخل المستقلة) التي تعرض :
- الربح خلال الفترة .
 - ينسب الربح بين حملة الأسهم في الشركة الأم وحقوق الملكية .
 - حصة السهم من الربح
- ب) قائمة الدخل الشامل : التي تبدأ من الربح خلال الفترة وتعرض :
- 1- بنود الدخل الشامل الأخرى
- 2- إجمالي الدخل الشامل خلال الفترة
- 3- ينسب إجمالي الدخل الشامل بين حملة الأسهم في الشركة الأم وحقوق الأقلية
- (وبنفس الطريقة يتم اعداد قائمة الدخل عند تصنيف المصروفات حسب الوظيفة حيث يتم عرض الربح خلال الفترة من خلال تصنيف المصروفات حسب وظيفتها كما تم عرضها سابقاً ومن ثم نتابع في بقية المراحل بشكل مشابه لما نعرضه هنا)

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 915
² القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , مرجع سبق ذكره , ص 130 - 131

شكل قائمة الدخل موضحة تصنيف المصروفات وفق طبيعتها وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية¹

شركة أ ب ج

قائمة الأرباح والخسائر (قائمة الدخل المستقلة) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2007

(بآلاف الوحدات النقدية)

2006	2007	البيان
355 000	290 000	الإيرادات
11 300	20 667	الإيرادات الأخرى
(107 900)	(115 100)	التغير في أرصدة المخزون (منتهى وتحت الصنع)
15 000	16 000	الأعمال المنفذة من قبل الشركة والمرسلة
(92 000)	(96 000)	المواد الخام و المستلزمات الخدمية
(43 000)	(45 000)	مصروف منافع الموظفين
(17 000)	(19 000)	مصروف الاستهلاك
(0)	(4 000)	انخفاض قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات
(5 500)	(6 000)	المصاريف الأخرى
(18 000)	(15 000)	تكاليف التمويل
30 100	35 100	حصة الشركة من أرباح الشركات الشقيقة
128 000	161 667	الأرباح قبل الضريبة
(32 000)	(40 417)	مصروف ضريبة الدخل
96 000	121 250	الربح من العمليات المستمرة
(30 500)	--	خسائر العمليات المتوقفة
13 100	121 250	الربح خلال الفترة
52 400	97 000	ينسب الربح خلال الفترة إلى :
13 100	24 250	حملة الأسهم في الشركة الأم
65 500	121 250	حقوق الأقلية
0.3	0.43	حصة السهم من الأرباح (وحدة نقدية)

¹ القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , مرجع سبق ذكره , ص 131

وبعد إعداد قائمة الدخل المستقلة يتم إعداد قائمة الدخل الشامل : التي تبدأ من الربح خلال الفترة وتعرض :

1- بنود الدخل الشامل الأخرى بشكل إجمالي :

أ- متضمناً مكاسب إعادة تقييم الممتلكات وفروق أسعار الصرف من ترجمة العمليات الأجنبية والأصول المالية المتاحة للبيع وتحوط التدفق النقدي والمكاسب أو الخسائر الاكتوارية من خطط منافع التقاعد المعرفة وحصة الشركة من بنود الدخل الشامل للشركات الشقيقة .

ب- ضرائب الدخل المتعلقة بمكونات بنود الدخل الشامل الأخرى

2- إجمالي الدخل الشامل خلال الفترة .

3- ينسب إجمالي الدخل الشامل بين حملة الأسهم في الشركة الأم وحقوق الأقلية

قواعد الإفصاح في قائمة الدخل وفق معايير المحاسبة الدولية :

وفق المعيار المحاسبي رقم (1) فإن هناك العديد من القواعد الخاصة بالإفصاح في قائمة الدخل وسوف نتعرض لهذه القواعد في المبحث الرابع .

5- فوائد قائمة الدخل وأوجه قصورها:

• فوائد قائمة الدخل :

يتلخص الهدف من إعداد قائمة الدخل في "تحديد أو قياس نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة في نهاية الفترة المالية معتمدة في إعدادها على أساس الاستحقاق لعناصر الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة المالية من ناحية وعلى مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات لتحديد الربح و الخسارة عن الفترة المالية المنتهية من ناحية أخرى".¹

وان إعداد قائمة الدخل يساعد على التعرف على نتيجة الأعمال عن الفترة المالية المنتهية من ربح أو خسارة وتحديد المقدرة الكسبية للمنشأة وتحديد مدى كفاءة وفعالية إدارة المنشأة في اختيار سياساتها واتخاذ قراراتها كما يساعد في تحديد مدى قدرة المنشأة على القيام بتوزيع أرباح و سداد التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل وفي عملية تحديد الربح الخاضع للضريبة كما تستخدم في عملية التحليل المالي باختصار إن قائمة الدخل تقرير مالي يقيس أداء المشروع عن فترة معينة ويقدم لمجتمع الأعمال من مستثمرين ومقرضين ودائنين وفئات أخرى معلومات عن الربحية وقيمة الاستثمار والكفاءة الائتمانية مما يساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بمايلي :²

¹ سيد درويش , عبد الناصر محمد , "مبادئ المحاسبة المالية (2) التسويات الجردية و الإفصاح المحاسبي " دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان , الطبعة الأولى 2010 ص 330

² مطر, محمد, والسويطي , موسى " مرجع سبق ذكره ص. 217

- تقييم أداء المنشأة الماضي والتمكين من المقارنة بأداء الفترات الأخرى لنفس المنشأة أو كمقارنة هذا الأداء مع ماحققته المنشآت المنافسة .
- توفير مؤشرات مالية تمكن من التنبؤ بالأداء والربحية المستقبلية للمنشأة .
- المساعدة في تقييم المخاطر وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية .
- **أوجه قصور ومحددات قائمة الدخل .**

يشوب البيانات المالية الواردة في قائمة الدخل بعض أوجه القصور بسبب أنها تعكس افتراضات محاسبية وتقديرات واجتهادات شخصية تدخل في قياس الدخل وينبغي على مستخدمي بيانات هذه القائمة أن يكونوا واعين لأوجه قصورها التي يتمثل بعضها فيما يلي¹:

- هناك بنود إيرادات لا تدرج في هذه القائمة بسبب عدم التمكن من قياسها بموثوقية مما يؤثر بالنقص على مقدار الدخل المعترف به في الفترة المالية المعدة عنها هذه البيانات .
- تتأثر أرقام الدخل بالطرق والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل المنشأة .
- تتأثر بعض مكونات الدخل بأساليب تحكمية واجتهادات شخصية وتقديرات تختلف نتائجها باختلاف آراء من يقومون بقياس بنود الإيرادات والمصروفات ومستوى التحفظ الذي يبذره .
- تقيس قائمة الدخل نتائج أنشطة المنشأة عن فترة ماضية والتي لا تعد ملائمة لاتخاذ القرارات بصفتها بيانات تاريخية في حين أن القدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي هي الأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات المستقبلية .
- لاتعبر قائمة الدخل عن مدى جودة الأرباح التي تفصح عنها بسبب أن بعض بنودها لاتتمثل في تدفقات نقدية حقيقية .
- يتأثر صافي الدخل المفصح عنه برغبات الإدارة بإدارة الأرباح .

ثالثاً : قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية :

1- مفهوم و أهمية قائمة المركز المالي :

تقوم المنشأة في نهاية السنة المالية بإعداد الميزانية أو قائمة المركز المالي لتبين المركز المالي للمنشأة في تلك اللحظة

وتفصح الميزانية العمومية عن المركز المالي للمنشأة معينة في تاريخ محدد وتوفر معلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المنشأة والتزامات المنشأة لدائنيها وعموماً تسهم قائمة المركز المالي في عملية التقرير المالي عن طريق توفير معلومات أساسية لأجل²:

- حساب معدلات العائد .
- تقييم هيكل رأس المال في المنشأة .
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة

¹ مطر, محمد, والسويطي, موسى " مرجع سبق ذكره ص ص 217-218

² لطفي, أمين السيد احمد, إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة, مرجع سبق ذكره, ص 105

فالقائم بالتحليل المالي يحتاج إلى المعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي للتعرف على درجة السيولة للمشروع و دراسة التركيب المالي الرأسمالي , ومدى الاعتماد على القروض كمصدر من مصادر التمويل بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الأصول بعضها ببعض .

لقد أهتم المستفيدون من التقارير المالية في الثلاثينات بقائمة المركز المالي حيث كانت النظرة السائدة هي نظرية الملكية حيث أن الربح يقاس على أساس الفرق بين رأس المال أول المدة و بين رأس المال آخر المدة . وكانت رغبة أصحاب المشروع هي التعرف على ما للمشروع من ممتلكات و ما عليها من التزامات , كما كانت رغبة البنوك و الدائنين في التعرف على حجم الأصول التي يمتلكها المشروع وقدرته على سداد التزاماته, إلا أن ذلك الاهتمام بقائمة المركز المالي لم يدم طويلا حيث تحول بعد الحرب العالمية الثانية إلى قائمة الدخل بعد أن تبين أن هناك بعض المشروعات التي تمتلك حجما كبيرا من الأصول عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها بالإضافة إلى ظهور كثير من الشركات المساهمة و ما ترتب على ذلك من انفصال شخصية المشروع عن شخصية صاحب المشروع (نظرية الشخصية المعنوية) , وأصبحت رغبة البنوك والدائنين في ظل هذه النظرية هي التعرف على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح ودرجة السيولة النقدية لديه و كذلك حاجة الدول إلى فرض الضرائب على أرباح الشركات و التوزيعات التي تقوم بها لصالح المساهمين .

2- إعداد وعرض قائمة المركز المالي :

نص المعيار المحاسبي الدولي الأول " عرض البيانات المالية " في الفقرة /54/ ¹ على أن قائمة المركز المالي يجب أن تتضمن في حدها الأدنى معلومات عن البنود التالية :

الممتلكات والمصانع ,العقارات, الأصول المالية. الأصول غير الملموسة ,الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية ,الأصول البيولوجية , المخزون ,الذمم المدينة التجارية والأخرى , النقد وشبه النقد أو النقد المعادل.,الالتزامات المالية والضرائب والمخصصات , الذمم الدائنة التجارية والأخرى , رأس المال المصدر والاحتياطيات بأنواعها وحقوق الملكية .

ولم يحدد المعيار المحاسبي IAS1 ترتيب عرض البنود أو تنسيقها ضمن قائمة المركز المالي حيث جاء في الفقرة /57/ من المعيار (لا يحدد هذا المعيار الترتيب أو التنسيق الذي تعرض به المنشأة البنود وتذكر الفقرة 54 البنود المختلفة كثيرا في طبيعتها أو وظيفتها لضمان العرض المنفصل في بيان المركز المالي " ²

وقد طلب المعيار IAS1 أن يتم تضمين البنود الرئيسية عندما يكون حجم أو طبيعة أو وظيفة البند أو مجموعة البنود المتشابهة بشكل منفصل ملائم لفهم المركز المالي للشركة ويمكن إن يُعدل ترتيب البنود أو تجميع البنود المتشابهة وفقاً لطبيعة الشركة وطبيعة أعمالها وذلك لتقديم معلومات ملائمة لفهم المركز المالي للشركة بشكل أفضل .

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 909

² المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 910

ويمكن عرض بنود إضافية وعناوين ومجاميع فرعية ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون ذلك ملائماً لفهم المركز المالي للشركة فالحكم حول عرض بنود إضافية بشكل مفصل يتم بناءً على تقييم مايلي¹ :

- "طبيعة وسيولة الموجودات وأهميتها النسبية .
- وظائف الأصول ضمن الشركة .
- مبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات" .

تبويب عناصر قائمة المركز المالي :

يتم تبويب عناصر قائمة المركز المالي من أجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها وهو إعطاء صورة واضحة وعادلة لموقف المشروع المالي وهذا يستدعي ترتيب عناصرها في مجموعات ملائمة يسهل معها الوقوف على حالة المشروع وحقيقته في نهاية الفترة المالية المعينة كما يمكن من إجراء التحليلات المالية الملائمة كمعرفة رأس المال العامل ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون صعوبة .وقد ذكرنا أن المعيار المحاسبي IAS1 لم يحدد ترتيب عرض البنود أو تنسيقها ضمن قائمة المركز المالي وإنما عرض البنود المختلفة جوهرياً بطبيعتها أو وظيفتها والتي تعرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي وهي:

الأصول: وهي "منافع اقتصادية محتملة حصلت عليها أو تحكمت فيها منشأة اقتصادية معينة كنتيجة منطقية لمعاملات وأحداث سابقة"² ويجب على كل شركة أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب قائمة المركز المالي"³ حيث يصنف الأصل على أنه متداول عندما⁴ :

- "يتوقع أن يتحقق الأصل (نقداً بالبيع) أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمشروع .
- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة .
- يتوقع أن يتحقق الأصل خلال 12 شهراً بعد فترة إعداد التقرير
- الأصل هو نقدية أو أصل معادل للنقد " (كما وضع المعيار 7 و لا توجد قيود على تبادله أو استعماله في سداد التزام لمدة 12 شهراً على الأقل بعد تاريخ نهاية فترة التقرير) .

و"كل الأصول الأخرى تعتبر غير متداولة"⁵

- ومما تشمله الأصول المتداولة: كل من النقدية - حسابات العملاء - أوراق القبض - المخزون - المصروفات المقدمة - الإيرادات المستحقة ..
- ومما تشمله الأصول غير المتداولة :الاستثمارات طويلة الأجل - العقارات - الآلات والمعدات - السيارات - الأثاث - التركيبات و الأصول غير الملموسة ..

¹ القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , مرجع سبق ذكره , ص 111

² علي, عبد الوهاب نصر , مرجع سبق ذكره , ص 57

³ القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , مرجع سبق ذكره ص 112

⁴ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 911-912

⁵ القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , مرجع سبق ذكره ص 114

الإلتزامات : هي بصفة عامة تعبر عما يملكه الغير في أصول المنشأة أو بمعنى آخر ماعلى المنشأة لغير أصحابها

ووفق معايير المحاسبة الدولية يجب أن يتم عرض الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب قائمة المركز المالي

حيث يصنف التزام على أنه متداول إذا حقق أيًا ممايلي¹ :

- عندما يتوقع تسديد الالتزام أثناء الدورة التشغيلية العادية له .
- عندما يحتفظ بالالتزام بشكل أساسي لغرض المتاجرة .
- عندما يستحق الالتزام التسديد خلال 12 شهراً بعد فترة إعداد التقرير .
- ليس لدى المنشأة الحق في تأجيل التسوية للالتزامات على الأقل اثنا عشر شهراً بعد فترة إعداد التقرير ."

" وكل الإلتزامات الأخرى تعتبر غير متداولة "²

ومما تشمله الإلتزامات المتداولة: كل من الموردين - أوراق الدفع - المصروفات المستحقة - القروض قصيرة الأجل - التوزيعات المستحقة - الإيرادات المقدمة -

ومما تشمله الإلتزامات غير المتداولة : الكمبيالات طويلة الأجل - القروض طويلة الأجل التي تستحق السداد بعد مدة أكثر من سنة - الإلتزامات الطارئة المتوقعة سدادها بعد أكثر من سنة أو دورة تشغيل أيهما أطول

حقوق الملكية : هي ما يملكه أصحاب المنشأة في أصولها بعد استبعاد حقوق الغير - الإلتزامات - في هذه الأصول.³

ويجب عرض حصص الأقلية التي تم عرضها ضمن حقوق الملكية وعرض رأس المال المصدر والاحتياطي المنسوب إلى مالكي الشركة .

و يتم عرض المعلومات المتعلقة بالأسهم المصرح بها والصادرة والمدفوعة بالكامل أو غير مدفوعة بالكامل و القيمة الاسمية لكل سهم وغير ذلك إما في قائمة المركز المالي أو قائمة حقوق الملكية .

• قواعد الإفصاح في قائمة المركز المالي وفق IFRS:

وفق المعيار المحاسبي رقم (1) فإنَّ هناك العديد من القواعد الخاصة بالإفصاح في قائمة المركز المالي و سوف نتعرض لهذه القواعد في المبحث الرابع .

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 912

² القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , مرجع سبق ذكره , ص 114

³ علي, عبد الوهاب نصر, القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية, الجزء الأول, الدار الجامعية, الإسكندرية ,

2007, ص 70

المبحث الرابع

متطلبات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية

يلعب مفهوم الإفصاح دوراً مركزياً في نظرية المحاسبة و في الممارسات المحاسبية وهناك من يتناول الإفصاح في القوائم المالية من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة للمساهم العادي لحمايته من التضليل ولكن " دور المساهم العادي في اتخاذ القرارات يضمحل ليحل محله مجتمع مالي من متخذي القرارات يحتل فيه المحللون الماليون و مستشارو الاستثمار المكان الأول"¹

وان " دراسة احتياجات المحللين الماليين أكدت ضرورة تطوير المعلومات بشكل يفي بحاجاتهم المتنامية يوماً بعد يوم ولا يقف عند حدود القوائم المالية التقليدية " ²

وقد اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار أكثر من معيار خاص بالإفصاح مثل المعيار المحاسبي رقم (1) تحت عنوان عرض البيانات المالية والمعيار /24/ الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بالإضافة إلى تضمين كل معيار من المعايير المحاسبية الأخرى قواعد خاصة بالإفصاح حول المشاكل المحاسبية التي يعالجها المعيار .

وإن أهم الأسس والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند الإفصاح عن الأمور الهامة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في المالية لتخدم فئات مستخدمي هذه المعلومات تشمل :

- (1) الإفصاح عن السياسات المحاسبية .
- (2) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية .
- (3) جوانب أخرى من الإفصاح تناولتها المعايير المحاسبية .

¹ القاضي , حسين و حمدان ,مأمون مرجع سبق ذكره ص 283

² القاضي , حسين و حمدان ,مأمون مرجع سبق ذكره ص284

أولاً : الإفصاح عن السياسات المحاسبية .

السياسات المحاسبية : هي عبارة عن مبادئ محددة وأسس واتفاقيات وقواعد وممارسات تطبقها المنشأة عند إعداد وتقديم البيانات المالية.¹

ونظراً لتعدد بدائل السياسات المحاسبية التي يمكن للإدارة أن تختار من بينها السياسة التي ستستخدمها في معالجة ذات الموضوع فإن هذه الإدارة مدعوة أن تختار السياسة الفضلى التي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في ضوء الظروف المحيطة وبشكل يوفر أكثر المعلومات إفادة لمستخدمي البيانات المالية للمنشأة ورغم أن المنشأة لها الحرية التامة في اختيار السياسة المحاسبية التي تتناسب مع ظروفها من بين السياسات المحاسبية المقبولة إلا أنه عند المفاضلة بين الطرق والسياسات المحاسبية لاختيار السياسة الأفضل فإنه ينبغي أن تُراعى الأمور الآتية على وجه الخصوص عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية:²

- (1) توخي الحذر في قياس نتائج العمليات عند إعداد البيانات المالية بتجنب تكوين احتياطات سرية مما يؤثر سلباً على موثوقية هذه البيانات .
- (2) تغليب الجوهر على الشكل بمراعاة مضمون الأحداث والعمليات المالية لدى عرضها وتقييمها وليس شكلها القانوني فقط .
- (3) مراعاة الأهمية النسبية عند عرض المعلومات المالية من خلال الإفصاح عن كل البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرار .
- (4) ليس من الضروري الإفصاح عن الفرضيات والمبادئ والمفاهيم المحاسبية الأساسية عند الالتزام بتطبيقها أما في حالة مخالفتها فيجب الإفصاح عن هذه المخالفة وأسبابها .
- (5) يجب إن تتضمن البيانات المالية إفصاحاً واضحاً وموجزاً عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة على أن يتم الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد .
- (6) لايجوز تبرير أي معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية بحجة الإفصاح عن هذه المخالفة .
- (7) يجب الإفصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير ومبرراته وكذلك الإفصاح عن تأثيره على نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة وتحديده كمياً
- (8) يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة لدى إعداد البيانات المالية .

ومن الأمثلة على السياسات المحاسبية التي ينبغي الإفصاح عنها :

- أسس القياس والتقييم المستخدمة في إعداد البيانات المالية (التكلفة - القيمة العادلة ...)
- سياسات الاستهلاك
- سياسات تقييم المخزون

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 1028

² مطر, محمد, والسويطي , موسى , مرجع سبق ذكره , ص . 363

- السياسات المتبعة في الاعتراف بالإيراد

ويجب على المنشأة تحقيق مبدأ التماثل في السياسات المحاسبية عن طريق " اختيار وتطبيق سياساتها المحاسبية بشكل متنسق على المعاملات المماثلة " ¹

ثانياً : المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة :

" يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي والتغيرات في حقوق الملكية و التدفقات النقدية للمنشأة وان يتم نشر المعلومات ذات الأهمية النسبية التي تهم جميع ذوي المصالح في المنشأة وخارجها و يساعد الإفصاح عن هذه الأمور على تحسين الفهم العام لأنشطة المشروع وسياساته الإدارية والمحاسبية والتأكد من وجود رقابة مناسبة على أداء المنظمة ومقاييس أدائها " ²

وقد بين المعيار المحاسبي رقم 1/ / المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فأوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المنشأة بنشرها بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية والمتمثلة بـ³:

- بيان المركز المالي في نهاية الفترة .
 - بيان الدخل .
 - بيان التغيرات في حقوق الملكية .
 - بيان التدفق النقدي .
 - الملاحظات وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية .
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن متطلبات الإفصاح التي يحددها المعيار إنما تمثل الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في البيانات المالية أما التفاصيل فيتم الإشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشأن الموضوعات المحاسبية المختلفة ويمكن تصنيف قواعد الإفصاح المشمولة في هذا المعيار في الفئات الرئيسة الآتية :

أ) قواعد خاصة بالإفصاح العام تتطلب الإفصاح عن معلومات متعددة نذكر منها :

اسم المشروع الذي قدم التقرير وأي تغيير في المعلومات التي تسبق تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ الميزانية العمومية كما يجب إظهار البيانات المالية المقارنة عن الفترة السابقة ومستوى الدقة المستخدمة في عرض أرقام البيانات المالية وبيان حقيقة ما إذا كانت المبالغ المقابلة في القوائم المالية والإيضاحات ذات الصلة ليست قابلة للمقارنة والإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب وعرض عملة التقرير .

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 1031

² مطر, محمد, والسويطي, موسى , مرجع سبق ذكره , ص 364-365

³ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 902

ب (قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة المركز المالي وتشمل :

- 1) التمييز بين المتداول وغير المتداول .
- 2) المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي : عرضنا سابقاً المعلومات التي يجب أن تحتويها الميزانية كحد أدنى من البنود .
- 3) معلومات يجب الإفصاح عنها في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات : وتشمل تصنيفات جزئية للبنود المعروضة بشكل مناسب لعمليات المشروع وتصنيف الذمم المدينة إلى مدينين تجاريين وذمم مدينة على أطراف ذات العلاقة ودفعات مقدمة . وتصنيف المخصصات والاحتياطيات مع وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين كذلك تصنيف المخزون حسب المعيار المحاسبي رقم 2/ إلى مواد أولية وبضاعة قيد الانجاز أو تحت التشغيل وبضاعة جاهزة

ج (قواعد خاصة بالإفصاح في بيان الدخل وتشمل :

- 1) يتم تضمين بيان الدخل "جميع بنود الدخل والمصروف المعترف بها في فترة معينة مالم تُستثنَ بنود محددة من الربح أو الخسارة للفترة الحالية كتلك الناشئة عن تصويب أخطاء سابقة أو معالجة الأثر الناشئ عن التغيير في السياسات المحاسبية أو معالجة فائض إعادة التقييم أو معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المالية المعدة للبيع بالقيم العادلة.."¹
- 2) معلومات يجب عرضها في صلب بيان الدخل : سبق وتم تحديد هذه البيانات عند الحديث عن قائمة الدخل .
- 3) معلومات يجب عرضها في صلب بيان الدخل أو الإيضاحات
 - 1) المصاريف والإيرادات الناشئة عن العمليات غير الاعتيادية .
 - 2) عندما تكون بنود الدخل والمصروف مادية يتم الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل.
 - 3) تشمل الظروف التي تؤدي إلى الإفصاح المنفصل عن بنود الدخل والمصروف مايلي:
 - انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق أو قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات إلى القيمة القابلة للاسترداد .
 - عمليات التصرف ببنود الممتلكات والمصانع والمعدات
 - عمليات التصرف بالاستثمارات
 - العمليات المتوقفة
 - تسوية القضايا
 - 4) يجب إن يعرض تحليل للمصروفات مصنفة على أساس طبيعتها أو وظيفتها ضمن المنشأة ويفضل عرض التحليل في صلب بيان الدخل .

¹ مطر، محمد، والسويطي، موسى، مرجع سبق ذكره، ص 369

- (د) القواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية لن يتم التعرض إليها في بحثنا نظراً لتركيزنا على قائمتي الدخل والمركز المالي .
- (هـ) قواعد خاصة بالإفصاح في الإيضاحات تتضمن أموراً متعددة وفق المعيار المحاسبي رقم 1/ منها :

- (1) يجب إن يظهر في الإيضاحات " أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية وكل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية "
- (2) يجب إن تفصح المنشأة عن الأحكام التي أصدرتها الإدارة والمتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة التي يكون لها الأثر الأكثر أهمية على المبلغ المعترف به في البيانات المالية .
- (3) على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم أهداف وسياسات المنشأة وأساليبها لإدارة رأس المال¹
- (4) مقر المنشأة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها وعنوان مكتبها المسجل (أو المكان الرئيسي للأعمال إذا كان مختلفاً عن مكتب المسجل) - وصف لطبيعة عمليات المنشأة وأنشطتها الرئيسية - اسم الشركة الأم والشركة الأم النهائية للمجموعة²

جوانب أخرى من الإفصاح المطلوب وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية :

ورد في كل معيار من المعايير المحاسبية بعض التفاصيل المتعلقة بالإفصاح

المعيار 2/ المخزون قبل التعرض لجوانب الإفصاح في هذا المعيار فسوف نقدم ملخصاً لمتطلبات هذا المعيار نظراً لأهمية الكبيرة للسياسات المتبعة في تقييمه و معالجة انخفاض قيمته على الأرباح ووفق هذا المعيار يقيم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما اقل³

وحيث أن صافي القيمة القابلة للتحقق هي السعر المقدر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحاً منه التكاليف المقدرة لإكمال والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع

وحسب الفقرة 25 من المعيار رقم 2 : تقاس تكلفة المخزون بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو المتوسط الموزون للتكلفة وبشكل عام تستخدم المنشأة نفس معادلة التكلفة لجميع المخزونات وفي حال كانت كلفة المخزون اكبر من صافي القيمة القابلة للتحقق " فإنّ تنزيل قيمة المخزون دون الكلفة إلى صافي القيمة القابلة للتحقق ممارسة تتفق ووجهة النظر القائلة بعدم جواز إظهار الأصل بما يزيد عن المبالغ المتوقع تحقيقها من بيعه أو استخدامه ويجري بشكل عام تنزيل قيمة المخزون إلى القيمة القابلة للتحقق على أساس كل بند على حده وتأخذ تقديرات القيمة القابلة للتحقق على أساس سعر التعاقد أو أسعار البيع العامة ويتم تنزيل قيمة المواد الأولية المحتفظ بها لغاية إنتاج المخزون إلى القيمة القابلة للتحقق في حال دلّ انخفاض أسعار المواد الأولية على أن تكلفة البضاعة الجاهزة سوف تكون اكبر من القيمة القابلة

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 924

² المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 926

³ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 986

للتحقق " وفي مثل هذه الحالات تكون تكلفة استبدال المواد الأولية أفضل مقياس متوفر لصافي قيمتها القابلة للتحقق"¹ وان مبلغ تنزيل المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق وجميع خسائر المخزون يجب الاعتراف بها كمصروف في الفترة التي يحدث فيها التنازل أو الخسارة .

أوجب هذا المعيار إن تفصح البيانات المالية عن أمور أخرى نذكر منها المبلغ المسجل للمخزون بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف حتى البيع والإفصاح عن أي انخفاض في قيمة المخزون كما أوجب المعيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون .

المعيار /8/ السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء :

حيث يجب على المنشأة إن تفصح عن "طبيعة التغير في السياسة المحاسبية و التأثير على الفترة الحالية ومقدار التعديل المتعلق بالفترة التي تسبق تلك المعروضة ووصف لكيفية تطبيق التغير في السياسة المحاسبية ووقت تطبيقه .

تفصح المنشأة عن طبيعة وحجم التغير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له تأثير في الفترات المستقبلية مالم يكن من غير الممكن تقدير الأثر المستقبلي فيتم الإفصاح عن ذلك .

كما تفصح المنشأة عن طبيعة خطأ الفترة السابقة ومقدار التصويب في بداية أول فترة سابقة معروضة ووصف لكيفية تصويب الخطأ ووقت تصويبه"²

المعيار /18/ الإيراد حيث يفصح المشروع عن أمور عديدة منها :³

1- السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد بما في ذلك الطرق المتبعة لتحديد مرحلة الانجاز للعملية التي تتضمن تقديم خدمات .

2- مبلغ كل صنف رئيسي من الإيراد المعترف به خلال الفترة بما في ذلك الإيراد الناشئ عن بيع البضاعة وتقديم الخدمات والفائدة وأرباح الأسهم وكذلك الإيراد الناشئ عن تبادلات البضائع و الخدمات .

¹ المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 990

² مطر, محمد, والسويطي , موسى , مرجع سبق ذكره , ص 375- 376

³ مطر, محمد, والسويطي , موسى , مرجع سبق ذكره , ص 379

الفصل الثاني

تقييم الأداء والربحية .

يتم تقييم نشاط المنشأة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في فترة معينة باستخدام مجموعة من الأساليب العلمية لتحقيق أهداف متعددة تشمل اتخاذ الإجراءات التي تكفل تحسين أداء المنشأة في المستقبل وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من تحديد مجموعة من المفاهيم التي تُعرف الأداء وتقييمه ومراحل عملية تقييم الأداء ولابد من استعراض مجموعة من الطرق والأساليب العلمية المستخدمة في تقييم الأداء وبالتالي سوف نعرض في هذا الفصل طريقة تقييم الأداء بتحليل مؤشرات الربحية كما سيتم التعرض لبعض الطرق الأخرى المستخدمة في تقييم الأداء ولتحقيق ذلك جاء هذا الفصل مشتملاً على المباحث التالية :

المبحث الأول : قياس وتقييم الأداء .

المبحث الثاني: التحليل المالي و تقييم الأداء بتحليل مؤشرات الربحية

المبحث الثالث : تقييم الأداء باستخدام الموازنات التخطيطية و بطاقة الأداء المتوازن .

المبحث الأول قياس وتقييم الأداء

أولاً: مفهوم الأداء وأنواعه .

لابد قبل الحديث عن تقييم الأداء من توضيح مفهوم الأداء حيث يربط أكثر الباحثين الأداء بمدى بلوغ الأهداف من جهة ومدى الاقتصاد في استخدام الموارد المتصفة بالندرة النسبية من جهة أخرى . وبعبارة أخرى يتجسد الأداء " بمستويات الكفاءة و الفعالية التي تحققها المؤسسة " ¹ حيث يقصد " بالفعالية مدى بلوغ الأهداف وتقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة في حين يقصد بالكفاءة القدرة على تدنية مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة وتقاس بالعلاقة بين الإنتاج وعوامله أو بين الإنتاج و الموارد المستخدمة فيه " ².

و بالتالي يمكن تعريف الأداء : " أداء منشأة يتمثل في قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة بالاستخدام الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها "

والهدف هو وضعية مستقبلية تريد المنشأة الوصول إليها ويجب أن يتصف بالوضوح وإمكانية القياس وان يكون قابلاً للتحقيق ومرناً (أي يستجيب للتغيرات التي تحدث في المحيط) و هناك نية وعمل لتحقيقه كما يجب إن تكون الأهداف المختلفة للمنشأة متكاملة غير متناقضة مرتبة ومتسلسلة ومترابطة والموارد هي إما موارد مالية أو بشرية أو مادية .

• أنواع الأداء :

يمكن تصنيف الأداء إلى عدة أنواع حسب الزاوية التي ينظر منها إليه ونظراً لأهمية معرفة مصادر الأداء فان تقسيمه حسب مصدره يخدم عملية تقييم الأداء بشكل أكثر وبالتالي يمكن تقسيم الأداء حسب معيار المصدر إلى :

الأداء الداخلي (الذاتي) : هو أداء ينتج عن موارد المنشأة الضرورية لسير عملها فهو ينتج عن التوليفة التالية: ³

-الأداء البشري وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورداً استراتيجياً قادراً على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

-الأداء التقني : ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

-الأداء المالي : ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

¹ مزهوده , عبد الملوك " المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهومها وقياسها " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 8-9 مارس 2005 جامعة " ورقلة " الجزائر نقلاً

Barillot P[2001]: Pilotage de la performance et stratégie, exemple du Tableau de Bord prospectif, Revue Gestion 2000, N°2.p136

² مزهوده , عبد الملوك " المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهومها وقياسها " مرجع سبق ذكره نقلاً عن

Marchesnay M : La stratégie, éd OPU, Alger p 27

³ عشي , عادل , "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة " رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة محمد خيضر , الجزائر , 2002 , ص 5 نقلاً عن :

Bernard Martory, contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert, Paris, 1999, p.236.

فالأداء الداخلي هو أداء متأثّر من المنشأة الضرورية لسير نشاطها ويشمل موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

والأداء الداخلي يتأثر بعوامل كثيرة منها مثلاً مستوى مهارة العاملين المستوى التقني والتنظيمي في المنشأة .

وان العوامل المؤثرة على الأداء الداخلي هي عوامل خاضعة لتحكم المؤسسة نسبياً (ويتوقف أداء المؤسسة ونجاحها الاستراتيجي خصوصاً على بعدها الداخلي أي ماتملكه وتوظفه من موارد إستراتيجية وان أهم عوامل تحقيق الأداء المرتفع تأتي من المؤسسة نفسها قبل المحيط أو بالأحرى من مواردها)
الأداء الخارجي :

هو «الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة»¹
فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده. فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو ارتفاع الأرباح مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات. فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

وان العوامل المؤثرة على الأداء الخارجي متنوعة منها عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجية وعوامل سياسية قانونية. (مثل القرارات والقوانين الحكومية) وهذه العوامل لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المنشأة استغلالها ومصدر للخطر التي تفرض على المنشأة التأقلم للتخفيض من حدتها .

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها ومعرفة أسباب النتائج المتحققة أيعود للمنظمة وحدها ؟ أو للمحيط وحده ؟ . ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية. وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصير خطراً على المنظمة بعد أن كان فرصة .

¹ عشي , عادل , مرجع سبق ذكره , ص 6 نقلاً عن

Bernard Martory, contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert, Paris, 1999, p.236.

ثانياً : مفاهيم أساسية في تقييم الأداء

1- تعريف تقييم الأداء

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء تكاد تكون متشابهة وإن كان بعضها أوسع مفهوماً من بعضها الآخر فمثلاً يعرف تقييم الأداء :

- « تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدماً و ثانياً بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية»¹. من التعريف يتضح أن أداء المؤسسة يمكن الحكم عليه بقياس النتائج المتحصل عليها في نهاية فترة محددة، والتي يمكن أن تفسر فعالية المؤسسة (نسبة إنجاز الهدف) وكفاءتها (الاستخدام العقلاني للموارد).
- تقييم الأداء يعني " تقديم حكم ذي قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفاً"². من التعريف يتضح أن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسيين هما: القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير والمؤشرات، وإصدار أحكام على ما تم قياسه. فيتبين من هنا أن القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم.

وبالتالي تقييم الأداء هو قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفاً في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات

• الرقابة وتقييم الأداء

يوجد تشابه كبير بين كل من الرقابة وتقييم الأداء . فالرقابة تبدأ مع عملية تخطيط الأهداف المرجو تحقيقها. وتسير مع التنفيذ لمتابعة الأحداث الفعلية ومقارنتها بالمخطط مقدماً ، وتمكن من اكتشاف الانحرافات التي تحدث أثناء التنفيذ (وقد تتخذ إجراءات مصححة خلال التنفيذ) أما تقييم الأداء فيهتم بالإضافة إلى ذلك بتحليل الانحرافات التي حدثت ومعرفة مسبباته وتحديد المسؤول عنها ، وعليه يعتبر تقييم الأداء أكثر شمولاً من الرقابة ، حيث أنه يسير في نفس اتجاه الرقابة ثم يزيد عنها في عملية تحليل النتائج ، بل إن الرقابة ذاتها تعد مرحلة من مراحل تقييم الأداء .

2 - خصائص التقييم الجيد للأداء

إن نظام التقييم الجيد للأداء يتميز بمجموعة من الخصائص الشديدة الارتباط بمؤشرات التقييم، وتتمثل بصفة عامة في الصدق أو السلامة، الثبات، الحساسية والكفاية:³

1 مزهودة , عبد المليك ،«الأداء بين الكفاءة والفعالية : مفهوم وتقييم» .مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة ص.95

2 السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال . دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص.30.

3 عشي , عادل, مرجع سبق ذكره , ص 20 نقلاً

Laurent Belanger et al, G.R. H une approche globale et intégrée , ed Gaetan Morin, 3 impression, Québec, P.P.175.-.177

- الصدق أو السلامة: تتمثل سلامة أداة القياس في تمكنها من إعطاء الحقيقة. والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، هذه الأخيرة توجد بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية لأن أداة التقييم هي الأفراد، إذن الصدق أو السلامة محققة طالما كانت أدوات القياس موضوعية.

مما سبق ذكره يتبين أن التقييم الجيد يجب أن يركز بشكل كبير على المؤشرات الموضوعية.

- الثبات أو الوفاء: إن « وفاء وسيلة القياس تعني بصفة عامة أنها دائماً تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس نفس الشيء»، هذه الخاصية دائماً محققة عندما يكون المؤشر كمياً عكس المؤشرات النوعية، فمثلاً رأي العملاء -مؤشر نوعي- في جودة سلعة معينة بنفس الخصائص في فترتين مختلفتين ليس بالضرورة نفس الرأي.

- الحساسية: القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء، هذا يعني إن وجد اختلاف بين أدائيين فإن المؤشر يستطيع أدراك ذلك.

- الكفاية: تتمثل في القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء، مثل الأداء المالي، الأداء التجاري، الأداء الاجتماعي، الأداء الإنتاجي...

3- أهمية تقييم الأداء

بعد أن يكون للمؤسسة نظام تتوفر فيه الخصائص السابقة الذكر، فإنه يمكن أن يقدم لها الكثير في مجال إدارة مواردها وخاصة منها المورد البشري وتتجلى في أهمية التقييم في أمور عديدة نذكر منها¹:

- 1) تساعد عملية التقييم في تحديد المسؤولين عن الانحرافات وخاصة عندما تقتزن بتحديد واضح لمراكز المسؤولية .
- 2) إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات المماثلة بالشكل الذي يدفعها إلى تحسين مستوى أدائها .
- 3) بيان مدى إسهام المنشأة في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير في جميع الموارد الاقتصادية .
- 4) اكتشاف التغيرات التي لها تأثير على أنشطة المنظمة واكتشاف القرارات الخاطئة فوراً لاتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب .
- 5) يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية .
- 6) يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة خلال مسيرتها سواء كان نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنياً في المنشأة من مدة لأخرى ومكانياً بالنسبة للمنشآت المماثلة .

1 مرعي، محمد مرعي . دليل نظام التقييم في المؤسسات والإدارات . دمشق : دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، 2001 ص.22.

(7) إن تقييم الأداء يساعد على تحقيق الأهداف المحددة .

لذا فإن عملية تقويم الأداء عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي لأهدافه بل وتساعده على تحقيق هذه الأهداف .

4-العلاقة بين تحديد أهداف المنشأة وتقييم الأداء

الأهداف " هي الغايات التي تحاول المنظمة بلوغها من خلال وجودها وأعمالها " ¹ فقبل القيام بعملية تقييم الأداء لابد من تحديد الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها باعتبار هذه الأهداف هي التي سيتم ترجمتها لمعايير تتم مقارنة النتائج المحققة بها لتحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية قد تكون الأهداف هي تحقيق مبلغ معين من الأرباح، أو إنتاج عدد معين من الوحدات، أو تأدية خدمة معينة، وقد يكون الهدف هو الحصول على رقم معين من العملات الأجنبية من خلال تصدير المنتجات أو القيام بتأدية الخدمات وإن عدم وضوح الأهداف وفهمها لدى جميع المعنيين بتحقيقها وتطبيقها يؤدي إلى تعذر تحديد المعايير اللازمة لتقييم الأداء الفعلي، ومن ثم انعدام فعالية عملية التقييم.ولهذا فقد رأى بعضهم " أن دورة عملية التقييم تبدأ بوضع الأهداف التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وتنتهي بتحقيق هذه الأهداف. " ²

إن أصحاب المنشأة يسعون لتحقيق أهداف متعددة وتشمل أهدافاً اقتصادية (كالربح) واجتماعية (ضمان مستوى مقبول من الأجور - تحسين مستوى معيشة العمال) وإن الأهداف التي تتوي المنشآت تحقيقها تختلف من حيث كونها منشآت خاصة أو عامة و " إن تحديد الأهداف بشكل واضح ودقيق يزيد من أهميتها وفعاليتها، فالأهداف لا بد أن تكون قابلة للقياس، الأمر الذي يساعد في وضع معايير تكون عنصراً أساسياً في تقييم النتائج الفعلية. " ³

الأهداف في القطاع الخاص :

إن أهداف القطاع الخاص تُستمد من مجموعة الأنظمة والقوانين المتعلقة بنشاط هذا القطاع، ومن النظام الأساسي والنظام الداخلي ومما يقرره حملة الأسهم ومجلس الإدارة، وهي بشكل عام على المدى الطويل تركز على تعظيم صافي الربح .

الأهداف في القطاع العام: " إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق. فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بثمن تكلفتها

1 عبد اللطيف ، عبد اللطيف وتركيان ، حنان " الرقابة الاستراتيجية و أثرها على زيادة فعالية أداء المنظمات " مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4) 2005 ص 130

2 حسون ، عتاب يوسف " تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري نموذج مرفأي اللانقبة وطرطوس " رسالة ماجستير غير منشورة جامعة تشرين 2007 ص 48 نقلاً عن

Earl strong. p.& Robert smith D., Management control, (New York: Holt, Rinehart and Winston,) , P.6

3 السيد ، علاء الدين خليل إبراهيم ، أطار مقترح لتطوير أداء الرقابة المالية " رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2005 ص . 29

أو أقل أو أكثر . ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم إطلاقاً بالربح بل يجب ألا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المشروعات العامة"¹

" لذلك فإنَّ عملية تقييم أداء القطاع العام قد تواجه بعض الصعوبات، نتيجة نقص بعض مقومات عملية التقييم، كالخطط التفصيلية وتفصيل الأهداف، والتعبير عنها بشكل كمي أو رقمي ولا بد عند تقييم أداء القطاع العام والحكم على كفاءته من البحث عن الأهداف وتحديدها، ومحاولة تحديدها بشكل كمي أو رقمي لمعرفة نسب التنفيذ الفعلية والانحرافات عنها سواء أكانت إيجابية أو سلبية، وكذلك اختيار معايير التقييم المناسبة التي تعد مؤشرات للحكم على مدى تنفيذ الأهداف الواردة في الخطط الموضوعة مسبقاً"²

إن التعرف على الأهداف التي تنوي أي منشأة من منشآت القطاع العام تحقيقها قد يتطلب الاطلاع على:

- قوانين إحداث الشركة العامة ونظامها الداخلي وأنظمتها المالية والمحاسبية وكافة القوانين والأنظمة التي تنظم عمل الشركة مثلاً تهدف شركة مصفاة بانياس بموجب مرسوم احداثها " تكرير النفط الخام وإنتاج المشتقات النفطية لتأمين حاجة السوق المحلية وتسويق الفائض منها"³

- معرفة توجهات الحكومة المشرفة على عمل هذه الشركة العامة.

و أن الأهداف التي يتم التعرف عليها من هذه المصادر تكون أهداف عامة وصفية، تتم ترجمتها إلى أهداف كمية وتفصيلية ومرحلية من خلال الخطط وأنظمة الميزانيات التقديرية في كل منشأة.

ثالثاً: مراحل عملية تقييم الأداء.

إن عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظ بالاتفاق التام حول مراحلها نظراً لطبيعة الموضوع المراد تقييمه، فعملية تقييم أداء الأفراد مثلاً تختلف عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي، لذلك سيتم التطرق إلى عملية التقييم التي نشقها من عملية الرقابة والتي تصلح لتقييم النتائج المتحصل عليها في شكل رقمي .

يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكتملة لبعضها البعض، وهي بالترتيب كما يلي: أولاً جمع المعلومات الضرورية وتحديد المعايير ، ثانياً قياس الأداء الفعلي، ثالثاً مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، رابعاً دراسة الانحراف وإصدار الحكم الذي يساعد على اتخاذ الإجراءات التصحيحية .

1- جمع المعلومات الضرورية وتجهيز البيانات وتحديد المعايير :

تعتبر هذه المرحلة مرحلة تمهيدية للقيام بعملية تقييم الأداء وتتضمن جمع المعلومات التي تخص موضوع التقييم حيث لا بد من توفر المعلومات الكافية بالجودة العالية في الوقت المناسب وقد يتم استخدام هذه المعلومات مباشرة في عملية تقييم الأداء ، وقد يتم تعديل بعض هذه البيانات لتعكس بشكل أفضل الحقائق الاقتصادية للمنشأة .

1 المهاني، محمد خالد " دراسات الجدوى الاقتصادية ودورها في عملية التنمية "، جمعية المحاسبين القانونيين سورية 2007/ 11 /21

2 حسون ، عتاب يوسف مرجع سبق ذكره ص 49

3 المرسوم رقم/1035 لعام 1975

وإن مصادر هذه المعلومات قد تكون :

مصادر داخلية : تشمل الملاحظة الشخصية، التقرير أو البيان الشفوي، التقارير الكتابية .
و تمثل المعلومات التي تقدمها مهنة المحاسبة المتمثلة في الميزانية و قائمة الدخل وغيرها من البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مصدر المعلومات الداخلية الأساسية
المصادر الخارجية ويتم الحصول عليها من خارج المنشأة وتشمل :

المعلومات العامة " تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة. وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائج (المؤسسة) والوقوف على حقيقتها¹

المعلومات القطاعية

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية. فمثلا تقوم جهات متخصصة في الدول المتقدمة باستخلاص نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كسورية ، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة .

• تحديد المعايير :

انطلاقاً من رسالة المنشأة و أهدافها و غاياتها يتم وضع معايير الأداء لاستخدامها في قياس الأداء والمعايير : " هي المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقييم الأداء و تخدم كنقاط يمكن أن يقارن بها الأداء الفعلي"²

فالمعايير هي " : عبارة عن ترجمة للخطط والأهداف والسياسات والإجراءات الخاصة بأية منشأة، وهي عبارة عن وسائل تسمح بإجراء المقارنة بين الأهداف والأداء أو بين المدخلات والمخرجات"³

إن وضع معايير معينة لمقارنة الأداء الفعلي هو خطوة هامة في عملية التقييم فالمعيار هو مستوى من الإنجاز ترغب المنشأة في تحقيقه، ولا بد من توفر عنصر الواقعية في المعايير حتى يمكن الاعتماد عليها، والمقصود بالواقعية أن تكون هذه المعايير متلائمة وطبيعية العمل، وألا تكون سهلة التحقيق لأن ذلك سيؤدي إلى تراخي الأفراد والمدراء، كذلك يجب ألا تكون صعبة التحقيق لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إحباط الأفراد والتأثير على أدائهم، ومن المفيد أن تكون هذه المعايير مفهومة من قبل المنفذين، وهذا يتطلب اشتراكهم في وضعها وقبولهم لها .

1 عشي ، عادل ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 نقلاً عن Josette Peyrard, Analyse financière. librairie Vuibert, 8e ed, Paris, 1999.P.201

2 عبد اللطيف ، عبد اللطيف وترجمان ، حنان، مرجع سبق ذكره ، ص 135 نقلاً عن (Boone,Kurtz,P.P,444)

3 حسون ، عتاب يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 نقلاً عن عبد الرحمن الصباح، مبادئ الرقابة الإدارية : المعايير – التقييم – التصحيح، عمان :مؤسسة زهران، (1994 ص 107

ومن المعايير المستخدمة الموازنات التخطيطية و النسب المعيارية وفي بطاقة الأداء المتوازن يتم تحديد أهداف كل جانب وتحول إلى مؤشرات مستهدفة .

2- قياس الأداء الفعلي

إن قياس الأداء هو " جمع المعلومات التي تمثل الأداء الفعلي للنشاط أو للأفراد " ¹ فهو يتمثل في العملية التي تزود مسؤولي المنشأة بقيم رقمية فيما يخص أداءها بناء على معايير الفعالية والكفاءة ويتم ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الموضوعية بناءً على المعايير التي حددتها المنشأة. فقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

• مؤشرات قياس الأداء

المؤشر هو أداة لقياس الأداء، يكون عادة في شكل رقمي يسمح لمسؤولي المؤسسة مقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية. والمؤشر الجيد الذي يسمح بأن تكون عملية قياس الأداء فعالة وجيدة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص هي: ²

- معنوية المؤشر: ويقصد بها أن المعلومة التي يقدمها المؤشر تعكس بكيفية دقيقة الظاهرة أو النتيجة التي نرغب في ملاحظتها.

- الوضوح: وضوح المؤشر يعني سهولة فهمه من طرف الجميع، فالشخص الذي يقرأ المؤشر يعرف ما ذا يعنيه بالضبط وما لا يعنيه.

- سرعة الحصول على المؤشر: هذا ليضمن للمؤسسة القيام بالتصحيات اللازمة وفي الوقت المناسب.

- الشمولية: تعني أن المؤشرات تغطي جميع جوانب المؤسسة، ومن المستحسن اعتماد المؤسسة على بعض المؤشرات الشاملة التي تسمح بتقديم صورة إجمالية عن نشاط المؤسسة ومثال ذلك بعض مؤشرات الأداء المالي كالقيمة الاقتصادية المضافة.

• المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية

المؤشرات النوعية هي مؤشرات يصعب قياسها في أغلب الحالات ومن أمثلة ذلك : رضا العمال عن ظروف العمل، القدرة على الاتصال، رضا العملاء عن خدمات المؤسسة... أما المؤشرات الكمية فتسهل عملية حسابها، وهي على نوعين : المؤشرات المالية (النقدية) والمؤشرات غير النقدية (العينية). النوع الأول يعبر عنه في شكل تكاليف وموازنات... أما المؤشرات العينية فنقسم إلى مجموعات أخرى نذكر منها ما يلي:

- مؤشرات أداء اليد العاملة المباشرة: الوقت المحقق والوقت المعياري.

- مؤشرات الأمن: عدد حوادث العمل، العدد المتوسط لأيام التوقف بسبب الحوادث...

1 عبد اللطيف , عبد اللطيف وتركان , حنان " , مرجع سبق ذكره " , ص 135 نقلاً عن :
BOONE L.E., KURTZ D.L., 1992- Management. Mc Graw-Hill, Inc P447.

2 عشي , عادل مرجع , مرجع سبق ذكره , ص 18 .

- مؤشرات أداء الآلات: عدد القطع المصنوعة يوميا، عدد القطع المصنوعة في الوقت المحدد، عدد الأعطال...

- المؤشرات الشاملة والمؤشرات الجزئية: المؤشرات الشاملة حسابها يقدم نظرة كلية عن أداء المؤسسة (النظام الكلي) أما المؤشرات الجزئية فتسمح بقياس كفاءة وفعالية جوانب محددة وفرعية ويرى بعض الباحثين أن " أهم المؤشرات التي يمكن مقارنتها للحكم على كفاية أداء الوحدات الاقتصادية سواء كان في حالة السكون أو الحركة هو الربح والقيمة المضافة ومعدل العائد والإنتاجية وكذلك مدى قدرة المؤسسة على تنفيذ الخطة الموضوعية لها "¹

3- مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب

بعد أن تكون المؤسسة قد انتهت من مرحلة قياس الأداء الفعلي تشرع في المرحلة التالية والمتمثلة في مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب.

وفي حال حددت المنشأة مؤشرات معيارية على أسس علمية ودقيقة يتم المقارنة بها تكون هذه المعايير أساسية للحكم في مقارنة أدائها الفعلي بهذه المؤشرات " وبصفة عامة تحدد المؤسسة العناصر التالية كمراجع لمقارنة الأداء: الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، المعايير "²

- الزمن: حسب هذا المرجع فإن القائم بعملية تقييم الأداء يقوم بمقارنة قيم المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات في فترات سابقة، وتدعى هذه المقارنة بالمقارنة الأفقية، وتمكن هذه المقارنة من دراسة التغيرات الحاصلة ومتابعة تطورات المؤشر.

- أداء الوحدات الأخرى: يمكن اعتبار أداء الوحدات الأخرى مرجعا مهما في عملية المقارنة، وحسب هذا المرجع تقوم المؤسسة بمقارنة قيم مؤشرات بنظيراتها في المؤسسات الأخرى بشرط تقارب أو تجانس النشاط. أو مقارنتها بقيم مؤشرات القطاع. هذا النوع من المقارنة يسمح للمؤسسة بمعرفة مكانتها بالنسبة للمنافسين .

- الأهداف: في بعض الحالات تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها الفعلي بالأهداف المخططة لتحديد نسبة إنجاز أهدافها.

- المعايير: وهي وحدات تستخدم كمرجع للمقارنة كالتكلفة المعيارية للمادة الأولية واليد العاملة التي تقارن بالاستهلاكات الفعلية ومن ثمة تحديد الانحرافات ودراستها وهذا الأسلوب من المقارنة يسمح بمعرفة فعالية وكفاءة المؤسسة.

4- دراسة الانحراف وإصدار الحكم

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي: انحراف موجب، انحراف سلبي، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع حصة السوق انخفاض التكاليف... أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية، انخفاض الإنتاجية...أما

1 القاضي , حسين , و حمدان , مأمون , مرجع سبق ذكره ص 498 .

2 عشي , عادل مرجع سبق ذكره ص 19 نقلاً عن :

Michel Gervais, contrôle de gestion. Ed Economica, 7 ed, Paris, 2000, P.P.616

الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، والحكم على الأداء من خلال الانحراف الكلي يعد من الأحكام المضلة، بل يجب على المسؤولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان موجبا، سالبا أو معدوما، إن أمكن إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي.

فالمسألة الأكثر أهمية في تحليل الانحرافات هي فهم لماذا تظهر الانحرافات ثم استخدام هذه المعرفة في تشجيع التعلم والتحسين المستمر¹.

وفي حقيقة الأمر عملية التحليل تمكن المؤسسة من معرفة مصدر أداؤها، أهو أداء داخلي أو أداء خارجي، فالحكم الجيد على الأداء يجب أن يكون مبنياً على تحليل الأداء أو الظاهرة إلى غاية الوصول إلى أبعد مؤثراته. وتحديد تأثير كل عنصر ينتمي إلى الظاهرة في الانحراف الكلي ثم يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية .

1 Chares,T,Horngern . George ,Foster . Srikant ,M,Datar . "**Cost Accounting** " Prentice Hall, Inc.(2000)PP231.

المبحث الثاني

التحليل المالي وتقييم الأداء بتحليل مؤشرات الربحية

مقدمة

يمكن تحليل أداء المشروع اعتماداً على قوائمه المالية بطرق متعددة حيث يمكن أن تستخدم بشكل عام مؤشرات المبيعات و الأرباح و زيادة الأصول كمقاييس للأداء ولكن "لا يمكن استخدام أي من هذه المقاييس بشكل مستقل كمقياس شامل لأداء المنشأة وذلك بسبب اعتماد هذه المقاييس على بعضها البعض وعلى طبيعة أنشطة المشروع"¹

مثلاً زيادة المبيعات شيء مرغوب فقط إذا أدت إلى زيادة الأرباح وكذلك زيادة الأصول هي شيء مطلوب إذا كانت ستؤدي إلى زيادة كمية المبيعات .

أن " تحليل أداء الشركة يتطلب تحليلاً متكاملًا (متربطاً) بحيث يتم تحديد علاقة مقياس تبعاً لآخر "² فمثلاً إن تحليل أرباح المشروع يتطلب إن نربطه بحجم رأس المال المستثمر وحجم المبيعات , وتستخدم بشكل عام نسب الربحية " ربحية المبيعات و ربحية الأصول " كمقاييس لأداء المنشأة وهي من أدوات التحليل المالي ويمكن استخدام أدوات التحليل المالي الأخرى .

- أما بشكل منفرد لتعطي نظرة عن جوانب محددة من أداء المنشأة .
- كما يمكن استخدامها للمساعدة على فهم وتفسير نسب الربحية فالمهم في النسب ليس حسابها وإنما تفسيرها .

وبالتالي سوف يتم تقديم دراسة نظرية شاملة للتحليل المالي وأدواته المختلفة وطريقة استخدامها في تقييم أداء المنشأة أو جوانب معينة من هذا الأداء ويتم التركيز على نسب الربحية كمقاييس شاملة لأداء المنشأة.

أولاً : مفهوم التحليل المالي وأدواته .

تزايدت أهمية التحليل المالي في الآونة الأخيرة نتيجة ظهور المشاريع ذات الأغراض المختلفة وزيادة حجم معاملاتها وأنشطتها مع بعضها وزيادة حدة المنافسة بينها , حيث أصبح التحليل المالي أحد الوسائل الهامة التي توفر المعلومات عن المنشآت وتساعد على التعرف على نقاط القوة والضعف وتفسير النتائج التي حققتها وإيجاد السبل الكفيلة بتحسين أدائها في المستقبل .

كما يعتبر التحليل المالي وظيفة أو نشاط مستمر وقائم بدوام واستمرار المنشأة ويساهم في تفسير مجريات الأحداث التي تلم بأنشطة المنشأة كي يتم بناءً عليها صياغة توصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتلك المنشأة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وبالتالي لا يقتصر عمل المحلل المالي على الأداء الماضي أو الحالي للمنشأة بل وأيضاً استقراء اتجاهات أنشطة المنشأة المستقبلية .

1 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F op. cit. P418

2 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F op. cit. P418

وإن التحليل المالي في جوهره عبارة عن الدراسة التحليلية المفصلة للبيانات المنشورة بالقوائم المالية المعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقد عُرِفَ بتعاريف متعددة منها :

- التحليل المالي "عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل " ¹

- التحليل المالي "هو استخدام القوائم المالية لتحليل الوضع المالي للشركة وأدائها وتقييم مستقبل الأداء المالي" ²

- التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل ³.

مما سبق ووفقاً للتعاريف المختلفة فإن التحليل المالي يستند بشكل أساسي على دراسة القوائم المالية المنشورة والبيانات المالية وتحليل العلاقة بينها واستخدام نتائج التحليل في تقييم الأداء الحالي للمنشأة والتنبؤ باتجاهات نشاطها المستقبلي .

1- أسباب تحليل القوائم المالية

هناك عدة أسباب وراء القيام بتحليل القوائم المالية وتنتج بشكل أساسي بسبب وجود قصور في القوائم المالية عن توفير المعلومات الكافية و الملائمة لاتخاذ القرارات وتقييم الأداء ويرتبط هذا القصور بطبيعة العملية المحاسبية من ناحية القياس و الإفصاح , مما يجعل فائدة القوائم المالية ضئيلة بدون تحليلها لفهم مضمونها والخلفيات التي تقع وراءها ، ولهذا يجب أن يكون القارئ أو المحلل على دراية تامة بمثل هذه الأمور وأن يفهم انعكاساتها ومدلولاتها بالنسبة للقوائم المالية ونذكر هنا بعض هذه الأسباب التي تؤثر على أرقام القوائم المالية وبخاصة رقم الربح وتحد من فعالية الاستخدام المباشر لهذا الرقم في الحكم على أداء المنشأة :

أ) مرونة معايير المحاسبة

تسمح معايير المحاسبة بعدد من المعالجات المحاسبية البديلة وهذه " الحرية المتاحة للمنشأة في الاختيار من بين عدد من البدائل المحاسبية لاستخدامها في المعالجة المحاسبية للأحداث والعمليات المالية ذات الظروف المتشابهة، بالإضافة إلى الحرية المتاحة للمنشآت في الالتزام بتطبيق معيار معين نظراً للظروف الاقتصادية أو اختلاف التطبيق على أساس حجم المنشأة يعرف بمرونة معايير المحاسبة " ⁴.

1 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 18
2 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit p12

3 الحيايى , وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 21 .

4 قايد، متولي احمد السيد، نحو إطار فكري للتوافق المحاسبي الدولي، دراسة تحليلية انتقادية لدور لجنة معايير المحاسبة الدولية. مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة- جامعة القاهرة- بني سويف-السنة العاشرة-العدد الثالث ديسمبر.2000ص26

إي أن معايير المحاسبة الدولية تسمح بدائل متعددة لبعض التطبيقات والسياسات المحاسبية منها على سبيل المثال ما يلي:

- بدائل تقييم المخزون السلعي : البدائل المقبولة وفق المعيار المحاسبي IAS2 هي " صيغة الوارد أولاً صادر أولاً وصيغة المتوسط الموزون " ¹
- بدائل حساب استهلاك الأصول الثابتة أتاح معيار المحاسبي الدولي IAS16 مجموعة متنوعة من طرق استهلاك الأصول الثابتة وتشتمل هذه الطرق على "طريقة القسط الثابت، وطريقة القسط المتناقص وطريقة وحدات الإنتاج" ²
- وان التغيير فيما بين البدائل يترتب عليه اختلاف صافي الربح الذي يتم تقريره في قائمة الدخل ومن ثم يؤثر في نفس الوقت على بيانات قائمة المركز المالي، تأسيساً على ذلك فإن الاختلاف في تطبيق البدائل المقبولة محاسبية يترتب عليها ضعف قابلية القوائم المالية للمقارنة في الحالات الآتية:
 - إذا غيرت الشركة طريقة محاسبية من سنة لأخرى مما يؤدي إلى ضعف في المقارنة عبر السنين للشركة .

- إذا طبقت شركتان مختلفتان بدائل مختلفة مقبولة مما يؤدي إلى ضعف المقارنة بين الشركتين.
- إذا أقرت الدولة مجموعة مختلفة من المعايير المحاسبية الإلزامية للشركات العاملة فيها تختلف عن مجموعة المعايير التي تطبقها دولة أخرى.

على هذا الأساس لابد وأن يلم المحلل المالي بإمكانيات هذه التغيرات والاختلافات، وأن يستطيع أن يحدد آثارها على الأرباح حتى يمكن الاستفادة من القوائم المالية .

ب) التقديرات المحاسبية

ورد في المعيار (8) السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء : " نتيجة للشكوك الموروثة في الأنشطة التجارية، لا يمكن قياس العديد من البيانات المالية بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط، ويشمل التقدير الأحكام التي تقوم على المعلومات الحديثة الموثوقة والمتوفرة" ³، وعلى سبيل المثال، يمكن أن تطلب التقديرات:

- للديون المعدومة.

- العمر الإنتاجي للأصل القابل للاستهلاك.

ويجب ألا يفهم هنا أن هذه التقديرات تتم دون أسس موضوعية أو افتراضات مقبولة ، لكنها تعتمد على دراسات مرضية تقي بغرض التقدير كأن تتم دراسة أعمار الأصول الثابتة بناءً على تقديرات الفنيين المختصين.

1 المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ، مرجع سبق ذكره ، المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 ص 989
2 المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ، مرجع سبق ذكره ، المعيار المحاسبي الدولي رقم 16، ص 1158.
3 المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ، مرجع سبق ذكره ، المعيار المحاسبي الدولي رقم 8، ص: 1035.

بالرغم من ذلك فإن التقديرات الحاسبية تظل تقديرات لأحداث مستقبلية تؤثر في القيم الظاهرة في قائمة المركز المالية وقائمة الدخل للفترة الحالية ، وأن تحقق القيم الظاهرة يتوقف على سريان الفروض التي تم التقدير على أساسها.

على سبيل المثال فإن تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ معين عند قياس الربح سوف يترتب عليه تخفيض رقم الربح بمقدار المخصص ، فإذا أفلس عملاء آخرون لم يكن هناك شكوك في عدم قدرتهم على السداد من قبل وبالتالي لم يقدر بشأن المبالغ المستحقة عليهم أي مخصص ، فإن ذلك يعني أن الربح الذي تم تقريره لم يكن يعكس الحقيقة الاقتصادية.

نقطة أخرى تتطلب منا الاهتمام هنا ، هي أن الشركات قد تختلف فيما بينها فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية وخصوصاً تلك المرتبطة بأعمار الأصول ، في هذه الحالة فإن قابلية القوائم للمقارنة سوف تتأثر نتيجة لذلك.

في هذا السياق فإن المحلل المالي يجب أن يكون على دراية بأثر التقديرات المحاسبية على إعداد القوائم المالية قبل استخدام معلومات هذه القوائم في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وكذلك أن يستطيع أن يحدد أثر اختلاف التقديرات المحاسبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة سواء مقارنة بقوائم الشركات المماثلة أو مقارنة بمثيلاتها في السنوات السابقة لنفس الشركة

(ج) دوافع الإدارة (إدارة الأرباح)

لدى الإدارة أكثر من دافع للتأثير في القيم المالية التي تتضمنها القوائم المالية لتجعل تلك القوائم على الصورة التي تفضلها و يتم ذلك عن طريق ما يدعى بإدارة الأرباح وهي " تدخل مقصود للإدارة في عمليات تحديد الأرباح عادة لخدمة أهداف شخصية " ¹

وتقوم إدارة الأرباح في الممارسة العملية " على خضوع أرقام الربح المحاسبية لعملية تضليل وتحريف جوهرية ²، بحيث تظهر القوائم المالية على الصورة التي تفضلها الإدارة.

بناءً عليه فإن تحليل القوائم المالية في ظل الفهم التام لإمكانية خضوع أرقام القوائم المالية للتلاعب يجعل المحلل المالي قادراً على تحديد أدق للمركز المالي والأرباح قبل تقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات الاقتصادية ، كالأستثمار والإقراض وغيرها من القرارات التي تعتمد على معلومات القوائم المالية.

كما إن هناك أسباباً أخرى للتحليل تعتمد بشكل أساسي على تلبية الحاجات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية فالقوائم المالية تعد بصيغة واحدة للجهات المستفيدة إلا أن التحليل المالي تستخدمه كل جهة بحسب الهدف الذي تسعى إليه من قراءة القوائم المالية وتستخدم لذلك من أدوات التحليل المالي ما يخدم هذا الهدف فهناك تحليل ائتماني وتحليل استثماري وتحليل لأغراض تقييم الأداء.

1 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit p86

2 يوسف، علي محمد، استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر بإطار للتنظير المحاسبي، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2005. ص 205.

مما سبق نجد أهمية بالغة لتحليل القوائم المالية قبل استخدامها في أي قرار ، فلا القوائم المالية أعدت بالصورة التي يمكن استخدام محتوياتها دون تعديل أو إعادة نظر من وجهة المحلل ، ولا الحاجات المختلفة لمستخدمي هذه القوائم واحدة .

2- أهداف التحليل المالي وخطواته :

• أهداف التحليل المالي :

تتنوع وتتعدد أهداف التحليل بتعدد الأطراف المهمة بهذا التحليل والتي تشمل إدارة المنشأة والعاملين بها والمستثمرين والدائنين وجهات أخرى متنوعة وتشمل هذه الأهداف¹:

1- التعرف على وضع المنشأة من حيث سلامة مركزها المالي من جهة وحقيقة النتائج التي توصلت إليها من جهة أخرى .

2- الحكم على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وإمكانية منحها القروض والسلف اللازمة لها عند الحاجة .

3- الحكم على سلامة السياسات المالية والتشغيلية والاستثمارية في المنشأة وكفاءتها الإدارية .

4- التعرف على الفعاليات الحالية للمنشأة وأفاق تطورها في المستقبل وجدوى الاستثمار فيها .

5- الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي من أجل تحسين أساليب الرقابة الداخلية وإحكامها .

6- المساهمة بشكل فعال في عملية التخطيط والرقابة وتقييم الأداء .

وان استخدام التحليل المالي لتقييم أداء المنشأة أو ما يدعى تحليل تقييم الأداء هو هدف البحث حيث " تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى . ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين"²

• خطوات التحليل المالي :

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحلل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ومن هذه الأسس العامة أو الخطوات ما يلي:³

(1) تحديد غاية أو هدف التحليل (تقييم الأداء النهائي ، القدرة على السداد.. الخ)

(2) جمع المعلومات اللازمة حسب هدف التحليل .

1 فلوح ، صافي و إسماعيل ، إسماعيل و مرعي ، عبد الرحمن وحزمة ، محي الدين ، " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 19

2 عقل، مفلح محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص234 .

3 اليوسف ، جمال و الحموي ، فواز ، الإدارة المالية ، منشورات جامعة دمشق ، 2009 ، ص 61

(3) تحديد أدوات التحليل .

(4) استخدام البيانات ذات العلاقة لإيجاد قيم المؤشرات المطلوبة .

(5) مقارنة المؤشرات مع المؤشرات القياسية (تاريخية , سوق . الخ ..

(6) إعداد تقرير بالنتائج والتوصيات إلى الجهات المعنية .

و أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن تواجهه في الممارسة العملية .

3- أدوات التحليل المالي

تحليل بيانات القوائم المالية يوظف العديد من أساليب التحليل في اتجاهات متعددة لإبراز الأهمية النسبية للبيانات المالية وأهميتها بالمقارنة مع بيانات مماثلة من مصادر أخرى وكذلك التطورات التي تطرأ على البيانات وخلق نوع من العلاقات المالية بين البيانات تكون ذات مدلولات عملية. كل ذلك يهدف إلى تقييم الوضع المالي للشركة.

تتضمن أدوات التحليل المالي ثلاثة مجموعات أساسية هي التحليل الأفقي و التحليل العمودي والنسب المالية وسنبين كيفية تقييم الأداء باستخدام التحليل الأفقي و العمودي و نتعرض للنسب المحاسبية عند دراسة تقييم الأداء باستخدام نسب الربحية :

(أ) التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه) : " يهدف التحليل الأفقي إلى إظهار التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية المتتالية وتظهر مقارنة هذه العناصر عبر الزمن اتجاه هذه العناصر والتغيرات التي طرأت عليها " ¹

وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يتم عرض القوائم المالية للشركة على أساس مقارن، أي تعرض القيم المالية في نهاية السنة المالية مقارنة بالقيم المالية المثلثة للسنة السابقة. على هذا الأساس يمكن للقارئ أن يتعرف على تطور القيم المالية ونسب التغير في تلك القيم .

ويمكن إجراء التحليل الأفقي بطريقتين :

1- حساب الأرقام القياسية لعدد من الفترات الزمنية بعد اخذ أرقام العناصر لفترة معينة على أنها

رقم أساس أو سنة أساس وتحسب الأرقام القياسية لسنوات المقارنة كما يلي : ²

قيمة العنصر في سنة المقارنة

100×

قيمة العنصر في سنة الأساس

ولكي تكون الأرقام القياسية المحسوبة بهذا الشكل مفيدة لابد من اختيار سنة الأساس حيث تكون هذه السنة صالحة لان تكون أساسا للمقارنة فصحة النتائج التي نحصل عليها من حساب الأرقام القياسية والقدرة على الاستفادة من هذه النتائج تتوقف على اختيار سنة الأساس .

1 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 57
2 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره , ص 58

وان اختيار سنة أساس كان الأداء فيها سيئاً يؤدي إلى إظهار الأداء في سنوات المقارنة بصورة أفضل مما هو عليه في الحقيقة كما أن اختيار سنة الأساس كان الأداء فيها جيداً بشكل استثنائي يعطي الانطباع بأن بقية سنوات المقارنة كان الأداء فيها سيئاً.

و لتجنب مشاكل اختيار سنة الأساس قد تستخدم سنة أساس عن طريق حساب المتوسط الحسابي لعدد من السنوات بدلاً من اخذ رقم سنة واحدة

2- حساب النسبة المئوية للتغيير لكل بند من القوائم المالية لفترة أو عدد من الفترات الزمنية

وتحسب نسبة التغيير لأي بند من القوائم المالية على النحو الآتي:

- التغيير في القيمة المالية للبند = القيمة في السنة الحالية - القيمة في السنة السابقة

- النسبة المئوية للتغيير = (التغيير ÷ القيمة السنة السابقة) × 100

وحيث إن التحليل الأفقي لقائمة الدخل يستخدم على نطاق واسع في الحكم على تطور أداء الشركة وخصوصاً فيما يتعلق بالمبيعات والأرباح التشغيلية وصافي الربح. سنبين فيما يلي التحليل الأفقي لقائمة الدخل وفق الطريقتين السابقتين

1- التحليل الأفقي لقائمة الدخل وفق طريقة حساب الأرقام القياسية

التحليل الأفقي لقوائم الدخل¹

البيان	2003 %100	2004 %	2005 %
صافي المبيعات	100	197	209
تكلفة المبيعات	100	189	200
مجمل الربح	100	215	230
مصاريف إدارية	100	163	175
مصاريف بيع وتوزيع	100	159	165
صافي ربح تشغيلي	100	388	425

قائمة الدخل للسنوات 2003 , 2004 , 2005

البيان	2003	2004	2005
صافي المبيعات	2160	4260	4520
تكلفة المبيعات	1500	2840	3000
مجمل الربح	660	1420	1520
مصاريف إدارية	160	260	280
مصاريف بيع وتوزيع	340	450	560
صافي ربح تشغيلي	160	620	680

1 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 62

2- تحليل أفقي عن طريق عرض القوائم المالية المقارنة متضمنة التغيير والنسبة المئوية للتغيير بالتطبيق على البيانات الفعلية لشركة DELL,S* كما يلي

قائمة الدخل المقارنة لشركة DELL,S ¹				
	2005	2004	التغيير بملايين \$	التغير المئوي %
الإيرادات	\$49.205	\$41.444	\$7.761	18.7%
تكلفة البضاعة المباعة	40.190	33.892	6.298	18.6
الربح الإجمالي	9.015	7.552	1.463	19.4
مصاريف تشغيلية				
مصاريف إدارية وعمومية ومبيعات	4.298	3.544	754	21.3
بحث وتطوير	463	464	(1)	-0.2
دخل تشغيلي	4.254	3.544	710	20.0
دخل استثماري	191	180	11	6.1
الدخل الخاضع للضريبة	4.445	3.724	721	19.4
مصرف ضريبة الدخل	1.402	13.079	323	29.9
الدخل الصافي	3.043	2.645	389	15

ويساعد هذا التحليل في تقييم الأداء من خلال إعطاء نظرة سريعة على التقلبات غير العادية على بنود القوائم المالية و يعطينا مجموعة من الملاحظات حول بنود القائمة .
والتحليل الأفقي " أيضا يقارن اتجاه البنود المترابطة مثلاً زيادة المبيعات بنسبة 10% والمترافقة مع زيادة في تكاليف الشحن بنسبة 20% يتطلب الفحص والتفسير²
مع ملاحظة هامة يجب أخذها بالاعتبار عند إجراء التحليل الأفقي وهي ضرورة ثبات السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في القياس والاعتراف من سنة لأخرى
وهناك بعض القواعد التي يجب ملاحظتها " عندما تظهر قيم سلبية في سنة الأساس و قيم موجبة في الفترة اللاحقة لانستطيع أن نحسب النسبة المئوية للتغيير و عندما لا توجد كميات لفترة الأساس لايمكن حساب نسب التغيير وبشكل مشابه عندما تكون كميات سنة الأساس صغيرة حيث يمكن حساب النسبة المئوية للتغيير لكن الرقم يجب أن يفسر بحذر " ³

DELL,S* من الشركات الأمريكية الرائدة على مستوى العلم في إنتاج الحواسيب مع إيرادات بقيمة 49.205 مليار دولار عام 2005
1 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit. P25
2 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit. P24
3 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit. P25

ب) التحليل الرأسي (تحليل الحجم النسبي):

ويهدف هذا التحليل " بشكل أساسي إلى إظهار الأهمية النسبية لأحد العناصر أو لكل من العناصر التي تشكل مجموعة معينة في القائمة أو لإظهار الأهمية النسبية للمجموعات الفرعية التي تتكون منها القائمة " ¹. ويستخدم لكل قائمة مالية أساس شامل تنسب إليه كل بنود القائمة لحساب الوزن النسبي لكل منها. بالنسبة لقائمة المركز المالي ، فإن بنود القائمة تنسب إلى إجمالي الأصول (الموجودات المتداولة وغير المتداولة) أو إجمالي الخصوم، " ويتم التحليل الرأسي لقائمة الدخل بحساب نسبة بنود قائمة الدخل كلها إلى البند الرئيسي في هذه القائمة وهو صافي المبيعات وذلك على النحو التالي :

- أ- نسبة كل عنصر من عناصر التكاليف والإيرادات إلى رقم المبيعات الصافية .
- ب- نسبة كل مرحلة من مراحل قائمة الدخل (تكلفة المبيعات ، مجمل الربح ، صافي الربح ...) إلى رقم المبيعات الصافية .
- ت- نسبة إجمالي كل مجموعة من مجموعات التكاليف (مصاريف عمومية وإدارية ، مصاريف بيع وتوزيع) إلى رقم المبيعات الصافية ²
- وتظهر قائمة الدخل بالأرقام المطلقة والتوزيع النسبي كمايلي :

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في .. / .. / ...

البيان			
صافي المبيعات	1000000	%100	
تكلفة البضاعة المباعة	(600000)	(%60)	
مجمل الربح	400000	%40	
<u>مصاريف التشغيل</u>	1000000	%100	
مصاريف إدارية وعمومية	80000	%8	
مصاريف بيع وتوزيع	100000	%10	
	<u>180000</u>	<u>%18</u>	(180000) (%18)
صافي ربح التشغيل	220000	%22	
فوائد مدينة	(50000)	(%5)	
صافي الربح قبل الضريبة	170000	%17	
ضريبة 25%	(42500)	(%4.25)	
صافي الربح	<u>127500</u>	<u>%12.75</u>	

1 فلوح ، صافي و إسماعيل ، إسماعيل و مرعي ، عبد الرحمن و حمزة ، محي الدين ، " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 50
2 فلوح ، صافي و إسماعيل ، إسماعيل و مرعي ، عبد الرحمن و حمزة ، محي الدين ، " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 55

ويظهر التوزيع النسبي لقائمة الدخل أن نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات بلغت 60% وبلغت نسبة مجمل الربح 40% وبالأستناد إلى التوزيع النسبي لقائمة الدخل يحاول المحلل المالي اكتشاف مواطن الإسراف وإمكانية ضغط النفقات واتخاذ مايلزم لتحسين ربحية المنشأة ولا يستطيع المحلل أن "يحكم بشكل جازم على صحة أو ضعف مدلولات هذه النسب دون اللجوء للمقارنة سواء كانت هذه المقارنة لقوائم مالية لنفس المنشأة أو كانت بالمقارنة مع قوائم مالية لمنشآت أخرى مماثلة"¹ ولذلك يتم إعداد قائمة الدخل النسبية بشكل مقارن مع الأعوام السابقة :

ونبين فيما يلي قائمة الدخل النسبية كما عرضتها شركة DELL,S مقارنة بالأعوام السابقة²

قائمة الدخل النسبية لشركة DELL,S					
2001	2002	2003	2004	2005	
100	100	100	100	100	صافي الإيرادات
79.8	82.3	82.1	81.8	81.7	تكلفة البضاعة المباعة
20.2	17.7	17.9	18.2	18.3	الربح الإجمالي
10	8.9	8.6	8.6	8.7	مصاريف إدارية :عمومية ومبيعات
1.5	1.5	1.3	1.1	0.9	بحث وتطوير
.11	10.4	9.9	9.7	9.7	دخل تشغيلي
1.3	-1.7	0.5	0.4	0.4	دخل استثماري وآخر
10	5.6	8.5	9	9	الدخل الخاضع للضريبة
3	1.6	2.6	2.6	2.8	مصروف ضريبة الدخل
7	4	6	6.4	6.2	الدخل الصافي

إن التحليل النسبي مهم للشركة لان القوائم المالية للشركات المختلفة يعاد صياغتها بشكل نسبي ويمكن من مقارنتها مع القوائم النسبية للمنافسين أو مع متوسط الصناعة بما يلقي الضوء على الاختلاف في البنية و التوزيع وهذا الاختلاف يجب إن يفحص ويفهم .

وهذا التحليل مهم في معرفة الأهمية النسبية لكل بند من البنود والتي بناءً على هذه الأهمية يمكن فحصه وتحليله بشكل أوسع .

1 خنفر , مؤيد راضي , و المطارنة , غسان فلاح مرجع سبق ذكره ص 95

2Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F **op. cit.** P29

ج) محددات التحليل الرأسي والأفقي :

بالنسبة للتحليل الرأسي¹:

1- يتصف التحليل الرأسي بأنه تحليل ساكن أو ثابت فهو ينصب على حساب الأهمية النسبية لمكونات القائمة المالية المعدة بتاريخ معين وهذا مايجعل الفائدة منه مرتبطة بفترة محددة ولذلك يلجأ المحللون أحيانا لتحليل القوائم المالية لأكثر من فترة مالية .

2- عند مقارنة نتائج التحليل الرأسي لأكثر من فترة فإن تغير الوزن النسبي قد لا يكون بسبب تغير مبلغ العنصر نفسه وإنما نتيجة تغير مبلغ المجموعة التي يشكل احد مكوناتها

بالنسبة للتحليل الأفقي :

أ- تعذر حساب نسبة التغير إذا ماكانت قيمة العنصر في سنة الأساس صفراً حيث إن التغير في هذه الحالة يكون غير محدد (لانتهائي)²

ب- ضرورة الانتباه إلى اختيار سنة الأساس بحيث تكون سنة طبيعية اعتيادية تصلح لان تكون أساساً مناسباً لمقارنة السنوات اللاحقة واستخلاص أحكام مفيدة .

ت- " لابد من الانتباه إلى تغيرات الأسعار وتقلبات أسعار الصرف والقوة الشرائية لوحدة النقد مما يستدعي الحذر في حالات المقارنة عبر الزمن " ³

1 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن و حمزة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 62
2 عثمان , الأميرة إبراهيم, و محمد , احمد عبد الملك , مبادئ المحاسبة الإدارية , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية , 2006
ص 365
3 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن و حمزة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 63

ثانياً : تحليل الربحية و تقييم الأداء

1- النسب المالية و نسب الربحية

يعد تحليل النسب المالية أكثر أنواع تحليل القوائم المالية شيوعاً ونقدم هنا مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالنسب المالية :

• **تعريف :** تعرف النسبة المالية بأنها " علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام لتعبر عن العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى) من القوائم المالية ¹ مع الأخذ في الاعتبار أن جميع القيم الداخلة في حساب النسبة المالية تنتمي إلى سنة مالية واحدة.

• **الهدف من حسابها :** تهدف النسب المالية إلى تقديم مجموعة من المعلومات والمؤشرات تستند إليها إدارة المشروع في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، وذلك من خلال تقويم أداء هذا المشروع، وكشف انحرافاتة، والتنبؤ بالمستقبل. ²

• **النسب القابلة للتفسير :** " إن حساب النسب عملية حسابية بسيطة لكن تفسيرها أمر صعب أكثر ولكي تكون النسب ذات معنى يجب أن تشير إلى العلاقات الهامة اقتصادياً مثلاً يوجد علاقة هامة وأساسية بين المبيعات والتكاليف وبالتالي فإن علاقة تكاليف المبيعات إلى المبيعات هي علاقة هامة ³ ويجب التعبير عن هذه العلاقة بنسبة وتفسيرها .

• **أنواعها :** ويمكن وضع عدد كبير من النسب فنسبة أي رقمين في القوائم المالية يعطي نسبة مالية ولكن المهم هو وضع النسب المالية ذات الدلالة التي تساعد على تحليل وضع المنشأة وأهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي هي ⁴:

- نسب الهيكل المالي .

- نسب السيولة .

- نسب الربحية .

- نسب معدلات الدوران (نسب النشاط) .

- نسب السوق المالي .

• **استخداماتها :** تستخدم هذه النسب في تقييم وضع الشركة وأدائها من حيث درجة السيولة والربحية والمخاطرة ... وذلك عندما يتم مقارنتها بنسب أخرى تم الحصول عليها من السنوات السابقة لنفس الشركة أو من مصادر أخرى كالشركات المماثلة أو النسب المتوسطة للقطاعات والصناعات المماثلة، وتساعد هذه المقارنات في الحكم على الوضع المالي للشركة وأدائها .

1 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 135 .

2 شيخ محمد , حسين و قيطيم , حسان وشحادة , زيدون , مرجع سبق ذكره , ص 131.

3 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit. P30

4 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 138 - 139 .

- **الاختلاف بين نسب الربحية وبقية النسب** تعكس نسب الربحية المحصلة النهائية لأداء المشروع ككل خلال الدورة المالية ، فبينما تختص بقية مجموعات النسب " بتقييم جوانب معينة من الأداء من خلال ماتوفره من معلومات عن الطريقة التي يدار بها المشروع فان نسب الربحية تبين قدرة المشروع على تحقيق هدفه الرئيسي الذي يبرر بقاءه واستمراره في دنيا الأعمال " ¹ وهو الربح.

2- مفهوم نسب الربحية وأنواعها

وتوضح هذه النسب " مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة خلال العام وبالتالي مدى قدرة الإدارة على تحقيق الهدف الرئيسي للمنشأة وهو الربحية " ² حيث إن صافي الربح كرقم مطلق لايساعد على إجراء المقارنات (الضرورية في عملية تقييم الأداء) بين المنشآت المختلفة في حال اختلاف حجوم هذه المنشأة وبالتالي يقوم المحلل المالي بربط الأرباح بالمبيعات و الاستثمارات من خلال نسب الربحية .

فمثلاً إن أداء منشأة تحقق ربح مليون ليرة من استثمار / 20 / مليون يجب إن يقيم بشكل مختلف عن أداء منشأة أخرى حققت نفس الربح من استثمار / 200 / مليون ليرة .

كما إن أداء منشأة حققت هذا العام ربح مئة ألف ليرة من مبيعات بقيمة مليون ليرة يجب إن يقيم بشكل مختلف عن أدائها في عام سابق حققت فيه نفس مبلغ الربح من مبيعات بمليون ليرة

وتقسم نسب الربحية إلى مجموعتين ³:

1- نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات

2- نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات

وسنوضح فيمايلي مكونات كل مجموعة من هذه النسب وطريقة حسابها وتفسيرها و استخدامها في تقييم أداء المنشأة .

3- حساب وتفسير نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات :

تعتبر نسب ربحية المبيعات عن القوة الإيرادية للمنشأة " أي معرفة مقدرة المنشأة على توليد الأرباح من خلال المبيعات " ⁴ كما تقيس هذه النسبة مدى قدرة الإدارة على ضبط المصروفات وتضم مجموعة نسب ربحية المبيعات النسب التالية :

(أ) هامش مجمل الربح :

يعتبر مجمل الربح المكون الأساسي لربح المنشأة، و بصفة عامة فإن أي منشأة تسعى إلى الاستمرار في نشاطها لابد أن تحقق بداية مجمل ربح موجب لتغطية النفقات الأخرى للمنشأة، أما إذا كان هامش الربح سالباً فإن أي زيادة في مبيعات الشركة سوف يترتب عليها زيادة الخسائر بفرض عدم وجود إيرادات أخرى من خارج النشاط الأساسي للمنشأة.

1 شيخ محمد , حسين و قيطيم , حسان وشحادة , زيدون , مرجع سبق ذكره , ص 140 نقلاً عن الزبيدي , حمزة محمود , التحليل المالي , مؤسسة الوراق , عمان, 2000 ص63-72.

2 عثمان , الأميرة إبراهيم و محمد , احمد عبد الملك , مرجع سبق ذكره , ص 384

3 خنفر , مؤيد راضي , و المطارنة , غسان فلاح , مرجع سبق ذكره , ص 139

4 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن و حمزة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 145.

وتحسب هذه النسبة على النحو الآتي :

$$\text{هامش مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

ويحسب مجمل الربح = صافي المبيعات - تكلفة المبيعات

ويحتسب صافي المبيعات بعد طرح مردودات ومسموحات وخصم المبيعات من إجمالي المبيعات وان المعدلات المرتفعة لهذه النسبة تعكس قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من نشاطها الرئيسي أما المعدلات المنخفضة فتدل على فشل الإدارة في تحقيق الأرباح من ذلك النشاط .

العوامل المؤثرة على هامش مجمل الربح وتفسير النسبة

عند تفسير هذه النسبة يجب إن نأخذ بالاعتبار أنَّ "مجمل الربح يختلف باختلاف الصناعة ويعتمد على عوامل مثل المنافسة واختلاف عوامل الإنتاج نسبة أجور الإنتاج - تكاليف المواد الأولية".¹ وبالتالي فإن العوامل الرئيسية المؤثرة على مجمل الربح وبالتالي على نسبة هامش مجمل الربح هي :

- حجم الكميات المباعة .
- سعر بيع الوحدة .
- تكلفة الوحدة المباعة .
- ظروف الصناعة التي يعمل فيها المشروع من حيث المنافسة أو الاحتكار فهو منخفض قليلاً في الصناعات التي تمتاز بالمنافسة ومرتفع في تلك التي تمتاز بقوة احتكارية²
- طبيعة السلع التي يتعامل بها المشروع من حيث كونها استهلاكية أو معمرة فهو منخفض بشكل عام في السلع الاستهلاكية مقارنة مع السلع المعمرة .
- "وتفسير نتائج تحليل التغير في مجمل الربح يتطلب تحديد العامل الرئيسي المسؤول عن هذا التغير"³
- وان ارتفاع هامش مجمل الربح مؤشر جيد بشكل عام حيث يشكل نجاحاً لإدارة المنشأة من خلال نجاحها في تقليل كلف المبيعات أو قدرتها على تحقيق أسعار بيع عالية دون أي تأثير على كلف المبيعات وقد يعود إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية :
- ازدياد حجم المبيعات وازدياد الحصة السوقية .
- انخفاض تكاليف الوحدة المباعة .
- الاحتكار : قد يعود ارتفاع هذه النسبة إلى عدم وجود منافسين للمشروع في منطقة عمله وبالتالي قدرته على رفع أسعار منتجاته بشكل كبير وبشكل يخفي ضعف الكفاءة في المشروع أي هنا يكون ارتفاع هذه النسبة ليس ناتجاً عن العمليات التشغيلية للمشروع ولا يعبر عن كفاءة المشروع التشغيلية ولا عن أدائه .

1 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit. P431

2 شيخ محمد , حسين و قيطيم , حسان وشحادة , زيدون , مرجع سبق ذكره , ص 140

3 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit. P431

فمثلاً إذا بلغ صافي مبيعات المشروع 200 وحدة نقدية وبلغت كلفت إنتاجها 100 وحدة نقدية فإن هامش الربح الإجمالي = 50% وهي نسبة جيدة وقد يفهم منها أداء جيد للمنشأة.

ولكن إذا علمنا أن قيمة مبيعاته هي 105 وحدة نقدية لو تم بيع السلعة بسعر يعادل السعر في أسواق مجاورة غير احتكارية وبالتالي فسوف يكون هامش الربح 5% وهذه النسبة قد لا تكفي لتغطية بقية التكاليف وبالتالي يكون أداء المنشأة غير جيد وتكاليف الصنع مرتفعة جداً ومؤشراً على المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع في حال دخول منافسين آخرين .

- **كما أن انخفاض هذه النسبة** " قد يكون مؤشراً خطيراً يستدعي من المحلل المالي دراسة مستفيضة لأسباب الانخفاض والتي قد تعود بشكل أساسي إلى ارتفاع كلف المبيعات نتيجة لارتفاع كلف مشترياتها أو ارتفاع مصاريف نقلها وتخزينها ويمكن ان يكون السبب في ذلك أيضاً الارتفاع في كلف المواد الأولية أو المصاريف الصناعية المباشرة أو انخفاض أسعار البيع بسبب المنافسة الشديدة أو انخفاض الطلب على السلعة كما قد يكون ذلك مؤشراً على عدم نجاح المنشأة في استغلال أصولها بشكل جيد وفعال لتحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي " ¹
- ويمكن للمحلل أن يستعين بنسبة أخرى للبحث في أسباب الارتفاع والانخفاض في هذه النسبة وذلك كمايلي :

نسبة كلفة المبيعات إلى صافي المبيعات = كلفة المبيعات ÷ صافي المبيعات $\times 100$ " حيث الارتفاع في مؤشر هذه النسبة يعطي انطباعاً سلبياً بينما انخفاضه يعطي انطباعاً جيداً عن أداء المنشأة في نشاطها الرئيسي " ².

ويمكن للمحلل المالي نسبة كل بند من بنود كلفة المبيعات إلى صافي المبيعات ومقارنتها نفس النسبة في الأعوام السابقة حتى يمكن معرفة المصاريف التي ازدادت بشكل اكبر من غيرها ومعرفة أسباب هذه الزيادة واتخاذ الإدارة الإجراءات اللازمة لعلاج هذه الزيادة غير المرغوبة بما ينعكس بشكل ايجابي على ربحية المنشأة وأدائها .

ويمكن اختصار هذه الإجراءات بالنسبة لبنود التكاليف عن طريق قائمة الدخل النسبية الموسعة وذلك بتفصيل نسبة كل بند من بنود تكلفة البضاعة المباعة إلى المبيعات ومقارنتها مع العام السابق .

- كما انه عند تفسير نسبة مجمل الربح وخاصة في التحليل المقارن يجب إن نعطي انتباهاً لكل بنود التكاليف وهذا مهم بشكل أساسي في بندي :

- المخزون .

- الاستهلاك (استهلاك معدات الإنتاج يحمل على تكلفة البضاعة المباعة) .

هذان البنودان يستحقان انتباهاً خاصاً لأنهما يشكلان تكاليف جوهرية من حيث الكمية و يخضعان لطرق محاسبية بديلة والتي يمكن إن تؤثر على قياسهم بدرجة كبيرة ³.

1 خنفر ، مؤيد راضي ، و المطارنة ، غسان فلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 140

2 خنفر ، مؤيد راضي ، و المطارنة ، غسان فلاح ، مرجع سبق ذكره ص 141

3 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit. P431

فبالنسبة للمخزون " يجب أن يتأكد المحلل المالي من أن ارتفاع هذه النسبة أو انخفاضها لا يعود إلى خطأ في تقييم المخزون أو نتيجة لاستخدام إحدى طرق المخزون التي قد تؤثر على قيمته في القوائم المالية " ¹

• كما لا بد للمحلل من دراسة الحالات التي يكون فيها هذا المؤشر منخفضاً أو سالباً ولكنه لا يعبر عن أداء المنشأة كما في حالة المنشأة العامة التي تباع منتجاتها بأسعار الكلفة أو أقل من الكلفة لخدمة أغراض حكومية مثل دعم بعض المنتجات التي ترتبط بمستلزمات الحياة الأساسية للمواطنين (كالمحروقات -) وبالتالي فإن انخفاض هذه النسبة في هذه الحالة لا يعبر عن ربحية المبيعات كما لا تعبر هذه النسبة عن كفاءة الإدارة أو أداء المنشأة وتعتبر هذه النسبة أكثر دلالة وأفضل لتقييم الأداء وخاصة عند المقارنة مع المنشآت المماثلة لأنها تعبر عن نتيجة النشاط التشغيلي الأساسي للمنشأة .

ب) هامش ربح النشاط

"وتظهر هذه النسبة مقدرة الليرة الواحدة على خلق (توليد) الربح قبل حسم الفوائد والضرائب " ² وتختلف هذه النسبة عن سابقتها في قياسها لربحية المشروع حيث أنها لا تقصر اهتمامها على تكلفة المبيعات فقط بل تضيف لها جميع أعباء العمليات المترتبة على تلك المبيعات حتى تحقيق عملية البيع النهائي كمصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية .

ولكن تحسب هذه النسبة من الربح التشغيلي أي قبل إضافة الإيرادات الأخرى و حسم الأعباء الأخرى الغير ناتجة عن النشاط التشغيلي حيث ان هذه البنود قد تؤثر في نقل صورة مضللة عن نتيجة نشاط المشروع وارتفاعه يعتبر مؤشراً جيداً .

$$\text{هامش ربح النشاط} = \frac{\text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

وان انخفاض هذه النسبة في ظل ارتفاع نسبة هامش مجمل الربح قد يدل على ارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية أو ارتفاع مصاريف البيع والتوزيع مما يتطلب الدراسة والتحليل .

العوامل المؤثرة وتفسير النسبة :

أن انخفاض هذه النسبة عن نسبة الصناعة أو عن نسبة هامش مجمل الربح يقدم دليلاً على زيادة بعض التكاليف أو جميعها أو انخفاض السعر " و يتوجب القيام بالتحليل و التقصي لكشف الأسباب الكامنة وراء هذا الأداء ومعالجتها " ³ وبالتالي فالعوامل المؤثرة على هذه النسبة :

1- كافة العوامل المؤثرة على النسبة السابقة والتي سبق دراسة أثرها على نسبة مجمل الربح وتفسيرها .

1 خنفر ، مؤيد راضي ، و المطارنة ، غسان فلاح ، مرجع سبق ذكره ص 141

2 فلوح ، صافي و إسماعيل ، إسماعيل و مرعي ، عبد الرحمن وحزمة ، محي الدين ، " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 149

3 اليوسف ، جمال ، و الحموي ، فواز ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .

2- مصاريف التشغيل تشمل : (مصاريف بيع وتوزيع - مصاريف إدارية وعمومية) .
وبغرض تحليل اتجاه هذه المصاريف يحسب المحلل نسبتها ويقارنها عبر السنين أو مع نسب الصناعة والشركات المنافسة كما يلي

نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات = مصاريف التشغيل ÷ صافي المبيعات × 100
" وتبين مؤشرات الارتفاع في هذه النسبة كبر حجم المصاريف التي أنفقت من قبل المنشأة على النشاط التشغيلي وهو ما يعتبر مؤشراً سلبياً¹ وعندما تكون هذه النسبة مرتفعة يمكن أن يقوم المحلل بغرض التعرف بشيء من التفصيل على مصاريف التشغيل وأوجه إنفاقها بحساب نسبة كل بند من بنودها إلى صافي المبيعات ليقوم بدراسة البندين التاليين :

المصاريف الإدارية والعمومية

" معظم المصاريف الإدارية والعمومية هي مصاريف ثابتة وتتضمن بنوداً مثل الرواتب و الإيجارات وهناك ميل لهذه المصاريف للزيادة خاصة في الأوقات الناجحة وان تحليل هذه المصاريف يجب أن يركز على اتجاهها و نسبتها المئوية من الإيرادات التي تولدها² لذلك تُحسب النسبة التالية :

نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي المبيعات = المصاريف الإدارية والعمومية ÷ صافي المبيعات × 100 .

وان ارتفاع هذه النسبة قد يكون مرده إلى :

- زيادة رواتب الموظفين والإداريين أو تعيين موظفين جدد .
- أو زيادة الاستهلاكات مما قد يعطي مؤشراً على امتلاك أصول جديدة .

مصاريف البيع والتوزيع

نسبة مصاريف البيع والتوزيع إلى صافي المبيعات = مصاريف البيع والتوزيع ÷ صافي المبيعات × 100
أهمية العلاقة بين مصاريف البيع و إيرادات البيع تتفاوت باختلاف الصناعة والشركات في بعض الشركات فان هذه المصاريف تكون بشكل أساسي ثابتة وفي بعضها فإن هذه المصاريف تكون متغيرة بشكل أساسي " تحليلنا يجب أن يميز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة والذي يكون نافعا في تحليل علاقتها بإيرادات البيع "³

" وان الزيادة في هذه النسبة يجب ربطها بالمبيعات واتجاهها حيث من المفترض أن تكون الزيادة في هذه المصاريف سبباً في زيادة المبيعات أو على الأقل عاملاً من عوامل المحافظة على مستوياتها المتحققة خلال السنوات الماضية هذا وتضطر المنشآت إلى زيادة حجم النفقات في هذا النوع من المصاريف عندما تكون هناك منافسة لمنتجاتها في السوق ومن جهة ثانية فان اتجاهات الانخفاض

1 خنفر ، مؤيد راضي ،و المطارنة ، غسان فلاح ، مرجع سبق ذكره ص 141 .

2 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F op. cit. P432

3 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F op. cit. P431

في هذه النسبة يشكل مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة في تقنين هذه المصاريف والسيطرة عليها خاصة في حال عدم تأثير ذلك على مبيعات المنشأة وحجم أنشطتها " ¹ " وتعتبر هاتان النسبتان (هامش مجمل الربح وهامش ربح النشاط) الأفضل لقياس قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة وخاصة فيما يتعلق بتغير أسعار السلع أو تغير تكاليف الإنتاج أو تغير حجم المبيعات " ²

ج) نسبة ربحية المبيعات

وهذه النسبة تدرس " العلاقة بين صافي الربح الذي تظهره قائمة الدخل بعد اخذ الإيرادات والنفقات غير الناتجة عن النشاط التشغيلي وبعد طرح الفوائد و الضرائب مع صافي المبيعات " ³ وبالتالي فإن هذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة ما يتبقى من المبيعات كصافي ربح قابل للتوزيع على الملاك حيث ان مجمل الربح لا يمثل الربح النهائي القابل للتوزيع على الملاك، لكنه يمثل مرحلة في القياس المرحلي لصافي دخل المنشأة يلي ذلك خصم كافة النفقات والخسائر وإضافة كافة الإيرادات والمكاسب من الأنشطة الأخرى للوصول إلى صافي الربح ثم حسم الضرائب للوصول إلى الربح القابل للتوزيع

$$\text{نسبة ربحية المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

"وان العلاقة بين صافي الربح النهائي الذي حققه المشروع وصافي مبيعاته تشير إلى مدى تشغيل المشروع وإدارته بنجاح بحيث أن إيرادات المشروع تتمكن ليس فقط من تغطية جميع عناصر النفقات واستردادها بل أيضا تحقق هامش ربح كاف لتعويض مخاطر الاستثمار في النشاط " ⁴ فالمعدل العالي لهذه النسبة "يعطي حكماً عاماً على إدارة المنشأة ونجاحها في مختلف الأنشطة سواء كانت تلك المتعلقة بالنشاط الرئيسي أو بالنشاط التشغيلي أو بالأنشطة الفرعية هذا بالإضافة إلى الدلالات التي يقدمها هذا المؤشر على إمكانية المنشأة على الصمود في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الحرجة كهبوط الأسعار أو ارتفاع كلف المبيعات أو زيادة الطلب على منتجاتها وبالتالي تكون قادرة على تحقيق نمو متسارع لأرباحها الصافية " ⁵ كما يوضح هذا المؤشر " النسبة المئوية التي يمكن أن ينخفض بها سعر بيع الوحدة قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية " ⁶

1 خنفر ، مؤيد راضي ، و المطارنة ، غسان فلاح ، مرجع سبق ذكره ص 142 .

2 فلوح ، صافي و إسماعيل ، إسماعيل و مرعي ، عبد الرحمن و حمزة ، محي الدين ، " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره، ص 149 .

3 فلوح ، صافي و إسماعيل ، إسماعيل و مرعي ، عبد الرحمن و حمزة ، محي الدين ، " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره، ص 149 .

4 شيخ محمد ، حسين و قيطيم ، حسان وشحادة ، زيدون ، مرجع سبق ذكره، ص 141 .

5 خنفر ، مؤيد راضي ، و المطارنة ، غسان فلاح ، مرجع سبق ذكره ص 143 .

6 عثمان ، الأميرة إبراهيم و محمد ، احمد عبد الملك، مرجع سبق ذكره ، ص 387 .

فإذا كانت هذه النسبة 4.1 % ومتوسط الصناعة 3% فإن ذلك يعني أن المنشأة تحقق صافي ربح أعلى من الصناعة ويمكنها أن تخفض سعر بيع الوحدة بنسبة 4.1 دون أن تتعرض لخسائر وبالرغم من أن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً جيداً ولكن يجب دراستها باهتمام اكبر أي بعد أخذ النسبتين السابقتين بالاعتبار للوصول إلى حكم أدق على أداء المشروع من حيث ربحيته

4- حساب وتفسير نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات

ترتبط نسب هذه المجموعة الأرباح بالأموال المستثمرة : فبالرغم من أهمية نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات في دراسة ربحية المنشأة والتعرف على فعالية أداء الإدارة في تسيير الأنشطة المختلفة للوصول إلى الربحية فإن المستثمرين والملاك قد يهتمون بشكل اكبر بالعائد على أموالهم واستثماراتهم.

أ) معدل العائد على الأصول:

"يقيس هذا المعدل فعالية المشروع في توليد الربح من استثماراته بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الاستثمارات سواء كانت ذاتية أو عن طريق الاقتراض" ¹ وبالتالي يقيس معدل العائد على الأصول ربح كل ليرة مستثمرة في أصول المنشأة سواء كانت هذه الأصول في شكل موجودات متداولة أو موجودات غير متداولة ملموسة أو غير ملموسة. ويستخدم هذا المعدل عادة لمقارنة أداء المنشآت مع المنشآت الأخرى لأن صافي الربح كرقم مطلق لا يساعد في إجراء مثل هذه المقارنة نظراً لاختلاف أحجام المنشآت، وتعتبر قسمة صافي الربح على صافي الأصول نوعاً من التحديد لحجم الشركة عند مقارنة أداء الشركات وتحسب كما يلي

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{مجموع صافي الأصول}} \times 100$$

ومن " وجهة نظر فنية فإنه يتم حساب العائد على الأصول باستخدام متوسط الأصول التشغيلية - في بعض الحالات يمكن أن تكون هناك بعض الأصول غير المستخدمة وبالتالي يجب استبعادها- أي الأصول المستخدمة في توليد الدخل خلال الفترة" ² ويحسب متوسط صافي الأصول = مجموع صافي الأصول في أول المدة + مجموع صافي الأصول في نهاية المدة ÷ 2

و" تعكس هذه النسبة كفاءة المشروع التشغيلية لا كفاءته المالية فضلاً عن أنها تستبعد أثر اختلاف الهيكل التمويلي فبسطها ومقامها لا يتأثران بكيفية تمويل المشروع لأصوله وبصفة عامة يعكس انخفاض هذا المعدل ضعف القدرة الكسبية للمشروع من استثماراته وكلما ارتفع كان المشروع في وضع أفضل" ³ وهناك من يتحفظ على استخدام هذه النسبة للحكم على عائد الاستثمار كون المقام فيها هو الأصول " حيث يتكون هذا الإجمالي من خليط من البنود تتحدد قيمة كل بند منها أو كل مجموعة بنود طبق أسس

1 شيخ محمد , حسين و قيطيم , حسان وشحادة , زيدون , مرجع سبق ذكره , ص 141 .

2 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره , ص 150 .

3 شيخ محمد , حسين و قيطيم , حسان وشحادة , زيدون , مرجع سبق ذكره , ص 141 .

أو قواعد محاسبية مختلفة وهو ما يضعف النسبة لذا يفضل أصحاب هذا الرأي قياس العائد على الاستثمار من خلال نسب العائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال المستثمر¹

ب) معدل العائد على حقوق الملكية

" يتعلق هذا المقياس بربح المنشأة مقارناً بالمصادر التي قدمها الملاك فقط " ² " وتبين النسبة مدى النجاح الذي تحقق من قبل المنشأة في استخدام مصادر المال الداخلي في جني وتحقيق الأرباح " ³ حيث يقيس ربحية المشروع من أمواله الذاتية فقط والمتمثلة في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة وبالتالي فإنه يعد مقياساً للمدى الذي استطاع فيه المشروع استخدام مصادر تمويله الذاتي على نحو مريح .

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \times 100$$

ولكن ارتفاع هذه النسبة قد يرجع إلى ان المنشأة تعتمد في تمويل أصولها على الأموال المقترضة مما قد يزيد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة .

فهذه النسبة تعكس سياسات المشروع فيما يتعلق بالرفع المالي فإذا تبين ان هذه النسبة أعلى من معدل العائد على الأصول فالفرق يكون ناتجاً عن المتاجرة بحقوق الملكية (استخدام القروض للاستثمار في الأصول بحيث يتحقق عائد على الأصول يفوق معدل الفوائد المدفوعة لخدمة القروض) بمعنى عندما " يكون العائد على الأصول اكبر من تكلفة الأموال المقترضة لتمويل تلك الأصول فان المشروع في هذه الحالة يمكنه الاعتماد على الرفع المالي بدرجة كبيرة لزيادة العائد على حقوق الملكية " ⁴ إلا أن مبالغة المشروع في ذلك يزيد من عبء المخاطر المالية التي يتعرض لها عندما لا يتمكن من تسديد الالتزامات المستحقة من فوائد وإقساط وحتى قروض .

ج) معدل العائد على رأس المال المستثمر .

يقدم المحللون صورة أخرى لربحية الاستثمارات هي العائد على رأس المال المستثمر . فرقم إجمالي الأصول الظاهر بقائمة المركز المالي لا يمثل المال المستثمر تماماً .

رأس المال المستثمر في المنشأة يتمثل في رأس المال العامل (الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة) بالإضافة إلى الأصول غير المتداولة .

ويمكن التعرف على رأس المال المستثمر من ناحية أخرى، حيث يتمثل في الديون طويلة الأجل مضافاً إليها حق الملكية .

وبشكل عام تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال هذه الأموال

1 خنفر ، مؤيد راضي ، و المطارنة ، غسان فلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 144 .

2 فلوح ، صافي و إسماعيل ، إسماعيل و مرعي ، عبد الرحمن وحزمة ، محي الدين ، " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ، ص 150 .

3 خنفر ، مؤيد راضي ، و المطارنة ، غسان فلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 145 .

4 شيخ محمد ، حسين و قيطيم ، حسان وشحادة ، زيدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 141 .

من ناحية أخرى فإن صافي الربح لا يعكس العائد الناتج عن الاستثمار لأن صافي الربح خصم منه الفوائد على الديون طويلة الأجل التي تدفع من الأرباح التي تتجج إدارة المنشأة في تحقيقها وفي نفس الوقت الذي تكون فيه هذه الديون جزءاً من رأس المال المستثمر.

$$\text{معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب} + \text{فوائد الديون طويلة الأجل}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر (حقوق الملكية + الديون طويلة)}} \times 100$$

ويقوم المحلل المالي باحتساب هذه النسبة على صعيد المنشأة لسنوات متعددة أو يقوم بمقارنتها بمثيلاتها من المنشآت للحصول على نتائج أفضل للمقارنة

5- تقييم الأداء باستخدام نسب الربحية :

أولاً : مراحل تقييم الأداء باستخدام نسب الربحية :

إن الدراسة السابقة في الإطار النظري لتقييم الأداء و التحليل المالي و النسب المحاسبية تساعد في وضع تصور لمراحل تقييم الأداء باستخدام نسب الربحية كما يلي :

1- توفير البيانات الضرورية وتتمثل في قائمتي الدخل والمركز المالي وقائمة التشغيل للشركة محل الدراسة ولا بد من توفرها للعام الذي تتم دراسته ولأعوام السابقة لحساب النسب لتلك الأعوام ومعرفة اتجاهها بما يساعد على تفسيرها ولا بد أن يرافق هذه القوائم إفصاح كافٍ عن عمليات المشروع الأساسية والسياسات المتبعة بما يساعد المحلل على تفسير النسب كما أن توفر هذه المعلومات للشركات المشابهة في عملها يساعد على إجراء المقارنات .

2- تقييم مدى جودة البيانات التي ستستخدم في التحليل ويعتبر التزام الوحدة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مقياساً عملياً لذلك حيث بين مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه التزم لما فيه خدمة الصالح العام بصياغة مجموعة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة سهلة الفهم والقبالة للتطبيق و" التي تتطلب وجود معلومات في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة " ¹

وتعتبر هذه الخطوة هامة للغاية نظراً لأنها تساعد على زيادة مستوى الثقة في الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من التحليل المالي وبالتالي لا بد من التأكد من سلامة القياس و الاعتراف المحاسبي لعنصر الربح (وبالتالي لكافة عناصر قائمة الدخل) وقد بينا في الفصل الأول من البحث المتطلبات الأساسية لقياس الربح بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية .

3- إجراء تعديل في الأرقام الواردة في القوائم المالية قبل استخدامها في التحليل المالي ، إذ يترتب على استخدام قوائم مالية مضللة الوصول إلى استنتاجات غير سليمة بشأن أداء المنشأة ويعتبر ذلك

1 المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية , مرجع سبق ذكره , ص 68 .

جزءاً من التحليل المحاسبي للقوائم المالية الذي يتضمن القيام " بتعديلات ملائمة على القوائم المالية خاصة قائمتي الدخل و المركز المالي والحاجة لهذه التعديلات تظهر بسبب التشويهاً في الأرقام المعروضة في القوائم المالية ولأجل أهداف التحليل المالي النوعية"¹

4- حساب النسبة المطلوبة : وقد سبق وحددنا طريقة حساب نسب الربحية سواء كانت تتعلق بربحية المبيعات أو ربحية الأصول .

5- مقارنة النسبة وتفسيرها :

إن التحليل بالنسب المالية لا يجري لغرض معرفة قيمة كل نسبة بذاتها، فحساب النسب المالية يعكس حالة الأداء، ولا يمكن الحكم على هذا الأداء ما لم يتم إجراء مقارنات لهذه النسبة ويمكن إجراء العديد من المقارنات ويفضل إجراء أكثر من نوع واحد لهذه المقارنات للوصول إلى فهم أشمل للمؤشر وتشمل هذه المقارنات :

أ - المقارنة مع نسب المشروعات الأخرى :

يتم حساب النسب ومقارنتها مع نسب المشاريع المشابهة التي تعمل في نفس الظروف . ولإجراء هذه المقارنة لابد من أن تكون طريقة قياس وعرض عناصر القوائم المالية التي ستدخل في حساب النسبة واحدة وإن تبني المعايير الدولية يزيل الكثير من العقبات التي تحول من إجراء المقارنة كما لابد من أن تخضع كلا الشركتين لظروف مشابهة من حيث تأثير المحيط الخارجي . وفي شركات القطاع العام فإن توحيد القوائم المالية على مستوى شركات المؤسسة العامة أهمية خاصة من حيث تمكينه إدارة المؤسسة من "إجراء المقارنات بين النسب المالية للشركات التابعة مع بعضها البعض أو مع النسب والمؤشرات العامة للصناعة ككل وهذا مايعطي مثل هذه المقارنات مغزى خاصاً كونها تقوم على أسس علمية وتستند إلى مشروعات متجانسة تخضع لشروط فنية واقتصادية وإدارية متشابهة "²

ولهذه المقارنة أهمية كبيرة بالنسبة لشركات القطاع عند حساب نسب الربحية بالنسبة لأحد الشركات ومقارنتها مع نسب شركة عامة أخرى نظراً لطبيعة الظروف (الإدارية و القانونية والاقتصادية) الواحدة التي تؤثر على كلا الشركتين.

ب . مقارنة مع نسب الأعوام السابقة :

ويتم ذلك من خلال حساب نسب الربحية المطلوبة للعام الحالي ومقارنتها مع نفس النسب للأعوام السابقة وتدعى نسب الأعوام السابقة لنفس المشروع بالمعايير التاريخية وباعتبار " هذه المعايير تشتق من واقع فعاليات المشروع ذاته، فإنها تجسد صورة الأداء السابق للمشروع خلال فترة معينة، وبالتأكيد فإنها تساعد في دراسة اتجاه النسب الحالية مع مثيلاتها من الفترات الماضية، أي مقارنة أداء المشروع بنفسه عبر

1Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R.F op. cit. P91.

2 القاضي , حسين , و حمدان , مأمون , مرجع سبق ذكره , ص 506 .

الزمن، وبالتالي تقويم أداء المشروع الحالي مع السابق، وبيان ما إذا كان في تطور من ناحية أدائه، أم أنه يميل إلى التراجع " ¹

وأكثر ما تستخدم هذه المعايير عند عدم وجود معايير صناعية يمكن المقارنة بها ، أو عندما ينفرد المشروع قيد التحليل بنشاط لا يمارسه غيره من المشاريع .

ولابد من التأكد من ثبات السياسات المحاسبية خاصة فيما يتعلق ببعض عناصر القوائم المالية التي يسمح فيها بمعالجات بديلة (المخزون , الاهتلاك ...)

ج: المقارنة على أساس الخطة الموضوعية مقدماً (المعايير المستهدفة - معايير التخطيط) قد تحدد الموازنة التخطيطية معدلات الربحية المطلوبة سواء أكان ذلك ربحية المبيعات أو الأصول أو الملكية ويتم مقارنة النسب الفعلية مع ما كان مخططاً .

المعايير المستهدفة هي " المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمنشأة والتي تمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق من مدى تطبيق الخطط الموضوعية. فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية، " ²

و " في الوقت الذي تمثل فيه هذه المعايير حالة واقعية لنشاط المنشأة وتستند إلى خبراتها السابقة وإمكاناتها فإنها تنتقد بأنها قد لا تمثل المعايير المثلى للمقارنة وتقويم الأداء لأنها لاتأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المنشآت المماثلة وبالتالي فإن هذه المعايير قد تخفق عند مقارنتها بالأداء العام للقطاع الذي تعمل ضمنه المنشأة أو المنشأة المماثلة " ³

(د) - المقارنة مع مؤشرات الصناعة (المعايير الصناعية) .

تقوم الاتحادات المهنية و الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس و التقويم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط بإصدار معايير صناعية تشق " من واقع المشاريع التي تنتمي إلى قطاع النشاط ذاته عن فترة زمنية معينة، ويتم ذلك من خلال أخذ متوسط كل نسبة لمجموعة تلك المشاريع بحيث يصبح هذا المتوسط معياراً تقارن على أساسه النسب المالية لتلك المشاريع " ⁴

تشكل المؤشرات العامة للصناعة دليلاً يمكن عن طريق مقارنتها مع المؤشرات المماثلة المتعلقة بالمشروع بيان مستوى كفاية المشروع بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها إذ أن مستوى التجانس بين المشروعات يفترض مستوى من التوحيد في الممارسة المحاسبية تشكل أساساً جيداً للمقارنة .

لكن هذه المعايير " تنتقد أيضاً في أنها تعطي معايير موحدة لكل المنشآت في القطاع أو الصناعة ولاتأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالمنشآت بشكل انفرادي " ⁵

1 شيخ محمد , حسين و قيطيم , حسان وشحادة , زيدون , مرجع سبق ذكره , ص 142 .

2 عبد الله , علي خلف , مرجع سبق ذكره , ص 20 نقلاً عن النعيمي , عدنان تايه والساقي , سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، عمان، دار المسيرة، ط1، ص 102 .

3 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره ص 166 .

4 شيخ محمد , حسين و قيطيم , حسان وشحادة , زيدون , مرجع سبق ذكره , ص 142

5 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره , ص 165 .

كما أن هذا النوع من المعلومات يظل غائباً في معظم الدول النامية كسورية ، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة .

هـ) المقارنة مع المعايير المطلقة

يعني المعيار المطلق حالة متفقاً عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين وهي لذلك تمثل خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة مشتركة بين جميع المنشآت وتقاس بها التقلبات الواقعية¹ وبشكل عام لا توجد معايير مطلقة بالنسبة لنسب الربحية ولكن لابد من أن تكون ربحية الاستثمارات اكبر من معدل الفائدة السائد .

6- دراسة الانحراف وإصدار الحكم .

7- التوسع في التحليل واتخاذ الإجراءات التصحيحية .

عند وجود انحرافات جوهرية قد يقوم المحلل المالي بقصد تحقيق فهم أشمل وأوسع لأسباب تلك الانحرافات بالتوسع بالتحليل باستخدام باقي أدوات التحليل المالي (أفقي ورأسي و استخدام بقية أنواع النسب المحاسبية لتقييم أنشطة جزئية في المشروع لمعرفة أثرها على ربحية المشروع وفي الشركات العامة لابد من دراسة أثر السياسات التسعيرية والإنتاجية المفروضة قبل استخدام رقم الربح في حساب نسب الربحية لأغراض تقييم الأداء

فقد تخضع الشركات العامة لسياسات خاصة بالنسبة للإنتاج والتسعير لاتتوافق مع مبدأ التكلفة / العائد وإنما تعكس سياسة الجهة المشرفة على الشركة من منظور اقتصادي كلي وبالتالي فرقم الربح الوارد في قوائمها المالي قد لايعكس حقيقة الأداء وبالتالي لابد من إعادة حساب رقم الربح عند استخدام هذا الرقم لتقييم أداء المنشأة .

1- سياسات التسعير : لابد من حساب قيمة المبيعات على أساس القيمة العادلة في السوق فقد حددت معايير المحاسبة الدولية طريقة قياس الإيراد الناتج عن البيع (يجب قياس الإيراد على أساس القيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام)²

والقيمة العادلة هي عبارة عن المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد الالتزام بين طرفين مطلعين وراغبين في التعامل على أساس تجاري³.

وفي الشركة العامة التي تفرض عليها أسعار البيع من قبل جهات وصائية فإن ذلك يعتبر إخلالاً بمبدأ التعامل على أساس تجاري وبالتالي تُعتبر أسعارها غير عادلة ولابد من إعادة حساب الإيرادات على أساس القيمة العادلة .

2- سياسات الإنتاج : قد تقوم المنشأة بإنتاج منتجات خاسرة (بناءً على توجيهات حكومية ترتبط بتحقيق أهداف اقتصادية بالدولة ولا ترتبط بتحقيق أهداف الربحية للمنشأة) وذلك بالرغم من :

1 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره , ص 165 .
2 المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ,, مرجع سبق ذكره , ص 1209 .
3 المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ,, مرجع سبق ذكره , ص 1209 .

- توفر الإمكانية لدى المنشأة لإنتاج منتجات رابحة .

- توفر الإمكانية لتسويق هذه المنتجات .

وبالتالي لابد في هذه الحالة من حساب الرقم الحقيقي للربح باحتساب تكاليف وإيرادات الفرصة البديلة الضائعة وإضافة ذلك لرقم الربح للوصول إلى رقم الربح المعبر عن الأداء .
وسنوضح ذلك في الدراسة العملية مثلاً تقوم مصفاة بانياس بتحويل منتج الكيروسين إلى مازوت لسد حاجة القطر من منتج المازوت وذلك بالرغم من أن منتج الكيروسين يباع بأسعار أعلى وربحيته أكثر .
وبالتالي لابد عند حساب الربح الذي يمكن استخدامه في تقييم الأداء من دراسة أثر هذه العوامل على رقم الربح وإضافته .

ثانياً : حدود تقييم الأداء باستخدام نسب الربحية

هناك بعض العوامل التي تحد من فاعلية النسب المالية بشكل عام ونسب الربحية بشكل خاص في تقديم صورة أقرب ما تكون إلى الواقع عن مدى سلامة أداء الشركة خلال فترة التحليل وترتبط أغلب هذه الحدود بحدود موجودة في القوائم المالية والقياسات المحاسبية لعناصر هذه القوائم " فأي محددات للقياسات المحاسبية تؤثر على فعالية النسب " ¹.

ونذكر من هذه العوامل ما يلي:

- (1) تعتمد نسب الربحية على الربح المحاسبي الذي يعاني من أوجه قصور متعددة فهو نتيجة قائمة الدخل وبالتالي فإن أي خطأ أو تحيز في قياس أي عنصر في قائمة الدخل ينعكس على الربح وبالتالي على نسب الربحية .
- (2) قد تختلف المنشآت في أسس تصنيف العناصر وكذلك أسس الاعتراف بالأصول والالتزامات ومعالجة الإيرادات والمصروفات كما تختلف في المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية كل هذا يؤثر على عملية المقارنة وصدق ودقة نتائجها ²
- (3) عند حساب العائد على الأصول فإن هذه الأصول تكون بصافي قيمتها الدفترية التي قد تختلف بشكل كبير عن قيمتها السوقية وبالتالي لا يمكن المقارنة بين ربحية منشأتين الأولى تسجل لديها هذه الأصول بقيمة مرتفعة و الثانية بقيمة منخفضة .
- (4) يتم إعداد النسب المالية من واقع عناصر القوائم المالية المقومة بحسب الفرض المحاسبي المعروف (ثبات وحدة النقد) ولقد ثبت عدم صحة هذا الافتراض في ظل ظروف التضخم السائد في العالم وبالتالي يصبح من الصعب الاعتماد على نتائج حساب النسب ومقارنتها حيث أن تغير القوة الشرائية للنقد يؤثر على دقة وصدق الصورة التي تعرضها النسب ³.

1 Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R. F op. cit. p31

2 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن و حمزة , محي الدين, " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره, ص 168

3 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن و حمزة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره, ص 167

5) استخدام متوسط الصناعة قد يكون مُضللاً وذلك في حال وجود عدد كبير من المنشآت تعمل في نفس الصناعة تتسم بعدم الكفاءة¹

6) لا يمكن مقارنة النسب المالية للمنشأة لعدة سنوات وذلك بسبب تغير ظروف المنشأة من عام لآخر وخاصة في ظل تغيير النظام المالي أو تغيير السياسة المحاسبية أو استخدام وسائل تكنولوجية متطورة حيث سيؤثر ذلك على هذه النسب وبالتالي لن تكون المقارنة دقيقة .

7) مشكلة اختيار الأساس السليم للمقارنة : إن المقارنة بواسطة النسب قد لا تتميز بالوضوح والتحديد. فمثلاً عند مقارنة مؤشر الربحية مع منشأة أخرى أو مع سنين سابقة فإن ارتفاع نسبة الربحية عن المنشآت الأخرى أو السنين السابقة " يدل مبدئياً على كفاءة عالية للمنشأة ولكن من زاوية أخرى يبدو لنا إن هذه النسبة لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية وقد يكون من الأفضل تخفيض هامش الربحية بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة صافي الربح وهذا سيؤدي إلى ارتفاع عائد حقوق الملكية"²

وان هذه الحدود تطلب من المحلل المالي القيام ببعض الإجراءات تشمل :

1- تحسين الصورة التي تعكس بها النسب المالية ونسب الربحية الحقائق الاقتصادية (بإجراء تحليل محاسبي لعناصر القوائم المالية وتحديد طرق قياسها والتغيرات التي طرأت على سياساتها المحاسبية وأثرها على رقم الربح وبالتالي على نسب الربحية) .

2- تكامل استخدام نسب الربحية مع بقية أساليب التحليل المالي .

3- استخدام أساليب المحاسبة الإدارية المختلفة في تقييم الأداء وعدم الاقتصار على نسب الربحية وسوف نتعرض في البحث التالي إلى أسلوبين آخرين في تقييم الأداء وهما الموازنات التخطيطية وبطاقة الأداء المتوازن .

1 عثمان ,الأميرة إبراهيم و محمد , احمد عبد الملك , مرجع سبق ذكره , ص 398
2 فلوح , صافي و إسماعيل , إسماعيل و مرعي , عبد الرحمن وحزمة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " مرجع سبق ذكره , ص 167

المبحث الثالث

تقييم الأداء باستخدام الموازنات التخطيطية و بطاقة الأداء المتوازن .

ذكرنا في المبحث السابق انه لابد من تكامل استخدام أساليب المحاسبة الإدارية المختلفة في تقييم الأداء وعدم الاقتصار على نسب الربحية وسوف نتعرف في المبحث التالي إلى أسلوبين آخرين في تقييم الأداء وهما الموازنات التخطيطية و بطاقة الأداء المتوازن ونحدد طريقة تقييم الأداء باستخدامهما وحدود هذا الاستخدام ومزاياه .

أولاً : الموازنات التخطيطية وتقييم الاداء

مقدمة

استخدمت الموازنات التخطيطية في البداية من قبل الدولة لتقدير إيراداتها ونفقاتها ولكن الآن تعد الموازنات التخطيطية من الأدوات الأساسية في المحاسبة الإدارية التي تستخدم على نطاق واسع لأغراض متعددة منها تقييم الأداء في المنشأة وسوف نوضح بعض الأمور المتعلقة بالموازنات التخطيطية ثم نبين كيفية استخدامها لأغراض تقييم الأداء وحدود استخدامها .

تعريف :

تم تعريف الموازنات التخطيطية بتعاريف متعددة :

- 1- الموازنات التخطيطية : تعبير كمي عن الخطة المقترحة للعمل من قبل الإدارة لفترة مستقبلية كما أنها أداة مساعدة على التنسيق وتنفيذ الخطة ¹.
 - 2- الموازنات التخطيطية : خطة عمل شاملة ومفصلة ومعبر عنها في صورة مالية تهدف إلى تنظيم وتنسيق النشاط الاقتصادي خلال فترة مستقبلية وذلك لتحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة كما أنها تفيد كأداة للاتصال والدافعية والرقابة وتقييم الأداء ².
 - 3- ونرى إن التعريف الشامل للموازنات التخطيطية جاء في التعريف التالي : " خطة تفصيلية شاملة موضوعة بصورة مسبقة تترجم أهداف المنشأة إلى أرقام وتتضمن تقديرات كمية ومالية لبرامج وأنشطة المنشأة لفترة مستقبلية يوافق عليها ويرتبط بها المسؤولون ويتخذونها هدفاً وأساساً للرقابة على الأداء لتحقيق أعلى كفاية إنتاجية ممكنة " ³
- ومن هذا التعريف يتبين أن للموازنات التخطيطية خصائص متعددة نذكر منها .

1Chares,T,Horngern . George ,Foster . Srikant ,M,Datar. **op. cit** "PP4.

2 عبد اللطيف , ناصر نور الدين, **الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات** , الدار الجامعية 2004 ص 151.

3 فلوح , صافي , وميده , إبراهيم , والغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص 148 .

- إن " الموازنة التخطيطية فور اعتمادها وإقرارها سوف تمثل أساساً هاماً لتقييم الأداء " ¹ حيث تعتبر مؤشرات الخطة الواردة في الموازنة بمثابة معايير لتقييم الأداء فيتم مقارنة المنفذ مع المخطط (المعيار) وتحديد الانحرافات وأسبابها والمسؤولين عنها وطرق معالجتها .

- " تترجم الموازنات التخطيطية أهداف المنشأة إلى أرقام تعطي الإدارة صورة واضحة عن النتائج المستهدفة في الموازنة ويمكن أن تعبر هذه الأرقام عن كميات عينية أو مبالغ مالية " ² وان الأهداف "تعتبر نقطة البداية المنطقية في إعداد الموازنة التي ينبغي لها إن تكون ترجمة صادقة وواقعية لهذه الأهداف " ³

وبالتالي يجب قبل إعداد الموازنات التخطيطية تحديد أهداف المنشأة بدقة ثم تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف على مراحل تتدرج من الأعم إلى الأخص ويشمل ذلك تحديد :

الأهداف العامة للمنشأة .

الأهداف التفصيلية لأوجه نشاط المنشأة المختلفة .

وتشمل الأهداف العامة أهدافا اقتصادية شاملة مرتبطة بالخطة العامة للدولة خاصة إذا كانت المنشأة تدخل في نطاق القطاع العام وأهدافها تتعلق بالعملاء والموظفين و الملاك ⁴ والأهداف التفصيلية تكون أكثر تحديداً من الأهداف العامة وترتبط بالمنشأة مثل تحديد العائد المطلوب تحقيقه على المبيعات

ويجب أن تكون هذه الأهداف واضحة موضوعية وقابلة للتحقيق وتتسجم مع موارد المنشأة حيث تقوم الموازنات التخطيطية بتحويل الأهداف الوصفية إلى أرقام .

* مداخل إعداد الموازنات التخطيطية .

إن مدخل إعداد الموازنات يقصد به نقطة الانطلاق لإعداد الموازنة ويرتبط ذلك بدراسة العامل الذي يتحكم بوضع المنشأة ومعرفة ظروف السوق ومتطلباته ويختلف هذا العامل من منشأة إلى أخرى فقد يكون في منشأة ما حجم المبيعات المتوقعة وإمكانية التسويق والبيع أو قد يكون حجم الطاقة الإنتاجية وبشكل عام فإن المداخل التقليدية لإعداد الموازنات التخطيطية هي ⁵:

1. مدخل السوق (مدخل التنبؤ بالمبيعات)

2. مدخل الربحية

3. مدخل الطاقة الإنتاجية

1 عثمان ,الأميرة إبراهيم وعلي , عبد الوهاب نصر, " مقدمة في المحاسبة الإدارية " , المكتب الجامعي الحديث ,الإسكندرية 2006 ص 144.

2 فلوح , صافي , وميده , إبراهيم , و الغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص 148 .

3 عبد اللطيف , ناصر نور الدين , مرجع سبق ذكره , ص 159 .

4 أبو حشيش , خليل عواد , المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية , عمان , دار وائل للنشر , 2005 ص 397 .

5 فلوح , صافي وميده , إبراهيم و الغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص 158.

في مدخل السوق (مدخل التنبؤ بالمبيعات) يتم تحديد حجم الإنتاج المخطط في ضوء كميات المبيعات المستهدفة وسياسة التخزين المقررة ثم يلي ذلك تقدير مستلزمات الإنتاج وأثر ذلك على التدفق النقدي المتوقع ثم على قائمة الدخل التقديري وقائمة المركز المالي التقديرية في نهاية فترة الموازنة التخطيطية . وفي مدخل الربحية : يتم تحديد معدل معين للربح ثم تقدير المبيعات اللازمة لتحقيق هذا الربح والبرنامج الإنتاجي اللازم لتوفير كمية المبيعات المخططة .

أما في مدخل الطاقة الإنتاجية : فيتم تقدير الطاقة الإنتاجية الفعلية والمتوقعة للمنشأة خلال فترة الموازنة التخطيطية ويتم الاستناد إلى هذه الطاقة وتحديد التكاليف المترتبة على استخدامها على أساس أنها تمثل نقطة البداية في إعداد الموازنة التخطيطية وبعد ذلك يتم تحديد حجم المبيعات . ويتم اللجوء إلى هذا المدخل في حالة عدم التمكن من تقدير حجم الطلب والوقوف على حاجات الزبائن أو في حال ضمان تسويق كامل الإنتاج مثلاً تعتمد شركة مصفاة بانياس مدخل الطاقة الإنتاجية لإعداد موازنتها التخطيطية باعتبار أن كامل إنتاجها سوف يتم تسويقه إما داخلياً أو خارجياً .

الأنواع المختلفة للموازنة التخطيطية واستخدامها لتقييم الأداء .

إن للموازنات التخطيطية وظائف متنوعة تشمل التخطيط والتنسيق والاتصال والتحفيز والرقابة وتقييم الأداء " فالموازنة التخطيطية تمثل صورة من صور معايير الأداء تعبر عن الأداء المستهدف وبالتالي يمكن إن تعمل كأداة لقياس وتقييم الأداء الفعلي " ¹ واستخدام الموازنة كأداة " للرقابة وتقييم الأداء يتم من خلال مقارنة النتائج المتحققة فعلاً بالأهداف الموضوع مسبقاً وتحديد الانحرافات التي حدثت أثناء التنفيذ ومعرفة أسبابها والجهات المسؤولة عن وقوعها واقتراح سبل معالجتها وذلك لمنع حدوث مثل هذه الانحرافات في المستقبل " ² وتقسم الموازنات التخطيطية إلى أنواع متعددة حسب الزاوية التي ينظر إليها من خلالها ويمكن استخدام كل نوع لخدمة وظيفة أو أكثر من وظائف الموازنة ونبين فيما يلي أنواع الموازنات حسب التقسيمات المختلفة وماهو النوع المفضل لأغراض تقييم الأداء :

- حسب الفترة التي تغطيها : حيث تقسم إلى موازنات تخطيطية قصيرة الأجل و متوسطة الأجل وطويلة الأجل ولأغراض تقييم الأداء تستخدم الموازنات التخطيطية قصيرة الأجل (سنة واحدة) باعتبارها أكثر فعالية لما تمتاز به من الدقة النسبية في التقديرات خلال الفترة التي تغطيها الموازنة بينما يمكن استخدام الموازنة طويلة ومتوسطة الأجل لأغراض التخطيط

- حسب طبيعة النشاط الذي تغطيه الموازنة تقسم الموازنات إلى الموازنة التخطيطية التشغيلية والموازنة التخطيطية الرأسمالية و لأغراض تقييم الأداء التشغيلي تستخدم الموازنة التشغيلية لارتباطها بإعداد قائمة الدخل التقديرية وتقدير نفقات وإيرادات المشروع وبالتالي أرباحه المعبر الأساسي عن أداء المشروع.

1 عبد اللطيف , ناصر نور الدين , مرجع سبق ذكره , ص 158

2 فلوح , صافي , وميده , إبراهيم , والغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص 150

- كما تقسم حسب طبيعة المعاملات إلى موازنة عينية وموازنة مالية و موازنة نقدية " تتصف الموازنة العينية بواقعية تقديراتها ودقتها نظراً لعدم تأثرها بعامل الأسعار وتبدلات القيم النقدية " ¹ باعتبار أنها تعبر عن أهداف المنشأة وبرامجها لتحقيق الأهداف وحاجات البرامج من المستلزمات والقوى العاملة... بوحدة القياس العينية المناسبة (الوزن - الحجم). وبالتالي تعتبر أكثر فعالية لأغراض تقييم الأداء في ظل التغيرات المستمرة في الأسعار للمواد الأولية و المنتجات في ظل التغيرات في السوق

- كما تقسم حسب مستوى النشاط إلى :

. موازنات ثابتة وهي الموازنة التي توضع لمستوى واحد من النشاط لفترة زمنية محددة .

وبترتب على طريقة إعداد الموازنة الثابتة " انه إذا ما حدث واختلف مستوى التشغيل الفعلي عن المستوى الذي كان متوقعاً عند إعداد الموازنة فإن ذلك سيؤثر في صلاحية الأرقام الواردة بها لأغراض الرقابة وقياس كفاءة الأداء " ²

- الموازنة المرنة توضع هذه الموازنات لعدة مستويات مختلفة من النشاط التي يمكن توقعها في فترة الموازنة و " تشمل الموازنة المرنة مجموعة من الموازنات الثابتة "

ولأغراض تقييم الأداء تعتبر الموازنات المرنة أكثر فعالية نظراً لما تمتاز به من أنها :

تأخذ في الحسبان التغيرات المحتملة في مستوى النشاط.

إمكانية فصل الانحرافات الناتجة عن تغير مستوى النشاط عن بقية الانحرافات الأخرى الناتجة عن اختلاف الأسعار أو الكفاءة .

طريقة تقييم الأداء باستخدام الموازنات التخطيطية .

تستخدم الموازنات التخطيطية كوسيلة لتقييم الأداء من خلال مقارنة النتائج المحققة بالأهداف الموضوعة مسبقاً وتصحيح الانحرافات ومنع حدوث هذه الانحرافات مستقبلاً ولتحقيق ذلك يجب العمل على : ³

- (1) تحليل النتائج الفعلية وتفسيرها وتهيئة التقارير اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية بشأن هذه النتائج
- (2) مقارنة الأرقام الفعلية مع الأرقام المقدرة في الموازنات التخطيطية .
- (3) تحديد الانحرافات بين أرقام النشاط الفعلي والأرقام المقدرة للموازنة و البحث عن أسباب هذه الانحرافات ومعالجتها بالسرعة الممكنة .

وان هذه الانحرافات قد تعود لأسباب متعددة :

أ (الخطأ في تقديرات الموازنة أو حدوث ظروف طارئة لم تكن متوقعة عند إعداد الموازنة أو التقصير و الإهمال في التنفيذ أو سوء الائتمان .

1 فلوح , صافي ,و ميده , إبراهيم , و الغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص 152

2 مرعي , عطية عبد الحي, في المحاسبة الإدارية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وتقييم كفاءة الأداء تطبيقات باستخدام excel xp المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية , 2006, ص230

3 فلوح , صافي ,و ميده , إبراهيم , و الغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص 167

ب) ويتم معالجة الحالات الأولى بتصحيح تقديرات الموازنة أو محاولة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف آثار الظروف الطارئة إن أمكن .

ت) إما في الحالة الثالثة فتجري تسويتها بتنبيه المسؤولين وتذكيرهم بضرورة بذل أقصى الجهود لتحقيق الأهداف المخططة و في حالات الخطأ أو التقصير الجسيم أو سوء الائتمان لابد من اتخاذ الإجراءات الرادعة .

حدود الموازنات التخطيطية

هناك بعض العوامل التي قد تحد من فعالية الموازنات التخطيطية كأداة لتقييم الأداء نذكر منها :

- عند إعداد الموازنات التخطيطية هناك " بعض الأمور التي يترك تقديرها للقائم على عملية التخطيط بسبب عدم توفر المعلومات الدقيقة وبذلك فهي تخضع للتقدير الشخصي الذي يختلف بطبيعة الحال من شخص لآخر"¹ كما إن هناك صعوبة في التنبؤ في بعض الحالات وخاصة في حالة منشأة جديدة لعدم وجود سجلات تاريخية فعلية يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ بما يتوقع حدوثه مستقبلاً .
- أيضاً يجب الحذر عند تحليل الانحرافات الناجمة عن استخدام الموازنات التخطيطية بحيث يتم التمييز بين الانحرافات التشغيلية والانحرافات التخطيطية . فالانحرافات التشغيلية هي انحرافات في الأداء الفعلي عن الأداء المخطط وتستوجب معالجة القصور في الأداء .
- أما الانحرافات التخطيطية تنتج عن كون عملية التنبؤ أصلاً غير دقيقة أو غير مماثلة لما قد تحقق فعلاً بسبب تغير الظروف (مثلاً تغير الأسعار) فالانحراف ناتج عن أسباب خارجة عن قدرة وسيطرة المنشأة وهنا لابد من تعديل بنود الموازنة لتتلاءم مع الظروف الراهنة من خلال مفهوم الموازنات المرنة
- وهناك مشاكل تتعلق بحالات عدم واقعية الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها والتي أعدت الموازنة بناءً عليها وتوصلت الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى " فشل كل من الأهداف السهلة و الصعبة على حد سواء فالأولى تفشل في تحقيق الأثر التحفيزي لبذل الجهد المستهدف والثانية تؤدي إلى الشعور بالإحباط "²
- إن برامج إعداد الموازنة التقديرية قد تستغرق وقتاً طويلاً لتكون تفصيلية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إعدادها .
- كما انه في حال استخدام الموازنة التقديرية كوسيلة للاستبعاد يتولد شعور بالاستياء والإحباط وهذا بدوره يؤدي إلى قصور الأداء، لذلك يجب على الإدارة العليا مشاركة العاملين لديها في إعداد الموازنة التقديرية³.

1 اسلامبولي . مرام أديب " استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العامة في سورية , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة دمشق , 2003 .

2 عبد اللطيف , ناصر نور الدين , مرجع سبق ذكره , ص 181.

3 حسون , عتاب يوسف مرجع سبق ذكره ص 90 .

ثانياً : بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس وتقييم الأداء

إن " الطرح الكلاسيكي لتقييم الأداء يحصره في البعد المالي أو النتائج التي تظهرها الوثائق المحاسبية "¹ حيث يتم الحكم على المنشأة أنها تحقق أداءً جيداً إذا كان أداؤها المالي جيداً. ولكن " أصبحت مقاييس الأداء المالي التي استخدمت بكفاءة وفعالية في الماضي قاصرة حالياً في بيئة الأعمال الحديثة الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود مقاييس غير مالية لقياس الأداء طويل الأجل والتركيز على مسببات الأداء وليس مجرد النتائج المالية فقط ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التكامل بين المقاييس المالية وغير المالية "²

ومن أهم هذه الأدوات التي ظهرت مؤخراً بطاقة الأداء المتوازن، حيث شهدت هذه الأداة اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين ، كما حقق تطبيقها في بعض الشركات نجاحاً ملفتاً فأسلوب قياس الأداء المتوازن يساعد المنظمة على قياسها الأداء الاستراتيجي، بل و يذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يساعد في صياغة استراتيجيات المنظمة و ترجمتها إلى أهداف إستراتيجية و ترجمة هذه الأهداف إلى قياسات إستراتيجية تحقق متابعة و تقييم الإستراتيجية.

و أكثر ما يميز هذه الأداة هو أنها لا تركز على قياس البعد المالي فقط كما كان سائداً من قبل من خلال أنظمة القياس التقليدية، بل هي تحقق التوازن من خلال تركيزها على قياس أربعة أبعاد أساسية في المنظمة، و هي: البعد المالي، بعد الزبائن، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم و النمو، و هذا من شأنه أن يجنب الشركة الخطأ في تركيزها على الجوانب المالية فقط. حيث تملك "المؤسسة فرصاً أكثر لتحقيق النمو الدائم كلما ابتعدت عن منطق المؤشرات المالية كمعايير وحيدة للقياس"³

وتعد بطاقة الأداء المتوازن نظاماً شاملاً لقياس الأداء يتميز بـ⁴

1- يجمع بين المقاييس غير المالية والمقاييس المالية .

2- يربط هذه المقاييس مع إستراتيجية المنشأة .

3- يعزز بقوة نظام التغذية العكسية والتعلم

1 مزهودة ,عبد المليك, "المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوماً وقياساً " ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 8-9 مارس 2005 جامعة ورقلة نقلاً عن

Eccles R G [1999]: La manifeste de l'évaluation de la performance, in Harvard Business Review : Les systemes de mesures de la performance, éd les organisations, Paris,P4.

2 فلوح , صافي ,و ميده , إبراهيم , و الغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص 317.

3 مزهودة ,عبد المليك: المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوماً وقياساً مرجع سبق ذكره ص نقلاً عن :

Kennedy C [1996]: Toutes les réponses aux grandes questions du management, éd Maxima, Paris P190.

4 فلوح , صافي ,و ميده , إبراهيم , و الغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص 319.

مفهوم بطاقة الأداء المتوازن :

اهتم عدد من الباحثين بدراسة وتحليل وتقييم الأداء الإستراتيجي للمنظمات مما أدى إلى ظهور قياس الأداء المتوازن (BSC) على يد الباحثين Kaplan and Norton في عام 1992 ، حيث يهتم هذا المنظور الجديد بتحقيق التوازن في عمليات قياس الأداء بين مختلف الأبعاد و يأخذ بعين الاعتبار المقاييس المالية وغير المالية ويربطها بإستراتيجية المنشأة وتعرف بطاقة الأداء المتوازن :

■ بطاقة الأداء المتوازن هي : تقنية في الإدارة الإستراتيجية توفر مجموعة شاملة من المقاييس المستخدمة للاتصال وتقييم انجازات استراتيجيات ومهام المنشأة.¹

■ بطاقة الأداء المتوازن هي: أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء يهتم بترجمة إستراتيجية المنشأة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنشأة.²

وتعرف الإستراتيجية : بأنها خطط وأنشطة المنظمة التي توضع بطريقة تتضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية.³ حيث تقوم بطاقة الأداء المتوازن بترجمة إستراتيجية المنشأة (رسالتها وأهدافها طويلة الأجل) إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر و توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنشأة. ويظهر ذلك من خلال الأبعاد المختلفة لبطاقة الأداء المتوازن .

المحاور الأربعة المكونة لبطاقة الأداء المتوازن:

بطاقة الأداء المتوازن تمكن المنظمة من تقييم الأداء على نحو متكامل عن طريق ربط الأهداف المتعددة التي تسعى المنظمة لتحقيقها و ذلك بهدف تدعيم موقفها التنافسي، و يتم في البطاقة ترجمة رؤية المنظمة و استراتيجياتها إلى أهداف و مقاييس يتم تبويبها في أربعة أبعاد يقوم كل منها بتقييم الأداء من منظور مختلف، فيتم تقييم الأداء من منظور المساهمين و العملاء و العمليات التشغيلية الداخلية و التعلم و النمو.⁴

1 فلوح , صافي , وميده , إبراهيم , والغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص 320 نقلاً عن: Pineno ,Charles J ,Cristine, Curtis R, "The Balanced Scorecard; A Vision Report Card",Management Accounting Quarterly,Vo1.4issue 4,Summer 2003,p28

2 موقع المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، (2010/08/15)، علي بن سعيد القرني، قياس الأداء المتوازن: المدخل المعاصر لقياس الأداء الإستراتيجي، <http://www.hrdiscussion.com/hr6413.html>.

3 فلاح حسن الحسيني، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص: 13.

4 محمد حسن محمد عبد العظيم، دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد الواحد و العشرون، العدد الأول، يونيه 2005، ص: 26.

إذن بطاقة الأداء المتوازن نابعة من فكرة متعددة الأبعاد لقياس الأداء الكلي حيث تسمح بالقياس على مستوى أربع مجالات هي:

منظور الأداء المالي:

يركز هذا المحور على الجوانب المالية في أداء المنظمة أي كيف ننظر إلى مساهمينا ؟. و يحوي هذا المحور أهدافا مالية بحتة مثل: العائد على الاستثمار، تكلفة المنتجات، الربحية، التدفق النقدي، ويستخدم لقياس ذلك النسب المالية و الأرقام المالية المختلفة، كذلك قد تكون بعض الأرقام المالية مهمة في وقت ما مثل التدفق النقدي في أوقات العسرة، أما الشركات غير الهادفة للربح فقد يختلف الأمر ولكنها في النهاية لا بد أن تحافظ على استمرارها في أنشطتها بالمحافظة على وجود موارد كافية ويسعى هذا المنظور لتحقيق عدة أهداف منها استمرار المنشأة وزيادة الحصة السوقية ونمو المبيعات والأرباح التشغيلية ...

منظور الزبائن:

إن المنظمة تحتاج إلى أن توجه اهتمامها إلى تلبية احتياجات و رغبات عملائها لأن هؤلاء العملاء هم الذين يدفعون للمنظمة لتغطية التكاليف و تحقيق الأرباح، من خلال هذا المنظور توضع مؤشرات تعكس وضع العميل بالنسبة للمنظمة مثل : رضا الزبائن، الحصة السوقية، درجة الولاء، القدرة على الاحتفاظ بالزبون، القدرة على اجتذاب العميل، و ربحية العميل¹ ويسعى هذا المنظور لتحقيق عدة أهداف منها الدقة في مواعيد التسليم وتحسين الخدمات وتخفيض السعر / الكلفة .

منظور العمليات الداخلية:

حيث يتم قياس فعالية الأنظمة الداخلية للمؤسسة من أجل ضمان تنافسيتها، ومن أهمها نظام التجديد(البحوث، عدد براءات الاختراع، عدد المنتجات الجديدة...)، هذا بالإضافة إلى نظام الإنتاج(جودة المنتجات، مدة الإنتاج...)،. " ويحقق هذا المنظور أهدافا أربع هي تقصير زمن دورة الإنتاج وتحسين الجودة وتنمية مهارات العاملين والتطوير التكنولوجي وزيادة الإنتاجية"² ومن المقاييس المستخدمة لمراقبة أداء العمليات الداخلية هي (وقت التسليم - الكلفة - جودة العملية - مدى الحصول على شهادات الجودة ...)

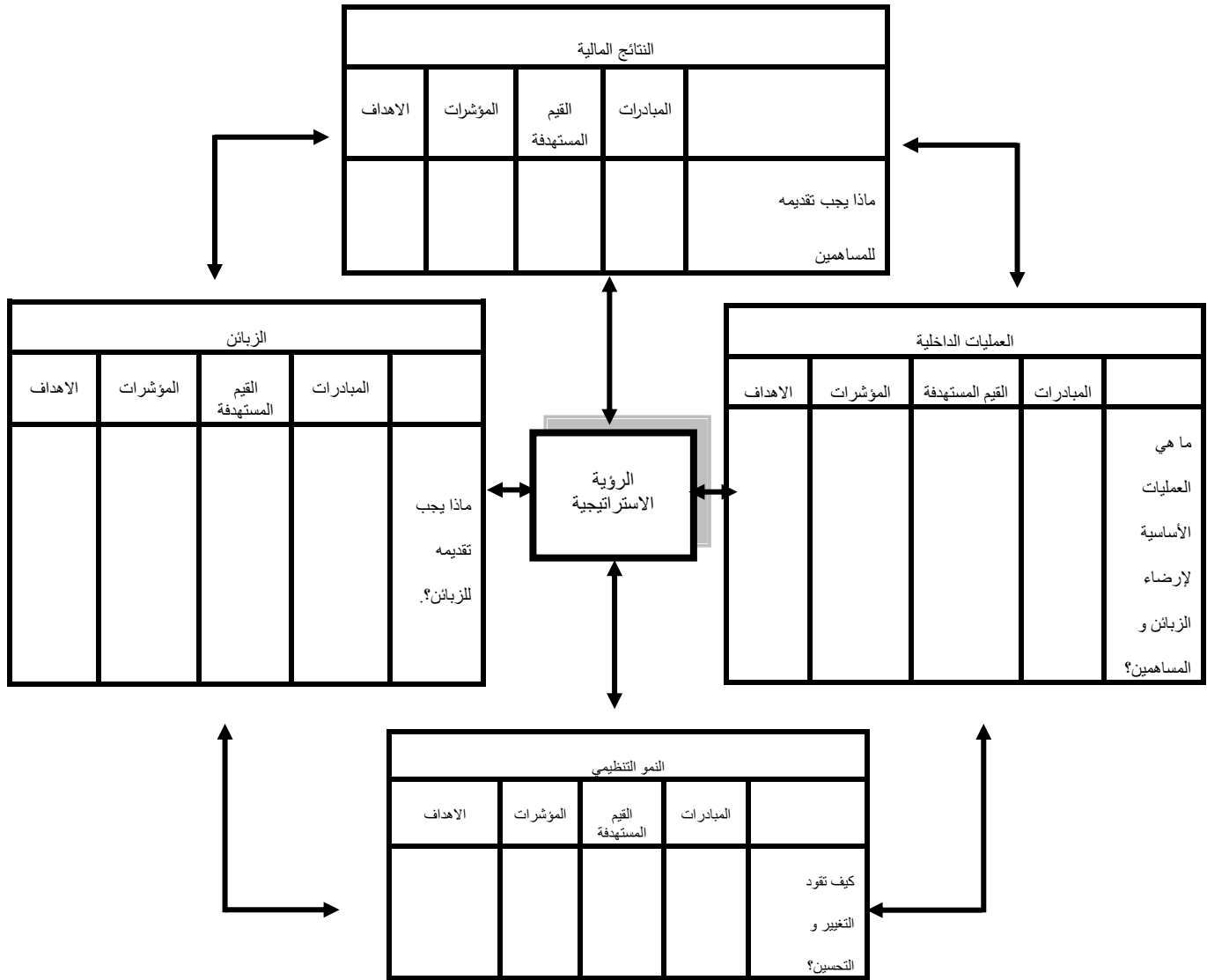
منظور التعلم و النمو :

وفقاً لهذا المنظور يكون التركيز على الأولويات التي تخلق المناخ المساعد على التغيير والإبداع والنمو ومعرفة مدى قدرة المنشأة على تحقيق التحسن المستمر فالتحسين المستمر سواء كان للأشخاص أو العمليات أو الأنظمة كلها أمور أساسية وحيوية لنجاح عمل المنشأة على المدى البعيد لان ما يحدث اليوم

1 احمد عزيز حسين، زينب نموذج استراتيجي متعدد الأبعاد لتقييم الأداء (إطار مقترح) ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني في الإدارة القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية، 6-8 نوفمبر 2001، القاهرة جمهورية مصر العربية، ص : 276.
2 فلوح , صافي , وميده , إبراهيم , والغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص323

قد لا يحدث بالشكل الكافي غداً ويحقق هذا المنظور ثلاثة أهداف هي سرعة تقديم منتجات جديدة وتحسين المنتجات الحالية وزيادة كفاءة العمليات¹

يبين الشكل التالي شكل بطاقة الاداء المتوازن



المصدر : عبد المليك مزهودة : المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوماً وقياساً مرجع سبق ذكره نقلاً عن Norton D. P et Kaplan S: les tableaux de bord outil de management stratégique in H. B. R : les Systèmes de mesure de la performance, éd Les Organisations, Paris, p222

يوضح الشكل المحاور التي يشتمل عليها كل جانب من جوانب بطاقة قياس الأداء المتوازن. ومن

خلال الشكل يمكننا عرض المصطلحات التالية²:

الجانب : أحد الركائز التي يقوم عليه أسلوب قياس الأداء المتوازن وتتمثل تلك الركائز في : الجانب المالي والعلاء والعمليات الداخلية والنمو والتعلم، ويحوي كل جانب مجموعة من الأهداف التي تصب

1 فلوح , صافي , و ميده , إبراهيم , و الغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره ص323
 2 الموقع الرسمي الأستاذ الدكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي " قياس الأداء المتوازن المدخل المعاصر لقياس الأداء الإستراتيجي " ص 10
<http://elmaghrby.com/abhathy.htm>

في اتجاه معين، والمؤشرات ، والمعايير ، والمبادرات. مثال ذلك : الجانب المالي ، وجانب العملاء ، وجانب العمليات ، وجانب الموارد البشرية ... الخ .

الأهداف :

النتائج المنشود تحقيقها ، والأهداف بشكل عام موزعة على أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتحمل نفس الأهمية الإستراتيجية ويجب أن تكون محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ومعقولة ومحددة بوقت زمني لإتمامها. مثال ذلك : زيادة نسبة رضا العملاء للخدمة المقدمة بنسبة 10% في نهاية العام الحالي .

القياسات ، المؤشرات:

تمثل المجس الذي يحدد حالة الهدف المراد تحقيقه عن طريق مقارنته بقيمة محددة سلفا. مثال ذلك : مؤشر رضا العملاء (مسح ميداني)

المعيار :

مقدار محدد يتم القياس بناء عليه لتحديد مقدار الانحراف (سلبا أو إيجابا) عن الهدف المقرر تحقيقه مع الاستعانة ببعض الألوان القياسية والتي تسهل عملية استقراء الحالة بشكل سريع. مثال ذلك : 80%.

المبادرات :

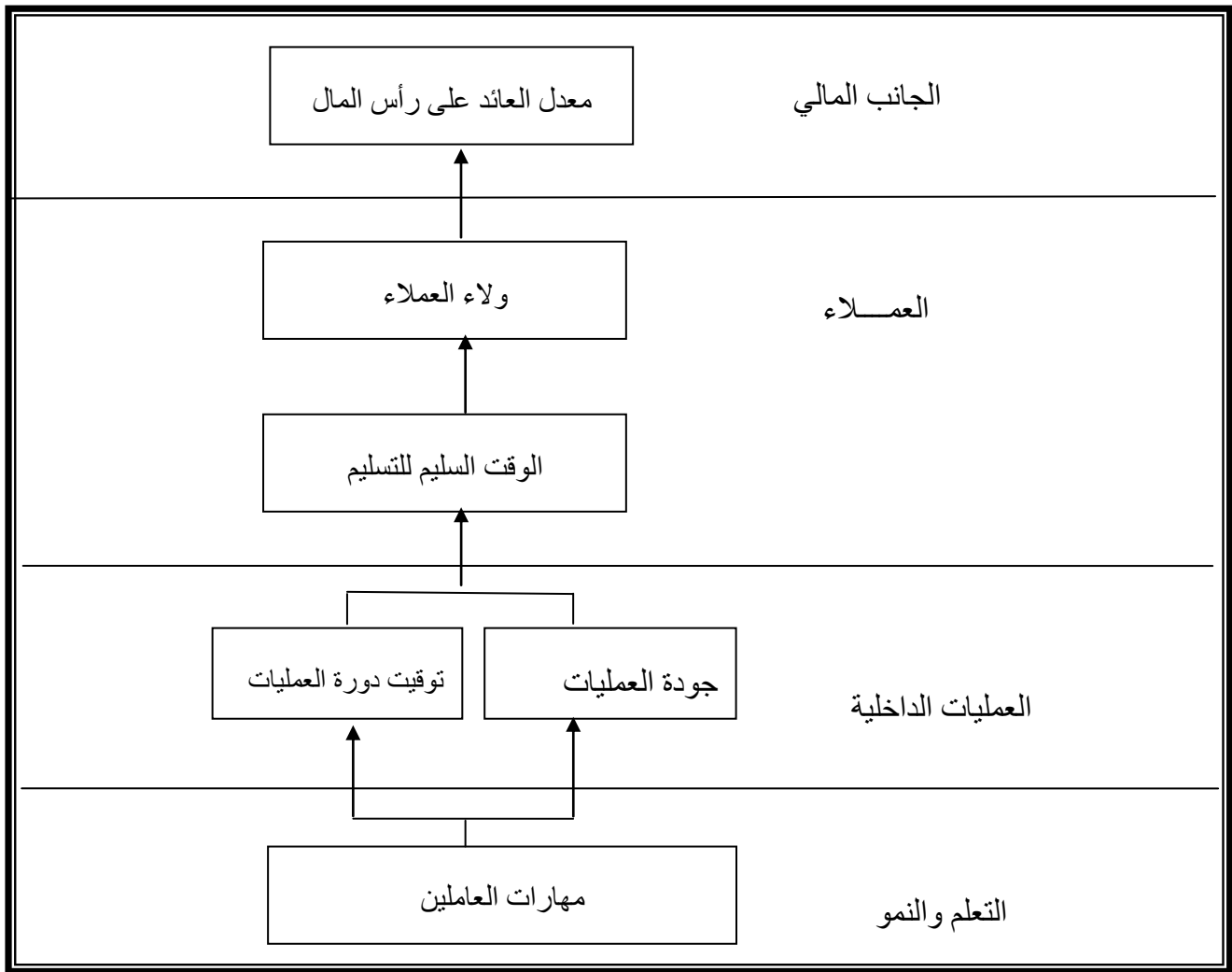
تشير المبادرات إلى المشاريع التشغيلية اللازم تنفيذها لتحقيق الهدف. مثال ذلك : فتح فروع جديدة وتوسيع مكاتب خدمات العملاء.)

وتسجل فيه المبادرات أو الأشياء التي سنقوم بها لتحقيق الهدف، مثلا قد يكون الهدف زيادة رضا العملاء عن مستوى الخدمة فيكون المؤشر هو نتيجة استطلاع للرأي تم تنفيذه بشكل ربع سنوي "مثلا"، ويقاس مدى رضا العملاء عن الخدمة المقدمة، وقد تكون هناك مبادرة مثل تحسين مظهر العاملين أو تدريب العاملين على التعامل مع العملاء أو غير ذلك.¹

العلاقة السببية في بطاقة الأداء المتوازنة:

كثير من العمليات الإستراتيجية تمثل علاقات سبب ونتيجة ، ولذا يجب أن يحقق القياس العلاقة بينهما حتى يمكن إدارتها والتأكد من صحتها. ويجب أن تتضمن العلاقة الجوانب الأربعة المكونة لبطاقة قياس الأداء المتوازن. مثال : معدل العائد على رأس المال يزيد بزيادة المبيعات للعملاء ويعكس ذلك ولاء العملاء ، إذن يتم إدراج معدل العائد في الجانب المالي والولاء في جانب العملاء ولكن كيف يتحقق الولاء؟ يتم الحصول على الولاء بتحسين وقت الخدمة للعملاء إذن ندرج الولاء ووقت الخدمة للعملاء في جانب العملاء من البطاقة ولتحقيق وقت خدمة قصيرة يجب تقليل وقت أداء العمل وإجادة العمليات الداخلية (يتم إدراجهم في العمليات الداخلية) وهذا يتم الحصول عليه بالتدريب وتنمية المهارات للموظفين (يتم إدراجهم في جانب التعلم والنمو)..

1 ناصر محمد العديلي ,بطاقة الأداء المتوازن أحدث نماذج قياس أداء الشركات وتحقيق التوازن الداخلي صحيفة الاقتصادية الإلكترونية العدد: 5551 الأثنين 24/12/1429 هـ الموافق: 22-12-2008



دور العلاقات السببية في نموذج قياس الأداء المتوازن المصدر : د. غازي ،على على ، بطاقة الأداء المتوازن كمدخل لبناء القيادة الإبداعية ، مجلة إدارة الأعمال ، جمعية إدارة الأعمال العربية ، العدد 100، مارس 2003،ص37.

تقييم الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن:

" توفر بطاقة الأداء المتوازن الإطار لاختيار مقاييس أداء متعددة التي تكمل مقاييس الأداء المالي التقليدية بمقاييس عملية لرضا الزبائن والعمليات الداخلية وأنشطة التعلم والنمو ¹ تعتبر بطاقة الأداء المتوازن تطويراً لمقاييس الأداء باتجاه إنتاج المعلومة التي تقتضيها المعطيات الأساسية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة حيث " تجمع بطاقة الأداء المتوازنة الأنواع المختلفة

1 RajivD.Banker ,Hsihui Chang,Mina J.Pizzini ,the balanced scorecard; judgmental effects of performance measures linked to strategy ,The Accounting Review, American Accounting Association Vol.79,No,1 2004 PP1

للمقاييس في رؤيا واحدة شاملة لكل عمل ومن المهم أن تصف هذه الرؤيا ما تريد الإدارة فعلاً وضعه موضع التركيز.

وتستخدم في تقييم الأداء من خلال مقارنة الأهداف بالمنجز فعلاً في كل محور من المحاور الأربعة ولا تتوقف عند تحديد الانحرافات بل تتابع لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عند وجود انحرافات عن الخطط الموضوعة.

إن تقييم الأداء في كل جانب من جوانب بطاقة الأداء المتوازن هو أحد خطوات إعدادها التي يمكننا توضيحها في الشكل وهذه الخطوات هي ¹:

(2) تحديد الرؤيا : تعكس الرؤيا بكلمات تصور لما ستكون عليه المنظمة في المستقبل وهي تساعد على صياغة الاستراتيجيات والأهداف. والرؤيا دائماً تتبع لرسالة المنظمة وهي تبين الغرض الأساسي الذي وجدت المنظمة من أجله، وقد تصدر الرؤيا من ذهن مدير المنظمة أو من قبل مجموعة ومن الضروري أن تتضمن المجموعة ممثلين لجميع أصحاب المصالح المتعاملين مع المنظمة. ومن أمثلة عبارات الرؤيا : مثلاً تقديم الخدمة الممتازة أو تقديم أفضل سلعة بأقل تكلفة .

(3) تحديد الاستراتيجيات : تصف الإستراتيجية القواعد الإجرائية والأحداث والقرارات المطلوبة للمنظمة لتطوير حالة موجودة إلى حالة مرغوبة في المستقبل أي ما هي الاستراتيجيات التي سنتبناها وما هي المجالات التي سنركز عليها، ويعتبر نموذج بطاقة الأداء المتوازن أداة لصياغة وتنفيذ إستراتيجية المنظمة، أي يعتبر النموذج أداة لترجمة الرؤيا المجردة والإستراتيجية إلى مقاييس محددة وأهداف. والمنطق الأساسي لكيفية ربط المحاور المختلفة هو:

- للنجاح مالياً لابد من تحقيق رضا زبائننا لشراء إنتاجنا، ولابد من التفوق في عمليات الأعمال الرئيسة لنصبح أكثر كفاءة .
- للحصول على رضا زبائننا لابد من التفوق في عمليات العمل، لذا لابد أن يتناسب إنتاجنا مع احتياجات زبائننا.
- لتحسين عملياتنا الداخلية لابد من التطوير والتحسين المستمر.

(4) تحديد عوامل النجاح الحرجة والمحاور : تعني هذه الخطوة الانتقال من الاستراتيجيات الموصوفة إلى مناقشة ما نحتاجه لنجاح الرؤيا والعوامل التي سيكون تأثيرها أكثر على النتيجة. بمعنى آخر يجب أن تحدد المنظمة ما هي أكثر العوامل تأثيراً على النجاح ضمن كل محور (المحاور التي ذكرناها سابقاً وترتيبهم حسب الأولوية والطريقة المناسبة للبدء بهذا الجزء من العملية هو مناقشة مجموعات التصميم، ومثال ذلك ما هي العوامل الخمسة الأكثر أهمية لإنجاز الأهداف الإستراتيجية المحددة مسبقاً .

(5) تحديد المقاييس : يتم في هذه الخطوة تحديد المقاييس الرئيسة المعنية التي سنستخدمها في عملنا لاحقاً، يجب أن نبدأ بما يسمى بالعصف الذهني بحيث لا ترفض الأفكار بل تستخدم جميعها في

1 انظر عبد اللطيف ، عبد اللطيف ، و تركمان ، حنان ، بطاقة التصويب المتوازنة كأداة لقياس الأداء ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1) 2006 ص 148- 150

العملية، وفي المرحلة النهائية نقوم بتحديد الترتيب حسب الأولوية للمقاييس التي تبدو أكثر تعلقاً ويمكن أن تُراقب والتي تسمح بالقياس.

هناك صعوبة كبيرة في إيجاد العلاقة بين السبب والنتيجة وخلق التوازن من خلال المقاييس المختلفة لذلك فإن التحسينات القصيرة الأمد لا يمكن أن تتعارض مع الأهداف الطويلة الأمد والمقاييس في المحاور المختلفة يجب أن لا تؤدي إلى تفاؤل جزئي ولكن يجب أن تدعم الرؤيا الشاملة والإستراتيجية الكلية .

(6) التقييم : لابد أن يتم وضع أهداف بالنسبة لكل مقياس مستخدم وتحتاج المنظمة لكلا الأهداف القصيرة الأمد والطويلة الأمد لكي تستطيع الاستمرار واتخاذ الفعل التصحيحي في حينه، ويجب أن تكون الأهداف الرئيسة متسقة مع الرؤيا الشاملة والإستراتيجية الإجمالية والتي لا تتعارض مع بعضها البعض .

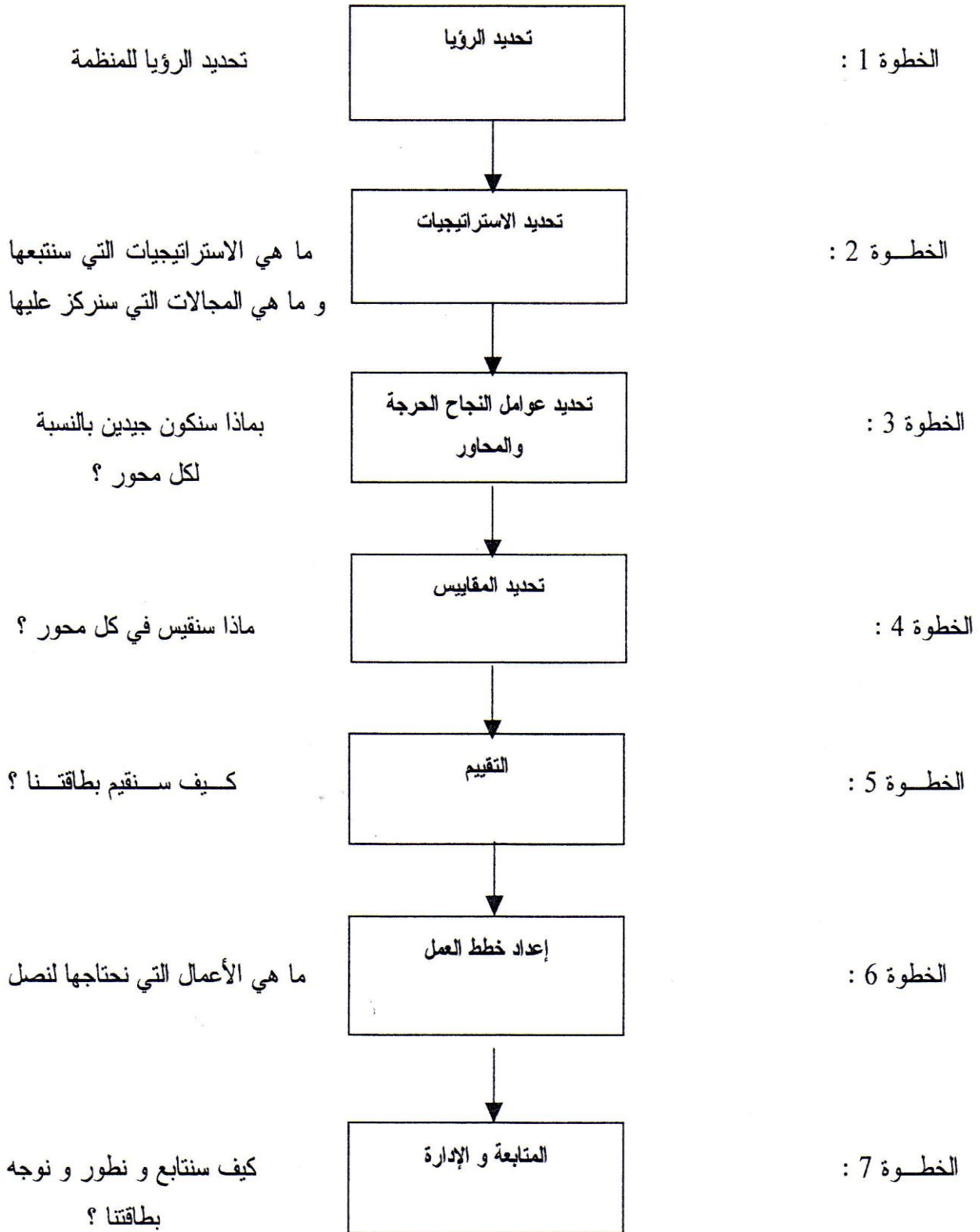
و يجب أن يتم تقييم الجوانب المختلفة المتضمنة في المحاور الرئيسة للبطاقة، وقد يتم التقييم بطرائق مختلفة وذلك تبعاً للمحور، مثلاً المحور المالي قد يتم التقييم بشكل كمي (رقمي) أو نسب مئوية، بالنسبة للعبارات المختلفة. بينما يكون التقييم أكثر صعوبة في محور الزبائن مثلاً فإن تقييم رضا الزبون وولائه يحتاج إلى استبيانات مختلفة تتضمن مجالات متعددة للتقييم.

(7) إعداد خطط العمل : لإكمال بطاقة الأداء ينبغي على إدارة المنظمة إعداد خطط عمل تتضمن تحديد الخطوات التي يجب اتخاذها لإنجاز الأهداف والرؤيا الموضوعية وأيضاً ستتضمن الأفراد المسؤولين والمدة، ويرتبط التنفيذ السليم للاستراتيجيات ضرورة الرقابة والمتابعة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عند وجود انحرافات عن الخطط الموضوعية.

(8) المتابعة والإدارة : للتأكد من سلامة تطبيق بطاقة الأداء، لابد من متابعتها بشكل مستمر للتأكد من أنها تتجزز الوظيفة المقصودة كأداة ديناميكية للإدارة ومن الضروري استخدام بطاقة الأداء لمختلف العمليات اليومية في المنظمة، لذلك يجب أن تبنى على أساس برنامج يومي لكل وحدة وستكون الرقابة على العمليات اليومية من خلال التقرير الجاري، لذلك يجب أن تتضمن خطة التطبيق قواعد وطرق مقترحة لضمان حفظ التوازن، ويجب أن تعمل المقاييس وخصوصاً للرقابة في المدى القصير بشكل مستمر .

وهنا يمكننا القول أن بطاقة الأداء تستخدم لضمان نجاح الإستراتيجية والرؤيا إضافة إلى فهم عملية بناء بطاقة الأداء، والعملية هي الطريق الفعال لإظهار إستراتيجية المنظمة والرؤيا في تعابير ملموسة، لضمان معرفة وجهة نظر المنظمة من خلال المحاور المختلفة وفي أبعاد الوقت المختلفة للتزويد بفهم مميز للعمل ككل ولغة عامة وقاعدة للمناقشة تبنى من خلال المنظمة.

يبين الشكل التالي خطوات بناء بطاقة الأداء المتوازن ¹.



¹ عبد اللطيف , عبد اللطيف , و تركمان , حنان , بطاقة التصويب المتوازنة كأداة لقياس الأداء , مرجع سبق ذكره ص 149 نقلاً عن:
Balanced Scorecard, , [http : // WWW qpronline. com](http://WWW.qpronline.com)

مزايا التطبيق الناجح لبطاقات الأداء المتوازن :

إن بطاقة الأداء المتوازن هي من الأدوات الإستراتيجية الحديثة لقياس وتقييم الأداء بشكل شامل متضمنة القياسات المالية وغير المالية من خلال المحاور الرئيسية للأداء في المنظمة. تتضمن بطاقة التصويب المتوازنة عدة أنواع مختلفة للتوازن منها التوازن بين المدى القصير والطويل، والتوازن بين الأجزاء المختلفة لبطاقة التصويب وبين محورين وهما كيف نرى أنفسنا وكيف يراها الآخرون، وبين تغير القياس والحالة في وقت معين و تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بنجاح يحقق العديد من المنافع للمنشأة التي تؤدي بشكل عام إلى تحسن أدائها نذكر منها ¹:

- (1) زيادة الهوامش والعوائد المالية نتيجة لتحسين الخدمة .
- (2) تمييز مواطن النجاح في المنشأة
- (3) تمييز ما إذا كانت المنشأة تقابل متطلبات العميل .
- (4) الإسهام في صياغة وتطبيق وتحديث الإستراتيجية التنظيمية
- (5) تحسين الاتصال داخل المنشأة
- (6) تحسين الربط بين أهداف وإستراتيجية المنشأة ككل بالأهداف الفرعية المستقلة
- (7) ربط الخطط التشغيلية السنوية أو قصيرة الأجل بالإستراتيجية طويلة الأجل
- (8) ربط مقاييس تقييم الأداء بالإستراتيجية طويلة الأجل
- (9) تحديد مواقع المشاكل وأماكن الهدر الضياع وأين تكمن ضرورة عملية التحسين
- (10) التأكد من أن القرارات المتخذة اعتمدت وفقاً للواقع وحقيقة الوضع وليس على الافتراض أو العواطف أو التخمين
- (11) إظهار ما إذا كان التحسين المخطط له قد تم تنفيذه بالفعل .
- (12) تسمح لمقاييس الأداء والتغذية العكسية والتعليم وتحسين الجودة بأن تكون عناصر أساسية لجهود المنشأة

وأخيراً يمكن استخدام هذه التقنية في كلا القطاعين العام والخاص مع الأخذ بالاعتبار طبيعة وظروف كل منها للاستفادة من مزاياها كأداة لقياس وتقييم الأداء بشكل شامل لمختلف أجزاء المنظمة في وقت واحد ووسيلة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لها

1 فلوح , صافي , وميده , إبراهيم , والغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " مرجع سبق ذكره , ص 325

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية على شركة مصفاة بانياس

يتناول هذا الفصل دراسة القوائم المالية لشركة مصفاة بانياس لعامي 2008 و 2009 وبيان مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في قياس الربح و في إعداد وعرض قائمتي الدخل و المركز المالي ثم سيتم دراسة بعض السياسات المحاسبية و الإنتاجية و المالية وبيان أثرها على رقم الربح كما سيتم إجراء تحليل لربحية الشركة وتفسيرها ومدى تعبيرها عن القوة الإيرادية للشركة ومقارنتها بنتائج دراسة المؤشرات الكمية والموازنات التخطيطية وتحليل النتائج التي يتم التوصل إليها .

ويتم هذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: شركة مصفاة بانياس وقوائمها المالية .

المبحث الثاني : التحليل المالي و تحليل الربحية في الشركة كأداة لتقييم الأداء .

المبحث الثالث : المؤشرات الكمية والموازنات التخطيطية كأدوات لتقييم الأداء .

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات .

المبحث الأول

شركة مصفاة بانياس وقوائمها المالية .

مقدمة 1

- **تقع** شركة مصفاة بانياس على الساحل الغربي للبحر الأبيض المتوسط , شمالي مدينة بانياس وهي شركة عامة , أحدثت بالمرسوم رقم/1035/ لعام 1975 , وبدء بناؤها في 1975/3/8 من قبل شركة Industrial Export الرومانية واستلمت استلاماً مؤقتاً بتاريخ 1982/3/1.
- ورأسمالها الاسمي/1 500 / مليون ليرة سورية ويتكون رأسمال الشركة من :
أ / الأموال التي تخصصها الدولة.
ب / صافي قيمة الموجودات الثابتة والاستثمارات .
ج / 25 % من الأرباح السنوية التي تحققها الشركة لحين تغطية رأس المال بالكامل .
- بلغ رصيد رأس المال د / 211 / : في 2009/12/31 مبلغ / 1,500,000,000 / ل.س ويتضمن : رأس المال غير المدفوع د / 2112 / و قيمته مبلغ / 1,500,000,000 / ل.س يمثل رأس المال الاسمي للشركة المصدر بالمرسوم رقم / 1035 / لعام 1975 المتضمن إحداث شركة مصفاة بانياس وهو غير مسدد حتى تاريخه علماً " أن تمويل إنشاء الشركة وتغطية موجوداتها الثابتة تمت بقروض من صندوق الدين العام بفائدة مقدارها 9% سنوياً.
- وستتم معالجة رأس المال وفقاً لأحكام القانون رقم/22/ لعام 2003 القاضي ((باعتبار القروض الممنوحة من صندوق الدين العام للشركات لغاية 2002/12/31 لقاء تمويل اعتمادات المشاريع الاستثمارية وتسديدات صندوق الدين العام لأقساط فوائد القروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية المعقودة لصالح تلك الجهات تمويلاً نهائياً وتغطية لرؤوس أموالها الاسمية))
- بلغت استثمارات الشركة تنفيذاً " للخطة د / 214 / في 2009/12/31 مبلغ / 7,425,265,173 / ل.س
- تقوم الشركة بموجب مرسوم إحداثها بالأنشطة والمهام التالية :
 1. تكرير النفط الخام .
 2. إنتاج المشتقات النفطية لتأمين حاجة السوق المحلية وتسويق الفائض منها .
 3. شراء النفط الخام اللازم لهذه المصفاة .
 4. إنشاء رصيف بحري و خطوط و مرابط بحرية لتصدير المنتجات النفطية

1 المصدر : المجموعة الإحصائية للشركة و النظام الداخلي للشركة ومجموعة القوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها الشركة

• صممت المصفاة لتكرير مزائج مختلفة من النفط الخام :

- مزائج النفط السوري الخفيف والثقيل .
- أو 80 % وزنا نفط كركوك و 20 % وزنا نفط سوري ثقيل،
- أو 50 % نفط عربي خفيف و 50 % نفط سوري ثقيل.

الهيكل التنظيمي لشركة مصفاة بانياس :

يتولى قيادة الشركة وإدارتها بموجب القوانين والأنظمة النافذة وكل في اختصاصه :

1. اللجنة الإدارية.
 2. المدير العام .
 3. معاون المدير العام .
 4. مديرو المديریات.
- ويشرف على عمل الشركة : المؤسسة العامة للتكرير .

العلاقات داخل الوحدة :

- اعتماد مبدأ وحدة القيادة والأمر والتسلسل الوظيفي .
- الأخذ بمبدأ العمل الجماعي والمسؤولية الفردية من خلال تكامل مهام ومسؤوليات وحدات العمل .
- التنسيق والانسجام الإيجابي بين جميع المديریات والأقسام والدوائر و ما يتبعها من تقسيمات هيكلية و مكانية و زمنية.
- المراقبة والمحاسبة وفقا لمعايير أداء نظامية ومعلومة ، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب دون أي تمييز بالمعاملة .

العلاقات الخارجية للوحدة :

- تكاملية سواء مع الوحدات التي تؤمن لها مدخلات التكرير أو مع الوحدات التي تستجر منها المنتجات النفطية من خلال الخطط السنوية لهذه الوحدات من جهة ومن خلال الاجتماعات الدورية لهذه الوحدات برئاسة الوزير المختص .
- كما تسعى الوحدة إلى تطوير علاقات إيجابية مع الغير بهدف :
- . تحقيق مصالح الشركة .
- . المحافظة على علاقات طيبة بالمجتمع والجهات الوصائية والمنظمات والهيئات ووسائل الإعلام وجهات القطاع العام والخاص والمشارك.

البيئة التشريعية التي تعمل ضمنها شركة مصفاة بانياس

- المرسوم رقم/1035/ تاريخ 1975/7/3 ، وهو المرسوم الذي أحدثت بموجبه مصفاة بانياس، وينظم أنشطتها .

- القانون رقم /2/ لعام 2004 الخاص بالمؤسسات والشركات العامة ، ويتناول :
 - مبادئ وأسس الإدارة في الشركة .
 - قيادة وإدارة الشركة .
 - موازنة و خطة الشركة .
 - العلاقة مع باقي الجهات العامة .
- القانون رقم / 50/ لعام 2004 : وينظم هذا القانون العلاقات بين الجهة العامة والعاملين لديها وكافة القواعد المتعلقة بشؤون العاملين في الدولة .
- القانون رقم /51/ لعام 2004 : المتضمن نظام العقود والمبيعات الموحد .
- المرسوم 450 لعام 2004 : المتضمن دفتر الشروط العامة لنظام العقود الموحد .
- الأنظمة المرعية المطبقة في الشركة السورية للنفط (فيما يتعلق بشؤون العاملين واستخدامهم) ولحين صدور نظامها الداخلي.
- النظام المالي الصادر بالمرسوم التنظيمي /489/ لعام 2007 .
- أحكام النظام المحاسبي ودليل الحسابات الصادر بالمرسوم 490 لعام 2007 والذي تم العمل بموجبه بدءاً من 2009/1/1 وقبله كان يتم العمل بالنظام المحاسبي الموحد الصادر بالمرسوم التنظيمي /287/ لعام 1978 حتى 2008/12/31 .

القوائم المالية في شركة مصفاة بانياس

أولاً : الحسابات الختامية في شركة مصفاة بانياس لعام 2008

حتى نهاية عام 2008 كانت الشركة تعتمد أحكام النظام المحاسبي الصادر بالمرسوم التنظيمي 287 لعام 1978 حيث كانت الشركة تعد مجموعة من الحسابات منها د / التشغيل و د/ المتاجرة ود / أرباح وخسائر و الميزانية .

و الشكل العام لهذه الحسابات أنها لم تأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية في القياس والإفصاح كما أنها معدة بشكل حسابات وليس قوائم .

وتم اعتماد نظام محاسبة التكاليف في توزيع تكاليف المنتجات على د /التشغيل لحساب تكلفة الصنع.

نورد فيما يلي الحسابات الأساسية التي أعدتها الشركة في عام 2008 (تم اعتماد القيم الإجمالية من قبل الباحث بدون تفصيل الحساب لان الهدف هو إظهار الشكل العام لهذه الحسابات) .

- الميزانية العامة

بالنسبة للميزانية العامة فقد تم إعدادها وفق نظام الحساب وبما يتناسب مع متطلبات النظام المحاسبي الموحد فمثلاً ظهرت الموجودات الثابتة بقيمتها الدفترية في طرف الأصول وظهر مجمع الاهتلاكات في طرف الالتزامات .

ويهدف إظهار الشكل العام للميزانية سوف نستعرض الميزانية العامة بالحسابات الرئيسية مع إهمال التفصيل بالنسبة للحسابات الفرعية و المساعدة

الميزانية العامة في 2008/12/31¹

المبالغ بالليرات السورية	اسم الحساب	المبالغ بالليرات السورية	اسم الحساب
9269451858	موجودات ثابتة	8085266734	رأس المال
2152984116	مشروعات تحت التنفيذ	2891437237	الاحتياطات
21156167641	المخازن	5994346581	إهتلاكات
388734631453	مدينون	1711359687	المؤونات
17977514986	حسابات مدينة مختلفة	2115115946	قروض طويلة الأجل
7735744567	أموال جاهزة	421661015253	الدائنون
29390	حسابات نظامية مدينة	4567953183	حسابات دائنة مختلفة
		29390	حسابات نظامية دائنة
447026524011	المجموع	447026524011	المجموع

1 المصدر تقرير الحسابات الختامية والميزانية العامة لشركة مصفاة بانياس لعام 2008

2- د / التشغيل : الهدف من إعدادة هو حساب تكلفة الصنع

د / التشغيل في 2008/12/31¹

اسم الحساب	مبالغ إجمالية	اسم الحساب	مبالغ إجمالية
رصيد أول المدة إنتاج غير تام	2826294537	رصيد أول المدة إنتاج غير تام	300161534
		مراقبة مراكز الإنتاج	228267027483
		مراقبة مراكز الخدمات الإنتاجية	8562541467
تكلفة الصنع	235303435947		
المجموع	238129730484	المجموع	238129730484

حيث تظهر تكلفة الصنع = رصيد أول المدة إنتاج غير تام + مراقبة مراكز الإنتاج + مراقبة مراكز خدمات إنتاجية - رصيد آخر المدة إنتاج غير تام
وقد ظهرت تكلفة الصنع = 235303435947 ل.س .

2- ح / المتاجرة يتم إعدادة ليظهر نتيجة العمليات التجارية كما يلي :

ح/ المتاجرة في 2008/12/31²

اسم الحساب	مبالغ إجمالية	اسم الحساب	مبالغ إجمالية
رصيد أول المدة إنتاج تام	9183452311	رصيد أول المدة إنتاج تام	6126802835
صافي مبيعات إنتاج تام	227199020070	تكلفة الصنع	235303435947
إيرادات تشغيل للغير			
خدمات مباحة	4515804		
مجمل الخسارة	5043250597	مجمل الربح	
المجموع	241430238782	المجموع	241430238782
		مجمل الخسارة	5043250597
		مراقبة الخدمات التسويقية	13602507
الخسارة التجارية	5056853104	الربح التجاري	
المجموع	5056853104	المجموع	5056853104

1 المصدر تقرير الحسابات الختامية الميزانية العامة لشركة مصفاة بانياس لعام 2008 .
2 المصدر تقرير الحسابات الختامية والميزانية العامة لشركة مصفاة بانياس لعام 2008.

الربح (الخسارة التجارية) = (رصيد آخر المدة إنتاج تام + صافي المبيعات إنتاج تام + إيرادات أخرى) - (رصيد أول المدة إنتاج تام + تكلفة الصنع + مراقبة الخدمات التسويقية)
وقد أظهر خسارة = 5056852104 ل.س

3- حساب أرباح وخسائر : يتم إعداده لإظهار نتيجة العام من ربح أو خسارة

ح / أرباح وخسائر في 2008/12/31¹

مبالغ إجمالية	اسم الحساب	مبالغ إجمالية	اسم الحساب
5056853104	الخسارة التجارية	3412535624	إيرادات تحويلية
156479939	مراقبة المراكز الإدارية		
1515828721	المصروفات التجارية الجارية		
		3316626140	خسارة عام 2008
6729161764	المجموع	6729161764	المجموع

نتيجة العام = مجموع إيرادات تحويلية - (خسارة تجارية + مراقبة مراكز إدارية + المصروفات التجارية الجارية)

وقد أظهر خسارة بمقدار 3 316 626 140 ل.س ولن يتم التوسع في البحث في أسباب الخسارة في عام 2008 وهل كانت ناتجة عن أداء الشركة أم هي مخسرة وسوف يتم توضيح ذلك فيما يتعلق بعام 2009 .

(ملاحظة تم عرض رقم الخسارة بعد إلغاء الفوائد المدينة والدائنة بين الشركات النفطية الرقم الأصلي للخسارة هو 5322868904 ل.س الفوائد الدائنة مبلغ 21394325192 ل.س منها 19372653313 ل.س فوائد على شركات نفطية والفوائد المدينة على الشركات النفطية 21378896077 ل.س وبعد إلغاء هذه الفوائد بين الشركات النفطية أصبح رقم الخسارة 3316626140 ل.س)

بشكل عام فإن الحسابات الختامية لا تلبي متطلبات معايير المحاسبة الدولية لا من ناحية الإعداد ولا من ناحية العرض كما أن فائدتها في الحكم على أداء المشروع ومركزه المالي محدودة فهي مثلاً لم تتضمن سنة مقارنة وذلك بسبب طبيعة إعدادها كحساب وليس كقائمة .

1 المصدر تقرير الحسابات الختامية والميزانية العامة لشركة مصفاة بانياس لعام 2008

ثانياً- النظام المحاسبي : القياس و العرض والإفصاح في القوائم المالية في شركة مصفاة بانياس لعام 2009 :

ابتدأ من 2009/1/1 بدأت شركة مصفاة بانياس بتطبيق النظام المحاسبي الأساسي الصادر بالمرسوم 490/ تاريخ 2007/12/26

وقد تضمنت المادة /8/ من المرسوم (تجري التسويات المحاسبية قبل إعداد الحسابات و القوائم المالية الختامية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وبما لا يتعارض مع القوانين و الأنظمة النافذة ويراعى في ذلك بصورة خاصة مايلي :

- 1) تحميل الدورة المالية جميع ما يخصها من الأعباء ويسجل في قيودها جميع ما يخصها من الإيرادات طبقاً لقواعد الاستحقاق .
- 2) تنظيم قائمة المركز المالي بالشكل الذي تعبر فيه بوضوح عن حقيقة المركز المالي في تاريخ إعدادها وتنظم القوائم المالية بالشكل الذي يظهر نتائج أعمالها على الوجه الصحيح) .
- أما القوائم المالية المطلوبة في المادة /6/ من النظام المحاسبي الأساسي فهي ¹ :

- قائمة التشغيل و الإنتاج .

- قائمة الدخل .

- قائمة توزيع الأرباح .

- قائمة التغير في حقوق الملكية .

- قائمة المركز المالي .

- قائمة التدفقات النقدية .

مما سبق يفترض أن تكون عملية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية و القوائم المالية التي تعدها المنشأة محل الدراسة ملبية لمتطلبات المعايير الدولية في هذا المجال .

وسوف نستعرض قائمة التشغيل و الإنتاج وقائمة الدخل و قائمة المركز المالي المعدة في الشركة عن الفترة المنتهية بتاريخ 2009/12/31 .

1) قائمة التشغيل و الإنتاج : تعد هذه القائمة في الشركات والمنشأة الصناعية وتهدف إلى الوصول إلى تكلفة الإنتاج المباع وتعد بناءً على نظام التكاليف المستخدم في الشركة .

كما نصت المادة /7/ من النظام المحاسبي الأساسي : تقوم الجهة الاقتصادية والتي تقتضي طبيعة عملها تطبيق نظام محاسبة التكاليف بالاستمرار بنظام محاسبة التكاليف المطبق لديها أو تعديله وفقاً لما تراه مناسباً وبما لا يتعارض مع أحكام هذا النظام مراعية في ذلك معايير المحاسبة الدولية .

1 النظام المحاسبي الأساسي الصادر بالمرسوم 490/ تاريخ 2007/12/26 .

قائمة التشغيل والإنتاج في شركة مصفاة بانياس في 31-12-2009¹

المبالغ				البيان
سنة المقارنة 2008		السنة الحالية 2009		
كلي	جزئي	كلي	جزئي	
				تكلفة الصنع :
	234903718954		151162157196	نصيب الإنتاج من المستلزمات السلعية
	1312015019		1287525623	نصيب الإنتاج من الرواتب والأجور
	78067755		51966704	نصيب الإنتاج من المستلزمات الخدمية
	3502154			نصيب الإنتاج من باقي المصروفات
	532265068		340902959	نصيب الإنتاج من الاهتلاكات
236829568950		152842552482		تكلفة الصنع :
				يضاف:
	1300161534		2826294537	إنتاج تحت الصنع أول المدة
				يطرح:
	2826294537		1262928792	إنتاج تحت الصنع آخر المدة
235303435947		154405918227		تكلفة الإنتاج التام خلال العام
				يضاف:
	6126802836		9183452311	إنتاج تام أول المدة
				يطرح:
	9183452312		4558516264	إنتاج تام آخر المدة
232246786471		159030854274		تكلفة الإنتاج المباع

ومن دراسة هذه القائمة وتقارير التكاليف الداخلية يتبين :

- تم إعداد هذه القائمة بشكل مقارن مع العام السابق .

- إن مخزون 1/1 ظهر بالكلفة لكافة أنواع المخزون بالرغم من أن صافي القيمة القابلة للتحقق كانت أقل من الكلفة بكثير .

- تم احتساب تكلفة الصنع عن طريق تحميل الإنتاج²:

- 100% من قيمة المستلزمات السلعية (نفط خام - وباقي المستلزمات)

- حساب مراقبة 5/6/ لحساب نصيب الإنتاج للرواتب والأجور والمستلزمات الخدمية والاهتلاكات

- إن نصيب الإنتاج من المستلزمات السلعية عبارة عن³:

- مبلغ : 144956253784 ل.س نفط خام (تم تقييمه بالكلفة وفق متوسط الكلفة لإدخالات 2009

1 مصفاة بانياس، مديرية الحسابات تقرير الميزانية والحسابات الختامية لعام 2009

2 مصفاة بانياس، مديرية الحسابات تقرير التكاليف لعام 2009

3 مصفاة بانياس، مديرية الحسابات تقرير الميزانية والحسابات الختامية لعام 2009

(2) قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009-12-31

108

تابع قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/12/31

البيان		المبالغ	
		السنة الحالية 2009	سنة المقارنة 2008
		كلي	جزئي
		كلي	جزئي
يضاف الإيرادات الرأسمالية والتمويلية:			
أرباح رأسمالية	9424348		385000
إيرادات سنوات سابقة	4910237		61284225
الفوائد الدائنة	31941877645		21332655967
إجمالي الإيرادات الرأسمالية والتمويلية		31956212230	21394325192
يطرح الخسائر والمصاريف التمويلية:			
فوائد مدينة	33501666136		21378896077
خسائر رأسمالية			289415
مصروفات سنوات سابقة	6999451		2976054
مؤونة هبوط أسعار المشتقات النفطية			1507506150
مصاريف متنوعة	11136208		
إجمالي الخسائر والمصاريف التمويلية	33519801795		22889667696
صافي الربح القابل للتوزيع أو الخسارة		10630803705-	5322868904-

العرض و الإفصاح

بدراسة قائمة الدخل المعدة في شركة مصفاة بانياس يتبين :

- تم إعداد قائمة الدخل بشكل مقارن مع العام السابق .
- لم يتم حساب مجمل الربح وإنما حسب الربح التجاري الذي ضم المصاريف التسويقية .
- كما إن صافي الربح التشغيلي ضم إيرادات أخرى لا ترتبط بالنشاط الأساسي .
- تم تفصيل أكثر من بند من بنود قائمة الدخل مع عدم مراعاة الأهمية النسبية فقد تم عرض تفصيلي لبنود لم تشكل أكثر من 0.005% من المبيعات وكان يفضل عرض تلك التفصيلات في الإيضاحات المرفقة وليس في صلب قائمة الدخل .

(3) قائمة المركز المالي في 2009-12-31

إن الميزانية معدة بشكل قائمة مقارنة مع العام السابق وقد أظهرت الأصول وقيمتها الصافية كما تم ترتيب الموجودات والمطالب حسب درجة السيولة ولم يتم تصنيف الموجودات كموجودات ثابتة وموجودات متداولة ولم يتم تصنيف المطالب كمطالب ثابتة ومتداولة وتظهر قائمة المركز المالي المقارنة لعام 2009 كمايلي¹:

1 مصفاة بانياس ,مديرية الحسابات , التقارير الختامية والميزانيات لعام 2009

شركة مصفاة بانياس قائمة المركز المالي في 31-12-2009

المبالغ			المبالغ			اسم الحساب
سنة المقارنة 2008			السنة الحالية 2009			
إجمالي	كلي	جزئي	إجمالي	كلي	جزئي	
3275105277			3183098685			الاصول طويلة الاجل
		34658799			34658799	اراضي
		1100596444			1162075012	مباني وانشاءات ومرافق وطرق
		4295689194			4612029023	الات ومعدات
		345666496			340838508	وسائل نقل وانتقال
		38382914			39127791	عدد وادوات وقوالب
		78900359			84044298	اثاث ومعدات مكاتب واجهزة حاسوبية
		3012939023			3353737265	يطرح مجمع الاهلاك
						مخصص انخفاض قيمة الاصول
	2880955183			2919036166		صافي الاصول
		3374325572			3385117877	الاصول غير الملموسة
		1232080				الموجودات الثابتة المعنوية
		2981407558			3121055358	يطرح مجمع الاهلاك
	394150094			264062519		صافي الاصول غير الملموسة
2152984116			2464817788			مشروعات تحت التنفيذ
		2152984116			2464817788	انفاق استثماري
21156167641			13501627453			المخزون
	7125131172			5788924174		مخزن المواد والموجودات المختلفة
		5145549008			3453209183	مخزن الخامات الرئيسية
		265057576			332920281	مخزن الخامات المساعدة
		5258658			5924118	مخزن الوقود والزيوت
		1546640577			1749421861	مخزن قطع الغيار والعدد والادوات الصغيرة
		294537			359153	مخزن المخلفات
		73448207			70550692	مخزن مواد البناء
		88882609			176538886	مخزن الموجودات المختلفة
	2826294537			1262928792		انتاج غير تام
		2226960878			979851302	انتاج تحت الصنع
		599333659			283077490	انتاج نصف مصنوع
	9183452311			4558516264		انتاج تام
	2021289621			1891258223		اعتمادات لشراء المواد والبضائع
		1979221338			1850251506	اعتمادات لشراء المواد والبضائع
		42068283			41006717	مصاريف اعتمادات لشراء المواد والبضائع
388734631453			328564085645			المدينون
		388368847176			328317491453	مدينون تجاريون
		365784277			246594192	سلف وتأمينات قصيرة الاجل
17977514986			25910910528	0		حسابات مدينة اخرى
				مدین (373860)		العجز المرحل
		3316626140			10630803705	العجز الحالي
		1500000000			1500000000	مدینو اقساط رأس المال
		12698976255			13190537295	حساب الدين العام لدى المنشأة
		85123889			94703986	مصرفات مدفوعة مقدماً
		376788702			495239402	حسابات مدينة مختلفة
7735744567			7482161506			النقدية ومعادل النقدية
	1056					الصندوق
	7735459459			6782142148		مصرف حساب جاري
		7735392213			6782074892	مصرف نشاط جاري
		67246			67256	مصرف نشاط استثماري
	284052			19358		سلف دائمة
				700000000		اوراق تجارية برسم التحصيل
29390						حسابات نظامية مختلفة
441032177430			381106701605			مجموع الاصول

تابع شركة مصفاة بانياس قائمة المركز المالي في 31-12-2009

المبالغ			المبالغ			اسم الحساب
سنة المقارنة 2008			السنة الحالية 2009			
إجمالي	كلي	جزئي	إجمالي	كلي	جزئي	
10976703971			11807919269			حقوق الملكية
	1500000000			1500000000		رأس المال
		1500000000			1500000000	رأس المال غير المدفوع
	2891437237		2882654096			احتياطات
		1825945011		1825945011		احتياطي قانوني
		1065492226		1056709085		احتياطي ارتفاع اسعار الاصول الثابتة
						الأرباح المرحلة
	2891437237		2882654096			المجموع
	6585266734		7425265173			استثمارات الشركة تنفيذاً للخطة
425487490886			366492070116			الالتزامات
	1711359687		203853537			المخصصات
		203853537			203853537	مخصص ضريبة ريع رؤوس الاموال المتداولة
		1507506150				مخصص مؤونة هبوط اسعار المشتقات النفطية
	2115115946		2115116446			التزامات طويلة الاجل
		1967907511		1967908011		قروض محلية
		147208435		147208435		قروض خارجية
						التزامات اخرى طويلة الاجل
	421661015253		364173100133			الحسابات الدائنة
		421075660717			363363629715	موردون
		79461932			79461932	اوراق دفع
		62436662			58638052	تأمينات للغير
		92029666-			-202216300	الدوائر المالية
		165963864			492663598	الامانات الجمركية
		8297264			7844012	مؤسسات التأمين الاجتماعي والتقاعد
		314240820			314240820	دائنو توزيع الارباح
		46983660			58838304	حسابات دائنة اخرى
3545081652			2132278088			حسابات دائنة مختلفة
	3545081652		2132278088			المصروفات المستحقة و غير المقبوضة
29390						حسابات نظامية دائنة
1022871531			674434132			حساب الدين العام لدى المنشأة
441032177430			381106701605			المجموع

المبحث الثاني

التحليل المالي و تحليل الربحية في شركة مصفاة بانياس كأداة لتقييم الأداء .

التحليل المالي :

لابد قبل المباشرة بإجراءات تحليل الربحية من إعداد قائمة الدخل بطريقة مناسبة للتحليل بحيث تظهر

- مجمل الربح .

- صافي الربح التشغيلي .

- صافي الربح قبل الفوائد والضرائب .

- الربح بعد الفوائد والضرائب .

كما لابد من إعادة تجميع وتبويب بعض البنود لأن القائمة معدة وفق أحكام النظام المحاسبي ولا تلبي متطلبات التحليل ويتم تنفيذ ذلك لقائمة الدخل لعامي 2008 -2009 وتم القيام بالإجراءات التالية :

1- تبويب البنود حسب وظيفتها :

- تبويب المصاريف التسويقية مع بعضها .

- تبويب المصاريف الإدارية مع بعضها .

- تبويب عناصر إيرادات متنوعة مع بعضها .

- تبويب عناصر مصاريف أخرى مع بعضها .

2- تجميع البنود حسب وظيفتها وحسب مبدأ الأهمية النسبية حيث سيتم تجميع البنود إلى إن تشكل 1% من صافي المبيعات وهذا يؤدي إلى :

- تجميع كافة المصاريف الإدارية مع بعضها .

- تجميع كافة المصاريف التسويقية مع بعضها .

- تجميع كافة الإيرادات متنوعة مع بعضها ماعدا بند الفوائد الدائنة .

تجميع كافة المصاريف الأخرى مع بعضها ماعدا بند الفوائد المدينة .

3- توحيد طريقة عرض البنود في عامي 2008 -2009 .

في عام 2008 تم حسم قيمة نقل إنتاج تام من المبيعات عند حساب صافي المبيعات بينما في عام 2009 وحسب مقتضيات النظام المحاسبي الموحد تم عرضه بشكل منفصل وبالتالي سيتم عرض صافي المبيعات في عام 2009 مطروحا منها نقل إنتاج تام لتوحيد المقارنة بالتالي تظهر صافي المبيعات بالقيمة الصافية = صافي المبيعات 2009 - نقل إنتاج تام

$$= 148\ 688\ 675\ 480 - 201\ 971\ 896 = 148\ 486\ 703\ 584 \text{ ل.س.}$$

ث) سيتم دمج قائمة التشغيل مع قائمة الدخل لإظهار عناصر تكلفة الإنتاج المباع وإظهار الأهمية النسبية لهذه البنود كون بنودها تشكل معظم التكاليف .

ج) وبالتالي قام الباحث بأعداد قائمة الدخل المقارنة كمايلي :

قائمة الدخل المقارنة

2008		2009		
كلي	جزئي	كلي	جزئي	
227199020070		148486703584		صافي مبيعات الإنتاج التام
232246786471-		159030854274-		تكلفة الإنتاج المباع
	234903718954-		151162157196-	- المستلزمات السلعية
	1312015019-		1287525623-	- ن . أ. الرواتب والأجور
	78067755-		51966704-	- ن . أ. المستلزمات الخدمية
	3502154-		-	- ن . أ. باقي المصروفات
	532265068-		340902959-	- ن . أ. الاهتلاكات
	1300161534-		2826294537-	- إنتاج تحت الصنع أول المدة
	2826294537		1262928792	- إنتاج تحت الصنع آخر المدة
	6126802836-		9183452311-	- إنتاج تام أول المدة
	9183452312		4558516264	- إنتاج تام آخر المدة
5047766401-		10544150690-		مجمّل الربح (الخسارة)
175139548-		376672657-		المصاريف الإدارية و التوزيع :
	161537041-		365144602-	- المصاريف الإدارية
	13602507-		11528055-	- مصاريف تسويقية
5222905949-		10920823347-		صافي الربح (الخسارة) التشغيلي
22789704741		33809821437		إجمالي إيرادات متنوعة
	1457048774		1867943792	- إيرادات متنوعة ورأسمالية
	21332655967		31941877645	- الفوائد الدائنة
1510771619-	1510771619-	18135659-	18135659-	الخسائر والمصاريف الأخرى
16056027173		22870862431		صافي الربح قبل الفوائد
21378896077-	21378896077-	33501666136-	33501666136-	فوائد مدينة
5322868904-		10630803705-		صافي الربح (الخسارة) بعد الفوائد

مع ملاحظة إن بند الخسائر والمصاريف الأخرى في عام 2008 تضمن مبلغ/1507506150/ ل.س عبارة عن مؤونة هبوط أسعار مشتقات نفطية وتم حسابها بالفرق بين تكلفة مخزون 2008/12/31 إنتاج تام و متوسط سعر البيع خلال عام 2008 وفي عام 2009 وفق النظام المحاسبي الجديد تم إيقاف احتساب هذه المؤونة حيث تم إثبات الخسارة الناتجة عن انخفاض مخزون 2009/12/31 في قيمة المخزون مباشرة

حيث تم تقييم مخزون 2009/12/31 بصافي القيمة القابلة للتحقق أو الكلفة أيهما اقل وذلك لكل بند من بنود المنتجات النهائية .

نسب الربحية في شركة مصفاة باناس :

1- هامش مجمل الربح التجاري :

$$\text{هامش مجمل الربح (الخسارة) التجاري} = 100 \times \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} = 100 \times \frac{10544150690-}{148486703584} = 7.1\%$$

2- هامش ربح النشاط :

$$\text{هامش ربح (خسارة) النشاط} = 100 \times \frac{\text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} = 100 \times \frac{10920823347-}{148486703584} = 7.4\%$$

3- نسبة ربحية المبيعات :

$$\text{نسبة ربحية (خسارة) المبيعات} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} = 100 \times \frac{10630803705-}{148486703584} = 7.2\%$$

4- معدل العائد على الأصول :

$$\text{معدل العائد على الأصول} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{متوسط مجموع صافي الأصول}} = 100 \times \frac{-10630803705}{2/(381106701605+441032177430)} = 2.5\%$$

5- معدل العائد على حقوق الملكية

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} = 100 \times \frac{-10630803705}{2/(11807919269+10976703971)} = 93\%$$

وتعطي هذه النسب صورة سيئة جداً عن أداء الشركة محل الدراسة وسنقوم بدراسة تحليلية لوضع الشركة بما يساعد في فهم هذه النسب وتفسيرها ودراسة العوامل المؤثرة على رقم الربح التي أدت لهذه النتائج .
وتتضمن الدراسة :

- (1) إجراء تحليل أفقي لقائمة الدخل لإعطاء نظرة عامة عن التغيرات التي حدثت على بنودها .
 - (2) إجراء تحليل عمودي لقائمة الدخل لمعرفة دور وأهمية كل عنصر من عناصر الإيرادات والمصاريف وأثرها على رقم الربح بما يتيح التوسع في دراسة البنود الهامة نسبياً التي تؤثر على رقم الربح .
 - (3) إجراء تحليل محاسبي لدراسة السياسات المحاسبية المتبعة في القياس و العرض لعناصر الربح ومطابقتها لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وأثار هذه السياسات على رقم الربح .
 - (4) دراسة سياسات التسعير وأثرها على رقم الربح .
 - (5) دراسة بعض السياسات الاقتصادية غير الربحية (تحمل الشركة خسائر لتحقيق أهداف اقتصادية باعتبار الشركة من الشركات العامة وتخضع في عملية الإنتاج لتوجيهات الجهات الوصائية بما يحقق اعتبارات خاصة بالاقتصاد الوطني أكثر من معيار الربحية) .
- ثم حساب الأثر الإجمالي لهذه السياسات التي تخضع لها المنشأة على أرباحها وبالتالي على نسب الربحية واستخدام رقم الربحية المعدل بآثار هذه السياسات في تقييم أداء المنشأة .
- وسيتم استخدام المؤشرات الكمية والموازنات التخطيطية لإعطاء صورة أشمل عن أداء الشركة محل الدراسة .

التحليل الأفقي لقائمة الدخل :

نجري التحليل الأفقي لقائمة الدخل بنسبة كل بند من بنود عام 2009 إلى ما يقابله من بنود 2008

التحليل الأفقي لقائمة الدخل						
نسبة أرقام 2009 إلى مقابلها في أرقام 2008		2008		2009		
جزئي %	كلي %	كلي	جزئي	كلي	جزئي	
	65 %	227199020070		148486703584		صافي مبيعات الإنتاج التام
	69	232246786471-		159030854274-		تكلفة الإنتاج المباع
64	-		234903718954-		151162157196-	المستلزمات السلعية
98	-		1312015019-		1287525623-	نصيب الإنتاج من الرواتب والأجور
67	-		78067755-		51966704-	نصيب الإنتاج من المستلزمات الخدمية
-	-		3502154-		-	نصيب الإنتاج من باقي المصروفات
64	-		532265068-		340902959-	نصيب الإنتاج من الاهتلاكات
217	-		1300161534-		2826294537-	إنتاج تحت الصنع أول المدة
45	-		2826294537		1262928792	إنتاج تحت الصنع آخر المدة
150	-		6126802836-		9183452311-	إنتاج تام أول المدة
50	-		9183452312		4558516264	إنتاج تام آخر المدة
-	209	5047766401-		10544150690-		مجمّل الربح
-	215	175139548-		376672657-		المصاريف الإدارية و التوزيع :
226	-		161537041-		365144602-	المصاريف الإدارية
85	-		13602507-		11528055-	مصاريف تسويقية
-	209	5222905949-		10920823347-		صافي الربح التشغيلي أو الخسارة
-	148	22789704741		33809821437		إجمالي إيرادات متنوعة ورأسمالية وتمويلية
128	-		1457048774		1867943792	إيرادات متنوعة ورأسمالية :
150	-		21332655967		31941877645	الفوائد الدائنة
		1510771619-	1510771619-	18135659-	18135659-	الخسائر والمصاريف الأخرى
-	142	16056027173		22870862431	151162157196-	صافي الربح قبل الفوائد
157	157	21378896077-	21378896077-	33501666136-	1287525623-	فوائد مدينة
-	200	5322868904-		10630803705-	51966704-	صافي الربح بعد الفوائد

نسب التغير في بنود قائمة الدخل لعام 2009 بالقياس إلى عام 2008

التغير في القيمة المالية للبند = القيمة في السنة الحالية - القيمة في السنة السابقة

النسبة المئوية التغير = (التغير ÷ القيمة في السنة السابقة) × 100

نسب التغير		قائمة الدخل المقارنة			
جزئي %	كلي %	2008	2008	2009	2009
		كلي	جزئي	كلي	جزئي
	-	227199020070		148486703584	
	%34.6				
	31.5-	232246786471-		159030854274-	
	-				
	%35.60		234903718954-		151162157196-
	-				
	1.9-		1312015019-		1287525623-
	-				
	33.4-		78067755-		51966704-
	-				
	---		3502154-		-
	-				
	36-		532265068-		340902959-
	-				
	117.4		1300161534-		2826294537-
	-				
	55.3-		2826294537		1262928792
	-				
	49.9		6126802836-		9183452311-
	-				
	50.4-		9183452312		4558516264
	-				
	108.9	5047766401-		10544150690-	
	-				
	115.1	175139548-		376672657-	
	-				
	126		161537041-		365144602 -
	-				
	15.3-		13602507-		11528055 -
	-				
	109.1	5222905949-		10920823347-	
	-				
	48.4	22789704741		33809821437	
	-				
	28.2		1457048774		1867943792
	-				
	49.7		21332655967		31941877645
	-				
	---	1510771619-	1510771619-	18135659-	18135659 -
					
	42.4	16056027173		22870862431	
	-				
	56.7	21378896077-	21378896077-	33501666136-	33501666136-
	56.7				
	199.7	5322868904-		10630803705-	
	-				

من دراسة قائمة الدخل لعام 2009 وبمقارنتها مع عام 2008 نلاحظ :

- انخفاض صافي المبيعات بنسبة 34,3% .
 - انخفاض تكلفة الإنتاج المباع بنسبة 31,5% .
- وذلك يدل على ترابط العلاقة بين المبيعات وتكلفة المبيعات أي إن معظم التكاليف هي تكاليف متغيرة وانخفاض المبيعات ترافق بانخفاض التكاليف بنسبة قريبة .
- انخفاض نصيب الإنتاج من المستلزمات السلعية بنسبة 35,6% .
 - لم يحدث تقريباً تغير في الأجور كونها أجوراً ثابتة .
 - انخفض نصيب الإنتاج من المصروفات الخدمية بنسبة 33,4% .
 - انخفض نصيب الإنتاج من الاهتلاكات بنسبة 36% حيث انخفضت من 539 440 825 ل.س عام 2008 إلى 340 798 242 ل.س عام 2009 بالرغم من عدم وجود علاقة بين انخفاض الإنتاج والاهتلاك كون الشركة تطبق سياسة الاهتلاك الثابت للأصول وإن هذا الانخفاض ناتج عن إيقاف استهلاك الأصول المستهلكة دفترياً .

- رصيد أول المدة

- إنتاج تحت الصنع أول المدة عام 2009 ازداد بنسبة 117% عن إنتاج تحت الصنع أول المدة لعام 2008

- إنتاج تام أول المدة عام 2009 ازداد بنسبة 49,9% عن إنتاج تام أول المدة لعام 2008

- رصيد آخر المدة

- إنتاج تحت الصنع آخر المدة عام 2009 انخفض بنسبة 55,3% عن إنتاج تحت الصنع آخر المدة لعام 2008 .

- إنتاج تام آخر المدة عام 2009 انخفض بنسبة 50,4% عن إنتاج تام آخر المدة لعام 2008.

إن النسب التي تظهر بالنسبة للمخزون تام وتحت الصنع تبين التالي :

ازدياد مخزون إنتاج تام وتحت الصنع خلال عام 2008 بنسبة كبيرة بين أول المدة وآخرها

(أي كفكرة أولية إن الشركة كانت تنتج وتخزن) .

انخفاض مخزون إنتاج تام وتحت الصنع خلال عام 2009 بنسبة كبيرة بين أول المدة وآخرها أي إن

الشركة اتجهت إلى تصريف مخزونها وإكمال مخزون تحت الصنع وتحويله لإنتاج تام وبيعه

(لكن هذه النتيجة بحاجة لمزيد من التدقيق في ضوء طريقة تقييم المخزون وكميات المخزون وهو ما

سوف نتعرض له لاحقاً)

- مصاريف إدارية ازدادت بنسبة 126% هي بحاجة للبحث و التقصي عن أسباب هذه الزيادة .

- مصاريف تسويقية انخفضت بنسبة 15,3% .

- إيرادات متنوعة ورأسمالية وقد ازدادت بنسبة 28,2% وهي تشمل خليط بنود متعددة منها إيجارات

دائنة و غرامات .

- فوائد دائنة ازدادت بنسبة 49,7% بالرغم من انخفاض رصيد المدينين في ميزانية عام 2009 بالنسبة لعام 2008 .

- فوائد مدينة ازدادت بنسبة 56,7% بالرغم من انخفاض رصيد الدائنين في ميزانية عام 2009 بالنسبة لعام 2008 .

نتائج التحليل الأفقي :

ترابط كلفة المبيعات مع المبيعات بشكل كبير (مما يشير إلى أن التكاليف المتغيرة تشكل الجزء الأعظم من كلفة المبيعات) حيث انخفاض قيمة المبيعات بنسبة 34,6 أدى إلى انخفاض كلفة المبيعات بنسبة 35,6% وكان الترابط بشكل كبير جداً مع المستلزمات السلعية التي انخفضت بنسبة 35,6% بينما حافظت الأجور على نسبتها من الإنتاج كونها تكاليف ثابتة .

إن التحليل الأفقي مفيد في معرفة التغيرات التي ترتبط ببند تشكل قيمة صغيرة ولكنها مهمة من الناحية الرقابية مثل المصاريف الإدارية التي ازدادت بنسبة 126% وتحتاج إلى مزيد من التحقق .

- إن تحليل المبيعات ومخزون أول المدة تام وتحت الصنع ومخزون آخر المدة تام وتحت الصنع أعطى فكرة عن إن الشركة في عام 2008 أنتجت بكميات كبيرة وصرفت قسماً كبيراً منها وخزنت قسماً كبيراً كذلك .

بينما في عام 2009 انخفضت المبيعات و المخزون بشكل كبير مما يعني انخفاض إنتاج الشركة (مما قد يدل على وجود مشاكل تشغيلية) حيث اتجهت الشركة إلى تصريف مخزونها المرتفع من العام السابق (ولابد من تدقيق هذه النتائج التي تم التوصل إليها و التوسع بالبحث حيث إن التقارير الكمية الإنتاجية تشير إلى نتائج معاكسة سيتم البحث فيها لاحقاً)

التحليل الرأسي و الأهمية النسبية :

بما إن جميع نسب الربحية أظهرت قيماً سالبة فإن إجراء تحليل رأسي لقائمة الدخل يساعد في معرفة العناصر المؤثرة على رقم الربح بما يتيح التوسع في دراسة هذه العناصر وفق مبدأ الأهمية النسبية :

التحليل العمودي لقائمة الدخل 2009				
النسبة المئوية %	كلي	النسبة المئوية %	جزئي	
100.00%	148486703584			صافي مبيعات الإنتاج التام
-107.1	-159030854274			تكلفة الإنتاج المباع
		-101.80%	-151162157196	المستلزمات السلعية
		-0.87	-1287525623	نصيب الإنتاج من الرواتب والأجور
		-0.03	-51966704	نصيب الإنتاج من المستلزمات الخدمية
		-	-	نصيب الإنتاج من باقي المصروفات
		-0.23	-340902959	نصيب الإنتاج من الاهتلاكات
		-1.9	-2826294537	إنتاج تحت الصنع أول المدة
		0.85	1262928792	إنتاج تحت الصنع آخر المدة
		-6.18	-9183452311	إنتاج تام أول المدة
		3.07	4558516264	إنتاج تام آخر المدة
-7.1	-10544150690	-		مجمّل الربح
-0.25	-376672657	-		المصاريف الإدارية و التوزيع :
		-0.25	-365144602	المصاريف الإدارية
		-0.01	-11528055	مصاريف تسويقية
-7.35	-10920823347	-		صافي الربح التشغيلي أو الخسارة
22.77	33809821437	-		إجمالي إيرادات متنوعة ورأسمالية وتمويلية
		1.26	1867943792	إيرادات متنوعة ورأسمالية :
		21.51	31941877645	الفوائد الدائنة
-0.01	-18135659	-0.01	-18135659	الخسائر والمصاريف الأخرى
15.4	22870862431	-		صافي الربح قبل الفوائد
-22.56	-33501666136	-22.56	-33501666136	فوائد مدينة
-7.16	-10630803705	-		صافي الربح بعد الفوائد

التحليل العمودي والأهمية النسبية لبنود التكاليف والإيرادات

إن التحليل الرأسي يساعد في معرفة الأهمية النسبية وبالتالي يلقي الضوء على البنود التي تحتاج إلى أن يركز عليها المحلل المالي للقيام بمزيد من الفحص و التدقيق .

- شكلت تكلفة الإنتاج المباع 107,1% من المبيعات وبالتالي مجمل الربح -7,1% أي أن كل 100ل.س من المبيعات يقابلها خسارة 7,1ل.س (بمعنى آخر إن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الخسائر)

- وهي تتألف من مستلزمات سلعية تشكل 101,8% من صافي المبيعات أي أن كل 100ل.س من المبيعات يقابلها خسارة في قيمة المستلزمات السلعية لوحدها 1,8% (وبالتالي يجب التوسع في دراسة هذا البند من ناحية الكميات و السياسات المتبعة في القياس والاعتراف و التسعير)

- وقد شكل مخزون إنتاج تحت الصنع أول المدة 1,9% وآخر المدة 0,85% من صافي المبيعات .

- بينما شكل مخزون إنتاج تام أول المدة 6,18% وآخر المدة 3,07% من صافي المبيعات .

- وسيتم التوسع في دراسة بنود المخزون من ناحية الكميات و السياسات المتبعة في تقييم المخزون

- بينما بقية المصاريف الداخلة في تكلفة الإنتاج المباع شكلت نسباً بسيطة من المبيعات (مستلزمات خدمية شكلت نسبة 0,03% واهتلاكات شكلت نسبة 0,23%) .

- أجور الإنتاج شكلت نسبه 0,87% من المبيعات و هذه الأجور هي ثابتة تقريباً وفق القوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها الشركة .

- المصاريف الإدارية التوزيعية شكلت نسبة بسيطة 0,25% من صافي المبيعات .

- بقية البنود : الفوائد الدائنة و المدينة :

تبيع الشركة داخلياً إلى شركات القطاع العام (شركات نفطية موزعة لإنتاج المصفاة ومحطات توليد الكهرباء) كما تُصدر المصفاة قسماً من إنتاجها .

تخضع المبيعات الآجلة (المبيعات الداخلية) لفوائد وتتشكل اغلب الفوائد الدائنة على المبيعات الآجلة للشركات النفطية الموزعة لإنتاج المصفاة وهذه الشركات محصور بها توزيع إنتاج المصفاة داخلياً ولا تملك الشركة الوسائل الكافية لإلزام هذه الشركات بتسديد هذه الديون ويتم إلغاء الفوائد سنوياً بعد اجتماع مشترك مع هذه الشركات بإشراف وزارة النفط ويتم تخفيض هذه البنود من القوائم المالية استناداً للمرسوم 2005/96 (وبالتالي لن يتم التوسع في دراستها)

- تخضع المشتريات الآجلة من الشركات النفطية الموزعة للنفط الخام للمصفاة إلى فوائد على رصيد حساب المصفاة لدى هذه الشركات .

ونظراً لعدم تسديد الشركات النفطية الموزعة لإنتاج المصفاة ديونها للمصفاة فلم تستطع الشركة تسديد هذه الديون ويتم إلغاء الفوائد سنوياً بعد اجتماع مشترك مع هذه الشركات بإشراف وزارة النفط

ويتم تنزيل قيمتها من القوائم المالية استناداً للمرسوم 2005/96 (وبالتالي لن يتم التوسع في دراستها)

- إيرادات متنوعة ورأسمالية شكلت 1.26 % من قيمة صافي المبيعات ولكن هذه الإيرادات هي تجميع لبنود متنوعة منها إيرادات رأسمالية إيجارات وتعويضات (وبالتالي لن يتم التوسع في دراستها)

نتائج التحليل الرأسي :

ومن التحليل الرأسي يتبين أن العناصر الهامة نسبياً في قائمة الدخل والمؤثرة على الربح بكافة مراحله وبالأخص مجمل الربح وصافي الربح التشغيلي هي :

(1) صافي المبيعات تبلغ قيمتها /148 486 703 584/ ل.س وتشكل الإيراد الأساسي للمصفاة .

(2) مستلزمات سلعية تبلغ قيمتها /151 162 157 196/ ل.س وتشكل نسبة 107% من المبيعات .

(3) المخزون

أ- إنتاج تحت الصنع

▪ 1/1 قيمته /2 826 294 537/ ل.س

▪ 12/31 قيمته /1 262 928 792/ ل.س

ب- إنتاج تام

▪ 1/1 قيمته /9 183 452 311/ ل.س

▪ 12/31 قيمته /4 558 516 264/ ل.س

ولابد من تدقيق السياسات المحاسبية الأساسية المتبعة في قياس هذه العناصر وعرضها وتوافقها مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية وتدقيق وجود عوامل أخرى داخلية وخارجية تؤثر على قياس هذه البنود وأثر هذه العوامل والسياسات على رقم الربح بما يتيح فهم أسباب حدوث مجمل ربح سالب وبالتالي ظهور كافة نسب الربحية الأخرى سالبة وبما يساعد على إظهار مدى تعبير الحساب الأولي لنسب الربحية عن حقيقة أداء المنشأة

وسيتم ذلك بالاستعانة بالبيانات و التقارير الداخلية التي لا تتوفر في القوائم المالية .

السياسات الأساسية في المنشأة المؤثرة على رقم الربح ومؤشرات الربحية
إن منهج التحليل العمودي السابق أظهر الأهمية النسبية للعناصر المؤثرة على الربح وهي :

- المستلزمات السلعية.
- المبيعات .
- المخزون.

ويعرض الباحث أثر بعض السياسات الأساسية المتبعة في المنشأة على هذه العناصر وبالتالي على الأرباح و الربحية وتشمل هذه السياسات :

السياسات المحاسبية المتبعة في القياس العرض والإفصاح

سياسات التسعير (مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية)

بعض السياسات الاقتصادية (إنتاج منتجات لأهداف اقتصادية عامة دون مراعاة أهداف الربح)

المستلزمات السلعية :

بلغت قيمة المستلزمات السلعية خلال عام 2009 مبلغ / 151 162 157 196 ل.س عبارة عن:

- نفط خام قيمته / 144 956 253 784 ل.س¹ وتشكل 95.89% من قيمة المستلزمات السلعية.
- منتجات نهائية يتم استهلاكها داخلياً / 5 633 142 456 ل.س² وتشكل 3.72% من قيمة المستلزمات السلعية .
- بقية المستلزمات السلعية (متنوعة) تشكل 0.37 %

النفط الخام

إن نصيب الإنتاج من النفط الخام يشكل 91.15% من تكلفة الإنتاج المباع وبالتالي فإنَّ لطريقة قياسه وتسعير مشترياته أثراً كبيراً على أرباح المنشأة والعوامل المؤثرة على سلامة القياس هي (سلامة القياس الكمي للمشتريات وللصرف من المخازن - سلامة طريقة تسعير المشتريات - سلامة عمليات التحويل للأسعار الصرف من الدولار إلى الليرة السورية - سلامة تقييم المخزون)

تشمل كميات النفط الخام الذي قامت المنشأة بشرائه خلال عام 2009 على :³

- 40.4 % نفط سوري ثقيل .
- 59.6% نفط سوري خفيف (الأعلى سعراً من النفط الثقيل)

ويتم الصرف من المخازن (ومن ضمنها مخزن المواد الأولية) وفق طريقة متوسط الأسعار⁴ .

أي أن مخزون أول المدة يتضمن متوسط أسعار العام السابق .

1 التقرير المالي للميزانية والحسابات الختامية لعام 2009 تفصيل الحساب د / 32 مستلزمات سلعية

2 تقرير التكاليف لعام 2009 (حركة المنتجات النفطية لعام 2009)

3 التقرير الإنتاجي السنوي لعام 2009.

4 تقرير التكاليف لعام 2009

تسعير مشتريات الشركة من النفط الخام :

تقوم المنشأة بشراء النفط الخام من شركات إنتاج النفط الخام المحلية وفق أسعار تحدد في الأسبوع الأول من كل شهر ترد إلى الشركة من قبل مكتب تسويق النفط بموجب كتاب يتضمن سعر برميل النفط الخفيف والثقيل لمشتريات الشركة من النفط الخام خلال الشهر السابق ¹ .

والأسعار الواردة تتضمن سعر الخام السوري الخفيف و الثقيل بالدولار كما تتضمن سعر تحويل الدولار أساس التسعير :

يتم تسعير الخامات بالدولار استناداً إلى متوسط أسعار البيع الفعلية التصديرية للشركات النفطية خلال الشهر .

الكميات :

يتم محاسبة الشركات النفطية الموردة للنفط للمنشأة بناءً على القياسات الفعلية للنفط الخام المستلم فعلاً بعد دخوله لمستودعات المصفاة بقياس الفرق الكترونياً بين مستوى النفط في الخزان قبل وبعد إضافة الرصيد الجديد ثم حساب كمية النفط الموردة .

أسعار تحويل القطع الأجنبي عند شراء النفط الخام :

تقوم المنشأة بشراء النفط الخام وكأنها تستورده وذلك وفق متوسط أسعار البيع الفعلية بالدولار للشهر السابق ويتم تحويل السعر إلى الليرة السورية وتحسب قيمته للشركات الموردة بناءً على أساس سعر صرف سنوي ثابت ² 47.5 ل.س / دولار وفقاً لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 92/م و تاريخ 2008/10/16

مخزن مواد أولية (نفط خام) 2009 / 1/1 و 2009/12/31

مخزون 2009/1/1 نفط خام (مخزن المواد الأولية) بلغت كمية مخزون أول المدة من النفط الخام الثقيل والخفيف /153504/ طن ظهرت قيمتها في الميزانية /5145549008/ ل.س وتم تقييمها بمتوسط أسعار عام 2008 حيث أن متوسط السعر لبرميل النفط الخام خلال عام 2008 كان /99.38/ دولاراً لبرميل الخام الخفيف و/86.99/ دولاراً لبرميل الخام الثقيل ³ أي تم تقييمه بمتوسط أسعار عام 2008 بالرغم من انخفاض قيمة المخزون بشكل كبير حيث لم تتجاوز تكلفة الاستبدال حسب أسعار الشهر الأول من عام 2009 للخام الخفيف 43 دولاراً للبرميل النفط الخفيف ⁴ و 31 دولاراً لبرميل النفط الثقيل ⁵ أي أن التكلفة الاستبدالية لمخزون 1/1 تحسب كما يلي :

1 مكتب تسويق النفط / أسعار المشتقات النفطية / الخام السوري/ الغاز / الاسفلت لشهر كانون الثاني 2009

2 قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 92/م و تاريخ 2008/10/16

3 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات , التقارير الختامية لعام 2009 , " نتيجة الدورة المالية و التوضيحات . "

4 مصفاة حمص , مديرية الحسابات , كشف بكمية وقيم النفط الخام السوري الخفيف خلال عام 2009

5 مصفاة حمص , مديرية الحسابات , كشف بكمية وقيم النفط الخام السوري الثقيل خلال عام 2009

قيمة مخزون 1/1 ¹	السعر الذي تم به تقييم مخزون 1/1 دولار / برميل	سعر الاستبدال اسعار 2009/1/1 دولار / برميل	قيمة الاستبدال لمخزون	
3040200807	99.38	43	1315442087	نפט خفيف
2105348201	86.99	31	750267780	نפט ثقيل
5145549008			2065709867	مجموع

وبالتالي القيمة الاستبدالية لمخزون 2009/1/1 مواد أولية نفط خام كانت /2065709867/ ل.س. ووفق معايير المحاسبة الدولية (إذا دل انخفاض سعر المواد الأولية على أن تكلفة البضاعة الجاهزة سوف تتجاوز القيمة القابلة للتحقق فيتم تنزيل قيمة المواد الأولية إلى القيمة القابلة للتحقق وفي مثل هذه الحالة قد تكون تكلفة استبدال المواد الأولية أفضل مقياس متوفر لصافي قيمتها القابلة للتحقق)² وإن مخالفة الشركة لتطبيق الكلفة الاستبدالية أدت إلى :

- ظهور أصل بقيمة أكبر من قيمته في الميزانية .
- كما انه وحيث أن كامل المخزون تم صرفه خلال الشهر الأول من العام 2009 (الطاقة التكريرية الشهرية 500000 طن شهرياً³ وحيث أن كلفة المنتجات أكبر من القيمة القابلة للتحقق) فان طريقة تقييم مخزون المواد الأولية المخالفة لمتطلبات المعايير أدت إلى تحمل الإنتاج خلال عام 2009 تكاليف إضافية بمقدار /3079839140/ ل.س (الفرق بين القيمة التي ظهر بها المخزون في الميزانية وحسبت ككلفه ضمن تكلفة المبيعات في حساب التشغيل وبين تكلفة الاستبدال التي كان يجب أن يقيم بها المخزون وتصرف على أساسه من المخزن وتحسب في تكلفة الإنتاج المباع) وبالتالي أدت إلى تخفيض إرباح 2009 بمقدار /3079839140/ ل.س .

وحيث تطلب معايير المحاسبة الدولية تطبيق تكلفة الاستبدال في حال انخفاض قيمة مخزون المواد الأولية بحيث ان سعر المنتجات النهائية ستكون أقل من الكلفة ولم تطبق الشركة ذلك مما أدى إلى تحمل الدورة الحالية تكاليف كبيرة ناتجة عن تقييم مخزون 2008/12/31 بقيم مرتفعة .

رصيد آخر المدة نفط خام : بلغت كمية /167189/ طن قيمتها /3453209183/ ل.س وأن متوسط سعر البرميل الخام الخفيف لعام 2009 كان /61/ دولاراً للبرميل و/55.68/ دولار للبرميل الخام الثقيل⁴ وأسعار السوق كانت أعلى من ذلك وكانت بحدود 70 دولاراً للخام الثقيل و74 دولاراً للخام الخفيف⁵ حسب أسعار 2009/12/31 وبالتالي طريقة تقييم المخزون 2009/12/31 صحيحة وتتفق مع متطلبات المعايير الدولية حيث تم تقييمه بمتوسط أسعار الكلفة خلال العام .

1 مديرية الحسابات , استمارة إفصاح رقم /8/ مخزن المواد الأولية.

2 المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية مرجع سبق ذكره ص 990 .

3 مديرية التخطيط موازنة الإنتاج لعام 2009 .

4 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات , التقارير الختامية لعام 2009 , " نتيجة الدورة المالية و التوضيحات. "

5 كشف قيم وكميات النفط الخام الثقيل و الخفيف لعام 2009 مصفاة حمص .

المبيعات و الاستهلاك الذاتي للمنتجات :

أن الإنتاج النهائي للمنشأة خلال عام 2009 يتكون من (غاز البوتان - فيول غاز - نفتا - بنزين بأنواعه - كيروسين - مازوت - مقطرات ثقيلة - فيول أويل - إسفلت - كبريت) ويتم تصريف الإنتاج النهائي عبر التصدير و البيع الداخلي و الاستهلاك الذاتي كما يلي :

المرحلات إنتاج نهائي خلال عام 2009				
(المبيعات و الاستهلاك) ¹				
البيان	الكمية طن	النسبة المئوية	القيمة ب.س. ل.س	النسبة المئوية
مبيعات داخلية : (غاز البوتان - بنزين - كيروسين - مازوت - فيول أويل - إسفلت - كبريت)	5328840	% 76.5	113917580078	% 76.6
مبيعات خارجية : (نفتا - مقطرات ثقيلة)	1276358	%18.3	29217828808	% 19.6
استهلاك داخلي : (فيول غار - مازوت - فيول أويل)	359236	%5.2	5633142456	% 3.8
مجموع	6964434	%100	148768551342	%100

المبيعات الداخلية :

تقوم الشركة ببيع إنتاجها داخلياً إلى شركة محروقات والشركة السورية لتوزيع الغاز ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وفق أسعار تحدد في الأسبوع الأول من كل شهر ترد إلى الشركة من قبل مكتب تسويق النفط يتضمن سعر منتجات الشركة من المشتقات النفطية ومحدداً السعر بالدولار لكل طن كما تتضمن سعر تحويل الدولار إلى الليرة السورية².

أساس التسعير في المحضر المشترك :

يتم تسعير المنتجات بالدولار بناءً على متوسط أسعار نشرة بلاتس العالمية خلال الشهر السابق. وتتضمن نشرة PLATTS متوسط أسعار المشتقات النفطية لكل منتج ولكل منطقة بناءً على قوى العرض و الطلب وتبين السعر الأعلى والأدنى على أساس FOB و CIF وتصدر بشكل يومي. ويتم تسعير المنتجات المباعة محلياً في وزارة النفط وفق نشرة بلاتس على أساس³

FOB MED(Italy) Mediterranean cargoes

وتعترض الشركة على طريقة التسعير وتطالب بأسعار أعلى (خاصة وان معظم المشتقات تباع عالمياً بأسعار تعاقدية أعلى من البلاتس مما يحرم الشركة من فائض هو من حقها)⁴

1 الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير التكاليف (حركة المنتجات النفطية خلال عام 2009 بسعر البيع) .

2 مكتب تسويق النفط / أسعار المشتقات النفطية / الخام السوري/ الغاز / الاسفلت- 2009 .

3 مصفاة بانياس , مديرية التسويق , مقابلة مع المسؤولين في مديرية التسويق .

4 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات , التقارير الختامية لعام 2009 , " نتيجة الدورة المالية و التوضيحات. "

تقوم الشركة ببيع منتج الكبريت لمعمل السماد بسعر إداري لعام 2009 بسعر 2325 ل.س¹ وهو اقل من الكلفة مع العلم انه وحسب النظام المتبع في الشركة لا يتم تحميل تكلفة منتج الكبريت بأي قيمة من المستلزمات السلعية وبالتالي لو تم ذلك لكانت الكلفة اكبر وبحسب الكلفة المحسوبة البالغة 2539 ل.س² فان هناك خسائر تتحملها الشركة من هذا التسعير الإداري لكميات الكبريت المباعة البالغة 9957 طن .

أسعار تحويل القطع الأجنبي عند بيع المنتجات داخلياً :

أن المنشأة تقوم ببيع المشتقات النفطية وفقاً لمتوسط أسعار بلاتس الواردة في كتاب مكتب تسويق النفط بالدولار ويتم التسديد بعد التحويل إلى الليرة السورية بناءً على سعر صرف (47.5 ل.س / دولار) وفقاً لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 92/م و تاريخ 2008/10/16

المبيعات الخارجية :

تقوم الشركة حالياً بالبيع الخارجي لمنتجين هما النفط و المقطرات الثقيلة ويتم البيع بالسعر التعاقد الفعلي بناءً على أسعار السوق وبالإسترشاد بنشرة بلاتس حيث³

سعر النفط = سعر بلاتس على أساس (FOB MED(Italy + علاوة (أو حسم) حسب المواصفات
سعر المقطرات = سعر بلاتس على أساس (CIF MED(Italy سعر 65% (فيول 3.5 %) + 35%
مازوت 0.1+ علاوة (أو حسم) حسب المواصفات .

أسعار تحويل القطع الأجنبي عند تصدير منتجات الشركة :

يتم الاتفاق على سعر الشحنة بالدولار وتحدد قيمة المبيعات الخارجية بالليرة السورية بما يعادل سعر القطع بتاريخ تنفيذ تحويل القطع المحدد من قبل المصرف التجاري السوري⁴ وليس وفق سعر التحويل الثابت الذي تم على أساسه تسعير المدخلات .

وقد بلغت قيمة المبيعات الخارجية بعد التحويل على أساس سعر صرف متغير / 29217828808 / ل.س⁵
بينما لو تم التسعير على أساس سعر الصرف الثابت (المستخدم في تسعير مشتريات الشركة من النفط الخام) لبلغت قيمة المبيعات الخارجية / 29880485437 / ل.س أي إن إتباع سياسات مختلفة لتحويل قيمة القطع أدى إلى تخفيض قيمة إيرادات الشركة من مبيعاتها بمقدار / 662656629 / ل.س وبالتالي انخفاض إرباح المنشأة بمقدار / 662656629 / ل.س.

1 مصفاة بانياس , مديرية التسويق , المبيعات الداخلية خلال عام 2009

2 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات , تقارير التكاليف لعام 2009

3 مديرية التسويق , المبيعات الخارجية خلال عام 2009

4 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات , التقارير الختامية لعام 2009 , " نتيجة الدورة المالية و التوضيحات . "

5 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات , التقرير المالي للميزانية و الحسابات الختامية لعام 2009 , نتيجة الدورة المالية و التوضيحات .

الاستهلاك الداخلي لمنتجات الشركة :

تقوم المنشأة باستخدام بعض منتجاتها كوقود حرق في عملية إنتاج المشتقات وتشكل هذه المواد نسبة 3.54% من تكلفة الإنتاج المباع وتستخدم المنشأة (فيول غاز و مازوت وفيول أويل) كانت في عام 2009 كما يلي¹:

نوع المنتج	الاستهلاك الذاتي	
	الكمية	القيمة
فيول غاز	66250	846380187
مازوت	386.125	9343077
فيول أويل	292600	4777419191
المجموع	359236.125	5633142455

ويتم تسعير المازوت والفيول أويل وفق أسعار البيع الداخلية لمنتجات الشركة (المستندة إلى متوسط أسعار البيع وفق بلاتس خلال الشهر) .

أما الفيول غاز وباعتبار انه لا يوجد بيع لهذه المادة وان إنتاج هذه المادة (الذي شكل أقل من 1% من كمية إنتاج الشركة خلال عام 2009)² يتم من أجل الاستهلاك الذاتي في المصافي فهي تسعر سنوياً بشكل ثابت وفي عام 2009 تم تسعيرها بمبلغ 12776 ل.س / للطن لدى كل من مصفاتي بانياس وحمص بالرغم من أن تكاليف إنتاجه اكبر بكثير من ذلك (20119.1) ل/طن³ ولكن طريقة تسعيره بقيمة منخفضة لم تؤثر على مجمل الربح باعتبار أنها أدت إلى تخفيض كل من صافي المبيعات و تكلفة المبيعات بشكل متساو.

مخزون إنتاج وسيط وتحت الصنع :

قامت المنشأة بتقييم مخزون أول المدة وآخر المدة من إنتاج وسيط وتحت الصنع **بالكلفة** وفق نظام التكاليف المعتمد.

وان تكاليف مخزون إنتاج وسيط وتحت الصنع لمخزونه 2009/1/1 كانت أعلى من القيمة القابلة للتحقق لهذا وبالتالي وحسب معايير المحاسبة الدولية كان يتوجب تقييمه بصافي القيمة القابلة للتحقق (السعر المقدر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحاً منه التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع)⁴ وان عدم القيام بذلك أدى لزيادة تكلفة الإنتاج المباع وتخفيض الأرباح خلال 2009.

1 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات , تقارير التكاليف لعام 2009 (حركة المنتجات النفطية بسعر البيع خلال عام 2009)

2 مصفاة بانياس , التقرير الانتاجي لعام 2009

3 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات , تقارير التكاليف , تكلفة المنتجات النهائية بما فيها نظام السعرات والمراحل وتكلفة الكبريت للعام 2009

4 المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية مرجع سبق ذكره ص 986 .

بينما تكاليف مخزون إنتاج وسيط وتحت الصنع لمخزون 2009/12/31 كانت اقل من القيمة القابلة للتحقق¹ وبالتالي فطريقة تقييمه بالكلفة صحيحة ومتوافقة مع متطلبات المعايير الدولية .
وقد ظهرت كميات وقيم مخزون إنتاج وسيط ونصف نهائي في 2009/1/1 و 2009/12/31 كمايلي :

النسبة المئوية لمخزون 12/31 بالنسبة ل 1/1	مخزون إنتاج وسيط ونصف نهائي					
	مخزون 2009/12/31 ³		مخزون 2009/1/1 ²		البيان	
	بالكميات	بالقيم	بالكميات	بالقيم		
	71.9%	979,851,302	44.264	2226960878	61.562	وسيط
	76.1%	283,077,490	12.602	599333659	16.542	نصف نهائي
	72.8%	1262928792	56866	2826294537	78104	مجموع

من الجدول نلاحظ أنه بالرغم من أن مجموع كمية مخزون 2009/12/31 شكل 72.8% من مجموع كمية مخزون 2009/1/1 إلا انه لم يشكل أكثر من 44.6% من قيمة مخزون 2009/1/1 (بسبب تقييم مخزون 2009/1/1 بقيمة اكبر بكثير من القيمة القابلة للتحقق)

مخزون إنتاج تام

مخزون إنتاج تام 2009/ 1/1

أن مخزون الإنتاج التام في 2009/1/1 تضمن كمية /261597/ طن من كافة المنتجات وظهر بمبلغ /9183452311/ ل.س في قائمة التشغيل لعام 2009 .
وتم تقييم المخزون بسعر الكلفة (المرتفعة بسبب ارتفاع أسعار الخامات خلال عام 2008 بشكل كبير) وتعتمد الشركة متوسط الأسعار في تسعير المنصرف من المخازن .
وان مخزون إنتاج تام 2008/12/31 كانت تكاليفه اكبر من متوسط أسعار البيع خلال عام 2008 بمبلغ /1507506150/ ل.س⁵ وقد تم تشكيل مؤونة بهذا المبلغ ظهرت في ميزانية عام 2008⁶ .
ولكن القيمة القابلة للتحقق لمخزون إنتاج تام 2008/12/31 كانت اقل بكثير من القيمة التي ظهر بها في قائمة التشغيل والإنتاج و الميزانية وان تلك الطريقة تتعارض مع متطلبات المعايير الدولية التي تقول " بعدم

1 مديرية الحسابات تقرير التكاليف لعام 2009 كميات وقيم رصيد الباقي من المشتقات النفطية لغاية 31/12/2009 / بأسعار كانون الأول.
2 مصفاة بانياس تقرير التكاليف لعام 2008 كميات وقيم رصيد الباقي من المشتقات النفطية لغاية 2008/12/31 و التقرير المالي والحسابات الختامية لعام 2008 حساب 13 المخزون .
3 مصفاة بانياس تقرير التكاليف لعام 2009 كميات وقيم رصيد الباقي من المشتقات النفطية لغاية 31/12/2009 / بأسعار كانون الأول. 2009 و التقرير المالي والحسابات الختامية لعام 2008 حساب 14 المخزون.
4 مصفاة بانياس تقرير التكاليف لعام 2008 , كميات وقيم رصيد الباقي من المشتقات النفطية لغاية 2008/12/31.
5 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات , تقرير التكاليف , المؤونة المشكلة على مخزون عام 2008 من جراء تدني أسعار البيع عن أسعار التكلفة
6 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات , ميزانية 2008

جواز إظهار أصل بما يزيد عن المبلغ المتوقع تحقيقها من بيعه أو استخدامه " ¹ وأدت إلى زيادة تكاليف الصنع خلال عام 2009 وبالتالي تخفيض أرباح العام .

مخزون إنتاج تام 12/31

تضمن ² /214526/ طن من كافة المنتجات بقيمة /45585162264/ ل.س وتم تقييمه بصافي القيمة القابلة للتحقق أو الكلفة أيهما اقل و لكل نوع من أنواع المخزون وذلك يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية .

بالرغم من أن مخزون 12/31 يشكل 82% من كمية مخزون 1/1 إلا أنه لم يشكل أكثر من 49.6% من قيمة مخزون 1/1 والسبب أنه تم تقييم مخزون 2009/1/1 بالكلفة المرتفعة بينما تم تقييم مخزون 2009/12/31 بالتكلفة أو السوق أيهما اقل وقد تم تطبيق ذلك على كل نوع من أنواع المشتقات الموجودة في المخزون وهي القيمة التي ظهر بها في قائمة التشغيل والإنتاج عند حساب تكلفة الإنتاج المباع في قائمة الدخل والتقرير عن ذلك في قائمة المركز المالي وقد أفصحت المنشأة عن قيامها بذلك .

وحيث تم تقييم مخزون تام وتحت الصنع في 2009/1/1 بالكلفة (مخزون 2008/12/31) وبلغت قيمته /12009746848/ بينما كانت قيمة المخزون حسب أسعار السوق في 2008/12/31 مبلغ /5030139326/ ل.س نحسبها بناءً على أسعار البيع الفعلية في 2008/12/31 كما يلي:

1 المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ص. 989
2 مصفاة بانياس تقرير التكاليف لعام 2008 , كميات وقيم رصيد الباقي من المشتقات النفطية لغاية 2008/12/31

رصيد أول المدة تام وتحت الصنع وهو رصيد 2008/12/31			
نوع المنتج	الكمية ¹ طن متري	أسعار ² 2008 /12/31	قيمة مخزون أول المدة بسعر السوق في 2008/12/31
غاز البوتان	2434	15678	38160106
فيول غاز			-
نفثا	63966	11870	759249554
بنزين بانواعه	7616	16919	128855104
كيروسين عادي	7469	22379	167150917
كيروسين مدني	2066	22379	46235613
مازوت	57021	19868	1132880113
مازوت كسح	3440	19868	68345129
مقطرات ثقيلة	69036	12178	840714195
فيول اويل	125858	7688	967645389
إسفلت طرق	687	8457	5810144
إسفلت صناعي	15	42870	643050
كبريت	93	2300	213900
المجموع	339701		5030139326

أي أن مخزون 2009/1/1 إنتاج تام وتحت الصنع كان مقيم بأكثر من قيمته الحقيقية بمبلغ /6979607522/ ل.س (مع العلم أن مخزون إنتاج تام وتحت الصنع شكل 59% فقط من مبيعات الشركة خلال الشهر الأول من عام 2009 وبيع فعلياً بمبلغ /5018967959/ ل.س) وبالتالي فإن طريقة تقييم مخزون إنتاج تام وتحت الصنع المخالفة لمتطلبات المعايير أدت إلى تحمل الإنتاج خلال عام 2009 تكاليف إضافية بمقدار /6979607522/ ل.س (الفرق بين القيمة التي ظهر بها المخزون في الميزانية وحسبت ككلفه ضمن تكلفة المبيعات في حساب التشغيل وبين صافي القيمة القابلة للتحقق وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية) وبالتالي أدت إلى تخفيض أرباح عام 2009 بمقدار /6979607522/ ل.س .

1 مديرية الحسابات ، تقرير التكاليف لعام 2009 ، حركة المنتجات النفطية رصيد 2009/1/1
2 ان اسعار البيع الفعلية تم الحصول عليها بناءً على كتاب مكتب تسويق النفط والمبيعات الفعلية من تقارير مديرية الحسابات ومديرية التسويق في مصفاة بانباس للشهر كانون الثاني 2008 وشهر كانون الأول 2009

السياسات الاقتصادية :

ترتبط السياسات الاقتصادية بالعمل وفق متطلبات الاقتصاد الوطني وليس وفق متطلبات الربحية وتتضمن في المصفاة :¹

1 - يتم إنتاج الكيوسين وفقاً لطلب محروقات وليس وفق الإمكانية حيث أن الكمية الممكن إنتاجها هي /230000/ طن بينما الكمية المنتجة فعلياً هي /47660/ طن أي بفارق /182340/ طن وبما أن وسطي سعر طن الكيوسين خلال عام 2009 هو /28900/ ل.س وسعر طن المازوت هو /23790/ ل.س أي بفارق /5110/ ل.س وبذلك تكون خسارة الفرصة الضائعة /931757400/ ل.س .

السياسات التسويقية²:

الكمية الممكن إنتاجها من الإسفلت هي /230000/ طن بينما ما تم إنتاجه هو /183357/ طن أي بفارق /46643/ طن وحيث أن سعر الطن من الفيول أويل هو /15852,49/ ل.س وسعر الطن من الإسفلت هو /18234,6/ ل.س أي بفارق /2382,11/ ل.س وبذلك تكون القيمة الإجمالية للفرق مبلغ /111108756/ ل.س وبما أن كمية المقطرات الثقيلة اللازمة لإصلاح الإسفلت وتحويله إلى فيول هي /57000/ طن وباعتبار أن سعر الطن من المقطرات /21417/ ل.س تكون القيمة الإجمالية للمقطرات اللازمة لإصلاح الإسفلت /1220769000/ ل.س وبذلك تكون الخسارة في إنتاج مادة الإسفلت مبلغ /1331877756/ ل.س وهذه الخسارة ناتجة عن ضعف تسويقي ناتج عن عدم حاجة السوق المحلية لهذه الكمية ولم تتمكن الشركة من إيجاد أسواق خارجية للتصدير مما سبب هذه الخسارة الكبيرة .

1 مصفاة بانياس, مديرية الحسابات التقرير المالي للميزانية و الحسابات الختامية لعام 2009 -نتيجة الدورة المالية و التوضيحات
2 مصفاة بانياس, مديرية الحسابات التقرير المالي للميزانية و الحسابات الختامية لعام 2009 -نتيجة الدورة المالية و التوضيحات

الأثر الإجمالي للأخطاء والسياسات المختلفة على أرباح الشركة ونسب الربحية .

مما تقدم ولتحديد الربح الذي يمكن استخدامه في تحديد ربحية المنشأة وبالتالي تقييم أدائها يجب استبعاد أثر الأخطاء و السياسات غير الناجمة عن أداء المنشأة على أرباحها .

1- تصحيح أثر السياسات المحاسبية التي طبقتها المنشأة في تقييم مخزون أول المدة بما يتفق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية في تقييم مخزون 2009/1/1 وبما يؤدي إلى تطبيق نفس السياسات المحاسبية المطبقة على مخزون 2009/1/1 و 2009/12/31 فأن ذلك يخفض تكلفة الإنتاج المباع ليصبح القياس الصحيح له كما يلي :

تكلفة الإنتاج المباع

تكلفة الإنتاج المباع	يطرح : الزيادة في التكلفة الناتجة عن الزيادة في تقييم مخزون 1/1 تام وتحت الصنع	يطرح : الزيادة في التكلفة الناتجة عن الزيادة في تقييم مخزون 1/1 نفط خام	تكلفة الإنتاج المباع
148971407612	6979607522	3079839140	159030854274

2- توحيد سياسة تسعير القطع الأجنبي : تخضع الشركة لسياسات مختلفة في تسعير القطع الأجنبي لمشترياتها من النفط الخام وصادراتها فبينما تحدد قيمة المبيعات الخارجية بالليرة السورية بما يعادل سعر القطع بتاريخ تنفيذ تحويل القطع المحدد من قبل المصرف التجاري السوري يتم تسعير مشتريات الشركة من النفط الخام على أساس سعر تحويل ثابت للقطع 47.5 ل.س/ دولار وهو بشكل عام خلال عام 2009 أعلى من السعر الفعلي للقطع الأجنبي أي أن الشركة تشتري النفط الخام وفق سعر القطع الثابت (المرتفع) وتصدر وفق سعر القطع المتغير (المنخفض) ورتب ذلك على الشركة مبلغ 662656629/ل.س خسائر ناتجة عن تطبيق سياسات مختلفة في تسعير القطع ويجب إضافة هذا المبلغ إلى صافي المبيعات أو تخفيضه من قيمة مشتريات النفط الخام من أجل تطبيق نفس السياسة في تسعير القطع .

صافي المبيعات	يضاف أثر تسعير القطع على المبيعات خارجية	صافي المبيعات على أساس سعر القطع الموحد
148486703584	662656629	149149360213

3- يضاف أثر ربح الفرصة الضائعة في إنتاج الكيوسين الناتجة عن إلزام الشركة بالعمل وفق سياسات غير ربحية لتلبية حاجة السوق المحلية من مادة المازوت وبالتالي يضاف إلى مجمل الربح مبلغ 931757400/ل.س .

4- يتم الاحتفاظ بخسائر الفرصة الضائعة في إنتاج الإسفلت والبالغة / 1331877756 ل.س كونها ناتجة عن عجز تسويقي في المنشأة وبالتالي لا يتم إضافتها إلى الأرباح .

5- يتم الاحتفاظ بمصروف الفوائد المدينة بالرغم من انه سيتم إلغاؤها لاحقاً وذلك باعتبار أن الإلغاء ناتج عن تدخل الجهات الوصائية وليس ناتجاً عن أداء المنشأة مع العلم أن الإلغاء يزيد مكاسب الشركة بمقدار / 3666520347 ل.س ولكن هذه الزيادة غير ناتجة عن أداء المنشأة وإنما نتيجة سياسات الجهات الوصائية .

وبالاعتماد على الدراسة السابقة يمكن أن نصل إلى رقم الربح الذي يمكن استخدامه في حساب نسب الربحية كما يلي

البند	القيمة ل.س
المبيعات	149149360213
يطرح تكلفة الإنتاج المصححة	148971407612-
مجمل ربح	177952601
يضاف تكلفة الفرصة الضائعة للكروسيين	931757400
مجمل ربح (الأداء التشغيلي)	1109710001
يطرح المصاريف الإدارية	376672657-
صافي الربح التشغيلي	733037344
يضاف إيرادات متنوعة ورأسمالية	33809821437
يطرح الخسائر	18135659-
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	34524723122
فوائد مدينة	33501666136-
صافي الربح قبل الضريبة	1023056986
الضريبة 28%	286455956 -
صافي الربح بعد الفوائد و الضريبة	736601030

وتصبح نسب الربحية كما يلي :

1- هامش مجمل الربح التجاري :

$$\%0.74 = 100 \times \frac{1109710001}{149149360213} = 100 \times \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{هامش مجمل الربح التجاري}$$

2- هامش ربح النشاط :

$$\% 0.49 = 100 \times \frac{733037344}{149149360213} = 100 \times \frac{\text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{هامش ربح النشاط}$$

3- نسبة ربحية المبيعات :

$$\%0.494 = 100 \times \frac{736601030}{149149360213} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{نسبة ربحية المبيعات}$$

4- معدل العائد على الأصول :

$$\%0.17 = 100 \times \frac{736601030}{2/(381106701605+441032177430)} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{متوسط مجموع صافي الأصول}} = \text{معدل العائد على الأصول}$$

5- معدل العائد على حقوق الملكية

$$\%6.4 = 100 \times \frac{736601030}{2/(11807919269+10976703971)} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} = \text{معدل العائد على حقوق الملكية}$$

وتعطي هذه النسب صورة أوضح لأداء المنشأة تختلف عما صورته النظرة الأولية للنسب

وتبين هذه النسب أن نسب ربحية المبيعات (مجمل ربح وصافي ربح وربحية المبيعات) منخفضة فهي أقل من 1% مع العلم (إن نسبة الربحية في المصافي منخفضة فمثلاً نسبة وسطي سعر مزيح طن المنتجات (21367) إلى وسطي سعر مزيح طن الخامات المكررة خلال عام 2009 (20880) بلغت $1/1.0233$).¹ كما أن العائد على الأصول منخفض بلغ 0.17% والسبب ارتفاع قيمة الأصول بسبب ارتفاع رصيد زبائن شركات عامة 328317491453 والذي شكل 86% من مجموع الأصول .
العائد على حقوق الملكية جيد وشكل 6.4% .

المقارنة مع المعايير التاريخية :

إن خضوع الشركة لقوانين وسياسات تتغير من سنة لأخرى بحيث يؤثر ذلك بشكل كبير على قوائمها المالية و أرباحها تجعل من غير الممكن المقارنة مع المعايير التاريخية لرقم الربحية للشركة فيما يلي بعض الأمثلة التي تبين أن المعايير التاريخية غير صالحة للمقارنة :

1) حتى فترة قريبة كانت الشركة تخضع للتسعير الإداري لجميع منتجاتها بأسعار لاعلاقة لها بسعر السوق نهائياً وإنما كانت الأسعار تشمل سياسة الدولة الاجتماعية و الاقتصادية فمثلاً إن التسعير الإداري لمنتج واحد وهو منتج المازوت عام 2005 بسعر 7.3 ل.س الذي تقوم شركة مصفاة بانياس بالبيع على أساسه لشركة محروقات أدى إلى خسارة قياساً للكلفة = كمية المازوت المباعة × خسارة الطن الواحد = $1914463 \times 9616 = 17500$ مليون ليرة سورية أو ما يعادل 354.2 / مليون دولار أمريكي.²
2) إن تغير النظام المحاسبي الذي يتم على أساسه قياس وعرض عناصر القوائم المالية يؤدي إلى اختلاف رقم الربح حسب طريقة القياس المستخدمة مما يجعل إمكانية مقارنة رقم الربح مع الأعوام السابقة محدودة

3) تغيير السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة بين عام وآخر يؤثر على عناصر القوائم المالية وبالتالي يؤثر على رقم الربح ومؤشرات الربحية ويجعل المقارنة بينها غير موضوعية نذكر منها :
أ- سياسة أهلاك الأصول : في عام 2008 كانت الأصول الثابتة المستهلكة دفترياً تخضع للاهلاك بنسبة 50% من نسبة الاهلاك الأصلية ولكن في عام 2009 واستناداً إلى بلاغات وزارة المالية لم تعد تلك الأصول تخضع للاهلاك

ب- سياسات تقييم مخزون آخر المدة : في عام 2009 قامت الشركة بتقييم مخزون إنتاج تام وتحت الصنع في 2009/12/31 بسعر السوق أو الكلفة أيهما أقل وأدى ذلك إلى تخفيض قيمة المخزون وبالتالي تخفيض الأرباح

بينما في السنوات السابقة ووفق النظام القديم كان يتم تقييم مخزون آخر المدة بالكلفة وحتى عندما تم تشكيل مؤونة هبوط أسعار مشتقات نفطية في عام 2008 تم ذلك بحساب الفرق بين الكلفة ومتوسط أسعار البيع خلال العام وليس بالسعر القابل للتحقق وأدى ذلك إلى زيادة إيرادات العام السابق بمقدار

1 مصفاة بانياس , مديرية الحسابات التقرير المالي للميزانية و الحسابات الختامية لعام 2009 -نتيجة الدورة المالية و التوضيحات
2 محمود , يوسف وعروس , محمد و إسماعيل , عدنان , مرجع سبق ذكره , ص 181

/6979607522/ل.س أي ما يقارب /7/ مليارات ليرة سورية ولكن هذا المبلغ تحملته الدورة الحالية كتكاليف ضمن قائمة التشغيل .

كل ذلك أدى لعدم جدوى المقارنة مع مؤشرات الربحية للأعوام السابقة .

المقارنة مع منشأة مشابهة (مصفاة حمص) :

لم يتمكن الباحث من حساب رقم الربحية المعدل في مصفاة حمص في حال عملها بعد استبعاد أثر السياسات المحاسبية والاقتصادية لعدم إفصاح قوائمها المالية عن البيانات المطلوبة لكن لو تم إجراء المقارنة مع الأرقام الحسابية للربح التي اعتمدتها الشركتان (باعتبار إن الشركتين تحسبهما بطريقة واحدة وبالرغم من المخالفات الكثيرة لمتطلبات المعايير الدولية في حساب هذه الأرقام ولكن أثر هذه المخالفات واحد على الشركتين)

و تعد شركة مصفاة حمص نموذجاً مثالياً للمقارنة لعدة اعتبارات :

- شركة قطاع عام وبالتالي تخضع لنفس القوانين و الأنظمة وأثر المحيط التي يمكن أن تؤثر على أداء الشركة محل الدراسة .

- تخضع لنفس المعاملة فيما يتعلق بعملية تسعير المدخلات و المخرجات .

وسنكتفي بمقارنة هامش مجمل الربح لبيان حقيقة الخسائر في مصفاة بانياس .

نسبة مجمل ربح العمليات في مصفاة حمص :

قبل حساب نسبة مجمل ربح العمليات فأن شركة مصفاة حمص لديها منشأة تابعة هي معمل الزيت وعمل المعمل مستقل إنتاجياً عن عمل المصفاة وعلاقته بمصفاة حمص هي علاقة وحدة الإدارة وبالتالي ومن أجل دقة المقارنة مع مصفاة بانياس يجب تخفيض مبيعات المعمل من مجمل المبيعات وتخفيض تكلفة المعمل من صافي المبيعات لنحصل على نسبة مجمل الربح الناتج عن أداء المصفاة فقط

صافي مبيعات مصفاة حمص بدون معمل الزيت = صافي مبيعات الإنتاج التام - مبيعات معمل الزيت

صافي مبيعات مصفاة حمص بدون معمل الزيت = 3215702122-123304390018

= 120088687896

تكلفة مبيعات مصفاة حمص بدون معمل الزيت = تكلفة المبيعات - تكلفة مبيعات الزيت

تكلفة مبيعات مصفاة حمص بدون معمل الزيت = 3100090977-129944656419

= 126844565442

مجمل ربح العمليات في مصفاة حمص بدون معمل الزيت

= صافي مبيعات مصفاة حمص بدون معمل الزيت - تكلفة مبيعات مصفاة حمص بدون معمل الزيت

= 120088687896- 126844565442

= - 6755877546

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات \%} = \frac{\text{مجل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{6755877546-}{120088687896} = - 5.6 \%$$

و بالمقارنة مع شركة مصفاة بانياس تتبين إن الشركات التي تعمل في نفس المجال وتخضع لنفس الظروف تتعرض لخسائر (حسابية) كبيرة حيث أظهر مؤشر الربحية تشكل خسائر كبيرة في كلا الشركتين وكان معدل خسارة شركة مصفاة حمص أفضل من معدل خسارة شركة بانياس ويعزى ذلك للأسباب التالية :

- مخزون أول المدة من النفط الخام في شركة مصفاة حمص بلغ 13%¹ من كمية مخزون أول المدة لدى مصفاة بانياس وبالتالي تجنببت مصفاة حمص الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة مخزون النفط الخام و التي تجاوزت 3مليار في مصفاة بانياس (المرتفع السعر في مصفاة بانياس بسبب تقييمه بمتوسط أسعار عام 2008 المرتفعة فمتوسط سعر برميل النفط الخام خلال عام 2008 كان /99.38/ دولار لبرميل الخام الخفيف و /86.99/ دولاراً لبرميل الخام الثقيل في حين أن متوسط سعر البرميل الخام الخفيف لعام 2009 كان /61/ دولاراً للبرميل و /55.68/ دولاراً للبرميل الخام الثقيل بينما كانت قيمة هذا المخزون في مصفاة بانياس تفوق /5/ مليار ليرة سورية .

- مخزون أول المدة إنتاج تام في مصفاة حمص يشكل 30% من قيمته في مصفاة بانياس وحيث أن هذا المخزون تم تقييمه بالكلفة المرتفعة في المصفاتين وبالتالي فإن ارتفاع كميته وقيمه في مصفاة بانياس قد أدى لتحمل تكلفة الإنتاج المباع لتكاليف إضافية كبيرة أدت لتحمل شركة مصفاة بانياس لخسائر إضافية كبيرة وحيث أن مصفاة بانياس تحملت مايقارب 7 مليار خسائر في تقييم مخزون 2009/1/1 فإن انخفاض مخزون مصفاة حمص جنبها 70% من هذه الخسائر .

1 مصفاة حمص , مديرية الحسابات , حركة النفط الخام خلال عام 2009 .

المبحث الثالث

المؤشرات الكمية والموازنات التخطيطية كأدوات لتقييم الأداء

أولاً : تحليل المؤشرات الكمية في شركة مصفاة بانياس

خضعت أسعار النفط والمشتقات النفطية خلال أعوام 2007-2008-2009 لتقلبات كثيرة فخلال فترة قصيرة كانت أسعارها تتغير بشكل كبير صعوداً وهبوطاً فمثلاً متوسط أسعار الخام السوري الخفيف بالدولار للبرميل خلال عام 2008 كانت 99.38 والخام الثقيل كانت 86.99 بينما في عام 2009 ارتفعت الأسعار من 30 دولاراً للنفط الثقيل في 2009/1/1 إلى 69 دولاراً للبرميل في 2009/12/31 ومن 42 دولار للخام الخفيف في 2009/1/1 إلى 73 دولار للبرميل في 2009/12/31 وقد انعكس ذلك على قابلية القوائم المالية للمقارنة نبين ذلك كما يلي :

البيان	صافي مبيعات 2008	صافي مبيعات 2009	النسبة المئوية لعام 2009 بالنسبة لعام 2008
الكمية ¹ طن	6543064	6964434	%106.4
القيمة	² 227199020070	³ 148688675480	%65.4

(نلاحظ من الجدول أنه بالرغم من أن كمية مبيعات 2009 اكبر من كمية مبيعات 2008 وبلغت %106.4 الا أن قيمتها لم تتجاوز %65 من قيمة مبيعات 2008 بسبب انخفاض الأسعار خلال عام 2009) وان التقلبات تعرضت لها مختلف عناصر قائمة الدخل المرتبط بالنفط الخام والمنتجات كما أن التقلبات تشمل الأعوام السابقة لعام 2008 كذلك .

و للتخلص من أثر التغيرات الكبيرة على أسعار المدخلات و المخرجات وأثر السياسات سيتم تحليل المؤشرات الكمية بهدف إعطاء صورة أوضح عن أداء المنشأة خصوصاً من الناحية التشغيلية (الإنتاج) والتسويقية (المبيعات , المخزون)

وبالتالي ومن كل ماسبق سنقوم بإجراء المقارنات الكمية لعدة أسباب :

- التخلص من أثر الأسعار .
- التخلص من أثر طرق التقييم والسياسات المحاسبية المختلفة .

1 قوائم التكاليف لعام 2008 – 2009

2 التقرير المالي للميزانية و الحسابات الختامية لعام 2008

3 التقرير المالي للميزانية و الحسابات الختامية لعام 2009

المقارنات الأفقية للمؤشرات الكمية

2009	2008	2007	
6318931	5909635	5898009	خام مكرر
46215	29069	25337	فاقد
6272716	5880566	5872672	المنتجات (ناتج عن التكرير)
5328840	5113955	5297379	المبيعات الداخلية
1276358	1115925	1077559	المبيعات الخارجية
359236	313184	303540	الاستهلاك
6964434	6543064	6678478	مجموع المبيعات ¹
339701	279007	432890	رصيد 1/1
271391	339701	279007	رصيد 12/31
68310-	60694	153883-	تغير المخزون 1/1-12/31

التحليل الأفقي الكمي :

2009	2008	2007	
107.1	100.2	100	خام مكرر
182.4	114.7	100	فاقد
106.8	100.1	100	ناتج عن تكرير
100.6	96.5	100	المبيعات الداخلية
118.4	103.6	100	المبيعات الخارجية
118.3	103.2	100	الاستهلاك
104.3	98.0	100	مجموع المبيعات
78.5	64.5	100	رصيد 1/1
97.3	121.8	100	رصيد 12/31

من الجدول نلاحظ :

- نمو إنتاج الشركة اعتباراً من عام 2007 وشكل عام 2009 عاماً مميزاً بالنسبة لكمية المنتجات والخامات المكررة والمبيعات وبشكل خاص بالنسبة للمبيعات الخارجية التي ازدادت بنسبة 18.3 % بالنسبة لعام 2007 (وذلك يخالف النتائج التي تم التوصل إليها من التحليل الأفقي لقائمة الدخل وذلك بسبب أثر تغيرات الأسعار) .

1 مجموع المبيعات اكبر من الخامات الناتجة عن التكرير لان الشركة تباع بعض منتجات شركة مصفاة حمص كما تستورد بعض المنتجات وتبيعهها لصالح شركة محروقات .

- انخفاض المخزون في عام 2007 بمقدار 153883 طن في نهاية الفترة عن بدايتها حيث صرفت الشركة إنتاجاً سابقاً لها .
 - ازداد المخزون في عام 2008 بمقدار 60694 طن في نهاية الفترة عن بدايتها حيث رفعت الشركة مستويات المخزون أو لم تستطع تسويقه .
 - انخفاض مخزون في عام 2009 بمقدار 68310 طن في نهاية الفترة عن بدايتها حيث خفضت الشركة مستويات المخزون وقامت بتصريفها .
- وكل ذلك يدل على مؤشرات نشاط إنتاجي و تسويقي جيد خلال عام 2009 .

مؤشرات سلبية :

ازدياد الفاقد والاستهلاك اعتباراً من عام 2007 مع زيادة الانتاج ولكن بنسبة اكبر من نسبة زيادة الإنتاج وقد يعزى ذلك إلى التقادم المستمر لأصول المنشأة وضعف عمليات التجديد وإلى عمل المصفاة بطاقة قصوى .

ثانياً : التحليل العمودي للمؤشرات الكمية الأساسية

الكميات بالطن			تحليل عمودي بالنسبة للخام المكرر			
2007	2008	2009	2007	2008	2009	
5898009	5909635	6318931	100.0	100.0	100.0	خام مكرر
25337	29069	46215	0.4	0.5	0.7	فاقد
5872672	5880566	6272716	99.6	99.5	99.3	ناتج عن تكرير
5297379	5113955	5328840	89.8	86.5	84.3	المبيعات الداخلية
1077559	1115925	1276358	18.3	18.9	20.2	المبيعات الخارجية
303540	313184	359236	5.1	5.3	5.7	الاستهلاك
6678478 ¹	6543064	6964434	113.2	110.7	110.2	مجموع المبيعات

يظهر التحليل العمودي الكمي :

- ازدياد نسبة الفاقد بالنسبة للخامات المكررة وانخفاض ناتج التكرير بنسب بسيطة بين (1-2) بالآلف سنوياً .
 - انخفاض نسبة المبيعات الداخلية لصالح ازدياد المبيعات الخارجية .
 - ازدياد نسبة الاستهلاك سنوياً بنسبة تتراوح بين (2-4) بالآلف
- وان ازدياد نسبة الفاقد والاستهلاك مؤشر على وجود تراجع (ولو كان طفيفاً) في الأداء الفني أو قد يكون ناتجاً عن عمل المصفاة بطاقة اكبر عن المخطط له لتلبية الاحتياجات .

¹ مجموع المبيعات اكبر من الخامات الناتجة عن التكرير لان الشركة تصدر بعض منتجات مصفاة حمص كما تستورد بعض المنتجات وتبيعها لصالح شركة محروقات

نسب التكرير :

تستخدم في الصناعة النفطية لتقييم كفاءة المنشأة نسبة مردود التكرير ويتم حسابها بنسبة المخرجات إلى المدخلات بشكل كمي .

والمردود بشكل عام = المخرجات / المدخلات $\times 100$

مردود التكرير : يعبر مردود التكرير عن مستوى الأداء الفني والتقني للمنشأة وعن كفاءة المنشأة

وكلما كانت قيمته قريبة من 100% كلما دل على أداء أفضل

مجموع المنتجات خلال العام

= مردود التكرير

مجموع الخامات المكررة خلال العام

مردود التكرير = 99.47%¹

حيث قامت الشركة باعتبار المشتقات المستوردة لصالح شركة محروقات والمشتقات الواردة من شركة مصفاة حمص للتصدير ضمن مجموع المنتجات وضمن مجموع الخامات المكررة وحيث أن هذه المشتقات تخضع لعملية تخزين ضمن خزانات الشركة وعمليات معالجة بسيطة ولا تدخل ضمن دورة العمليات الإنتاجية الكاملة للشركة وبالتالي يجب استبعادها من البسط و المقام ومع الأخذ بعين الاعتبار أن كامل المنتجات المستوردة تم إعادة بيعها وتبلغ كميتها 2460400 طن متري

مردود التكرير = مجموع منتجات الشركة - مجموع المنتجات التي لم تنتجها الشركة (مستورد + منتجات حمص القادمة للشركة لإعادة التصدير) / مجموع الخامات المكررة أو بصيغة أخرى .

مجموع المنتجات التي أنتجتها الشركة من الخامات المكررة

= مردود التكرير

مجموع النفط الخام المكرر

مردود التكرير = $(6272716) / (6318931) \times 100 = 99.27\%$ وهذه النسبة تعبر بشكل أفضل عن أداء الشركة الإنتاجي .

²5663533

مجموع منتجات التكرير خلال عام 2009

= مردود التكرير لشركة مصفاة

%99.09 = $100 \times \frac{5663533}{5714971}$

= $100 \times \frac{5663533}{5714971}$

³5714971

مجموع الخام المكرر خلال عام 2009

حمص خلال عام 2009

ويلاحظ إن مردود التكرير في مصفاة بانياس أكبر من مردود التكرير في مصفاة حمص مما يدل على كفاءة تشغيلية وأداء أفضل لشركة مصفاة بانياس بالنسبة لمصفاة حمص .

1 مصفاة بانياس التقارير الختامية لمديرية الترحيل

2 مصفاة حمص , مديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية , جدول تتبع التنفيذ الإنتاجي لنهاية عام 2009 .

3 مصفاة حمص , مديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية , جدول تتبع التنفيذ الإنتاجي لنهاية عام 2009 .

ثانياً : الموازنات التخطيطية كأداة لتقييم الأداء ومعدل تنفيذ الخطة.

لاستبعاد أثر التغيرات الكبيرة في الأسعار للمشتقات والمنتجات وبغية توضيح اكبر لأداء الشركة سوف نقوم بدراسة الموازنات التخطيطية بالكميات وليس بالأسعار .

تقوم شركة مصفاة بانياس بإعداد خطة الإنتاج و المبيعات وخطة النفط الخام وهي الخطط الأساسية في الشركة نستعرض في مايلي الخطط ومعدلات تنفيذها بالكميات خلال عام 2009

موازنة الإنتاج

أ - النفط الخام المكرر :

المادة	الوحدة	المخطط لكامل العام	المنفذ خلال العام	نسبة التنفيذ
نفط خام سوري ثقيل	طن متري	3528036	3768293	%106.81
نفط خام سوري خفيف	طن متري	2352024	2550638	%108.44
مجمل النفط الخام	طن متري	5880060	6318931	%107.46

وبلاحظ ارتفاع في نسبة التنفيذ عن الخطة و يعد ذلك مؤشراً جيداً على أداء المنشأة ولنشاطها التشغيلي .

المنتجات :

المادة	الوحدة	المخطط لكامل العام	المنفذ خلال العام	نسبة التنفيذ
مجموع المنتجات ¹	طن متري	6163005	8733116	%141.7

وبالتقصي عن أسباب الارتفاع الكبير لمعدل تنفيذ المنتجات تبين أن ذلك يعود إلى استيراد المصفاة /1772471/ طن فيول لم يكن مخططاً لها لصالح شركة محروقات ولكن حتى بعد استبعاد كمية الفيول المستورد² من مجموع المنتجات خلال العام تبقى نسبة تنفيذ الخطة بالنسبة للمنتجات تعادل 113% وهذا مؤشر جيد بالنسبة لأداء الشركة الإنتاجي.

مع ملاحظة لابد من ذكرها إن الدراسة التفصيلية للمنتجات ومقارنتها بالمخطط لكل منتج على حد وليس كإجمالي أظهر زيادة كبيرة في إنتاج الفيول و المازوت على حساب انخفاض إنتاج الإسفلت والكبروسين.

¹ تشمل : المنتجات التي تنتجها المصفاة والناجحة عن عملية تكرير الخامات بالإضافة إلى المنتجات ترد إلى الشركة من مصفاة حمص للتصدير و منتجات تستوردها الشركة وتعيد بيعها .
² الفيول المستورد يخضع لعمليات معالجة بسيطة (إصلاح) وتخزين في مستودعات الشركة ولكنه لايدخل في دورة العملية الإنتاجية الكاملة للمشاة

– الفاقد و الاستهلاك :

المادة	الوحدة	المخطط لكامل العام	المنفذ خلال العام	نسبة التنفيذ
الفاقد	طن متري	147 000	46215	%31.44
استهلاك وقود	طن متري	426 980	359236	%84.13

أن انخفاض نسبة الفاقد و الاستهلاك تدل على تسّحّن وتطور العمليات الداخلية في المنشأة و بالتالي أداء جيد إلا إذا كانت ناجمة عن قيم مرتفعة في الخطة أصلاً

المبيعات :

المادة	الوحدة	المخطط لكامل العام	المنفذ خلال العام	نسبة التنفيذ
الصادرات	طن متري	1316040	1276358	% 96,98
المبيعات الداخلية				
استهلاك ذاتي	طن متري	426976	359236	%84.13
مبيعات محلية	طن متري	4826984	5328840	%110,4
مجموع	طن متري	6750000	6964434	%106

مما سبق نلاحظ :

إن المنشأة حققت خطة التكرير و الإنتاج والمبيعات بنسب تفوق النسبة المخطط لها وذلك مؤشر ايجابي على أداء المنشأة التشغيلي و يتوافق مع نتائج التحليل الكمي خلال السنوات السابقة الذي أظهر ازدياد تكرير وإنتاج ومبيعات الشركة خلال 2009 .

تبين انخفاض نسبة الفاقد والاستهلاك عن الكميات المخططة وذلك مؤشر ايجابي عن أداء المنشأة التشغيلي ولكن وبالمقارنة مع نتائج التحليل الكمي خلال السنوات السابقة الذي أظهر ازدياد نسب الفاقد والاستهلاك في عام 2009 بالنسبة لبقية الأعوام مما يدل على

1- ضرورة مراجعة خطة الفاقد والاستهلاك .

2- التقصي عن أسباب ازدياد هذه النسبة ومعالجة الخلل المحتمل .

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات .

أولاً :النتائج.

استناداً إلى معلومات أعوام 2007 - 2008 - 2009 الواردة في القوائم المالية المنشورة لشركة مصفاة بانياس ولتقارير التكاليف و التقارير الداخلية في الشركة والموازنات التخطيطية والمقارنة مع شركة مصفاة حمص وبحساب ربحية الشركة ومردود التكرير . تم التوصل إلى النتائج التالية:

(1) الحسابات الختامية في عام 2008 هي استجابة لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد الصادر بالمرسوم التنظيمي /287/ لعام 1978 وإن هذا النظام لم يأخذ في الاعتبار معايير المحاسبية الدولية وبالتالي فإن الحسابات الختامية لشركة مصفاة بانياس في العام المذكور لا تلبى متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لا من ناحية القياس أو العرض أو الإفصاح وإن إمكانية الاعتماد عليها في الحكم على أداء المشروع ومركزه المالي محدودة

(2) تم إعداد القوائم المالية في شركة مصفاة بانياس في عام 2009 وفق متطلبات المرسوم 2007/490 الذي بدأت الشركة بتطبيقه ابتداءً من 2009/1/1 وتضمن المرسوم أول اعتراف بمعايير المحاسبة الدولية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية في الشركات العامة ويعتبر ذلك خطوة هامة وكبيرة باتجاه الالتزام الكامل بهذه المعايير بما يحقق أهدافها بتوفير معلومات في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى تتصف بالجودة والشفافية والقابلية للمقارنة .

(3) تم الالتزام بالعديد من متطلبات المعايير الدولية في إعداد هذه القوائم غير ان هذا الالتزام لم يكن كاملاً بكل متطلبات المعايير الدولية وبالتالي لايمكن القول أن المنشأة تقوم بإعداد وعرض بياناتها والإفصاح عنها وفق متطلبات المعايير الدولية .

(4) تم مخالفة متطلبات معايير المحاسبة الدولية في تقييم مخزون آخر المدة 2008/12/31 (مخزون 2009/1/1) حيث تم تقييمه بالكلفة المرتفعة جداً بالنسبة لصافي القيمة القابلة للتحقق لهذا المخزون وقد أدى ذلك إلى تحمل دورة 2009 خسائر كبيرة بينما تم تقييم مخزون 2009/12/31 وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية .

(5) تخضع المنشأة لسياسات متعددة في تسعير القطع الأجنبي فمدخلاتها ومبيعاتها الداخلية خلال عام 2009 مسعرة على أساس إداري للدولار بسعر ثابت 47.5 ل.س/دولار ومبيعاتها الخارجية مسعرة على أساس سعر القطع بتاريخ تنفيذ عملية التحويل وهو خلال عام 2009 اقل من 47.5 ل.س للدولار وقد أدى ذلك لتحمل المنشأة خسائر إضافية نتيجة تسعير مدخلاتها بسعر أعلى من الواقع .

(6) تم إعداد قائمة الدخل وفق متطلبات النظام المحاسبي ونظام التكاليف المعتمد في المنشأة ولم تلتزم المنشأة بمتطلبات المعايير الدولية في تبويب بنود قائمة الدخل او تصنيف المصروفات

كما إن هناك تفصيلاً زائداً لبعض البنود في قائمة الدخل (خاصة في بند المصاريف الإدارية) لم يُراعَ مبدأ الأهمية النسبية .

(7) تم تسعير أغلب منتجات الشركة بناءً على متوسط أسعار السوق الدولية وفق نشرة بلاتس ولم يؤخذ بالاعتبار الكلفة ولم تحقق طريقة التسعير الأهداف التجارية للمنشأة .

(8) نتيجة للتغيرات الكبيرة في أسعار المشتقات النفطية والخامات ونتيجة لتغير السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة فإن القوائم المالية في الشركة غير قابلة للمقارنة مع السنوات السابقة .

(9) لم تظهر القوائم المالية لشركة مصفاة بانياس أرباحها بشكل سليم لأسباب عديدة منها التقلبات الكبيرة في أسعار النفط الخام و المشتقات و تأثيرها على قيم المخزون وعدم المعالجة السليمة لهذه الآثار على المخزون ونتيجة لسياسات اقتصادية في الإنتاج , وبالتالي فإن القوائم المالية المنشورة في الشركة محل الدراسة لا توفر الأساس السليم للحكم على أداء المنشأة .

(10) لا تظهر نسب الربحية المحسوبة المستندة إلى الأرقام الواردة في القوائم المالية للشركة حقيقة أداء المنشأة ولا بد من أجل حساب هذه النسب واستخدامها في تقييم أداء المنشأة من إجراء تحليل محاسبي وتعديل هذه الأرقام بأثر السياسات المختلفة المطبقة في الشركة .

(11) إن التحليل الأفقي لقائمة الدخل أظهر تراجعاً في الأداء التشغيلي خلال عام 2009 حيث انخفضت المبيعات والمخزون بشكل كبير وذلك ناتج عن انخفاض الأسعار خلال العام بشكل كبير لا يعبر عن حقيقة الأداء .

(12) إن مقارنة مؤشرات الربحية مع (مصفاة حمص) أظهرت انه في كلا الشركتين كان مؤشر الربحية سالباً وكان مؤشر الربحية في مصفاة حمص أفضل وذلك بسبب انخفاض كميات مخزون أول المدة المقيم بسعر مرتفع في الشركتين وبالتالي فالمقارنة لم تعبر عن حقيقة المقارنة بين الأداء التشغيلي للشركتين .

(13) إن دراسة المؤشرات الكمية خلال أعوام 2007-2008-2009 أظهرت مؤشرات ايجابية للأداء التشغيلي والتسويقي فقد ازداد التكرير والإنتاج والمبيعات كما إن مقارنة مردود التكرير مع شركة حمص أظهر أداء تشغيلي أفضل لشركة مصفاة بانياس .

(14) إن تتبع تنفيذ الخطة بالكميات أظهر أداء متميزاً للشركة فهي حققت انحرافات ايجابية جيدة بالنسبة للإنتاج والمبيعات .

(15) تم تحقيق انحرافات جيدة في نسب الفاقد والاستهلاك بالنسبة للخطة ولكن ذلك يعود لمعدلات مرتفعة في الخطة أساساً وهذا ما أظهرته دراسة نسب الفاقد والاستهلاك خلال عدة سنوات والتي أظهرت ازدياد نسب الفاقد والاستهلاك بشكل اكبر من نسبة زيادة الإنتاج ويعد ذلك مؤشراً سلبياً لأداء المنشأة .

16) إن تحليل خسائر الشركة أظهر أن هذه الخسائر عائدة لمجموعة مركبة من الأسباب قسم منها لايتعلق بأداء الشركة بل تشمل أثر التغيير في السياسات المحاسبية و التقلبات الكبيرة في أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية والعمل وفق خطة الدولة بالنسبة لتأمين بعض المواد حاجة السوق المحلية و تسعير القطع وكان السبب الأكبر لهذه الخسائر ناجماً عن تقييم مخزون أول المدة بالكلفة المرتفعة جداً بالنسبة لصافي القيمة القابلة للتحقق كما أن هناك خسائر ناتجة عن عجز تسويقي لبعض المنتجات (الإسفلت) .

17) لا يصلح مؤشر الربحية الحالي المحسوب من أرقام القوائم المالية كمقياس لأداء الشركة محل الدراسة لان أرباح الشركة (خسائرها) نتاج مجموعة مركبة معقدة من تراكم عوامل متعددة تؤثر على أرباح الشركة وتؤدي إلى خسائر ولا يمكن مقارنة أرباح الشركة بأرباح شركة تعمل وفق آليات السوق في شراء وبيع منتجاتها .

18) حتى بعد استبعاد أثر السياسات المحاسبية والإنتاجية فإن ربحية الشركة منخفضة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها :

- أ- التقادم الفني والمعنوي لتجهيزات المنشأة وضعف عمليات التجديد .
- ب- طبيعة المنشأة فهي من المصافي التي تدعى simple أي تعتمد على التكرير فقط بينما التوجه العالمي نحو مجمعات كيماوية يتم تكرير النفط وإنشاء صناعات مرفقة
- ت- طريقة تسعير وفق بلاتس تضع المنشأة في نفس المستوى مع مصافي النفط المتطورة العاملة في المنطقة بالرغم من قدم تجهيزاتها التي مضى عليها أكثر من أربعين عام وضعف عمليات التجديد .

19) نمو مبيعات الشركة بالكميات خلال عام 2009 بمقدار 6.4% عن عام 2008 يعد مؤشراً جيداً لأداء المنشأة وإمكانية تحقيق أرباح خلال الأعوام التالية .

20) يتوقع انخفاض خسائر الشركة في عام 2010 ونمو معدل الربحية نتيجة سلامة تقييم مخزون آخر المدة في عام 2009 .

ومن خلال استعراض النتائج السابقة يمكن الإجابة على فرضيات البحث كما يلي :

- تطبيق شركة مصفاة بانياس النظام المحاسبي ودليل الحسابات الصادر بالمرسوم 490 لعام 2007 ولكنها لا تلتزم بشكل كامل بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في القياس والعرض والإفصاح عند إعدادها لقوائمها المالية .
- لا تظهر القوائم المالية لشركة مصفاة بانياس في عام 2009 ربحيتها بشكل سليم نتيجة عوامل متعددة منها تطبيق سياسات مختلفة ومتعارضة في تسعير القطع الأجنبي و تسعير المنتجات واختلاف طرق تسعير مخزون آخر المدة وسياسات الأهلاك بين عام وآخر .
- لا يصلح مؤشر الربحية المحسوب وفق الأسس الحالية لتقييم أداء شركة مصفاة بانياس ولا يعبر رقم الربح الوارد في قوائمها المالية عن القوة الإيرادية للمنشأة .

ثانياً: المقترحات والتوصيات

- 1- ضرورة إعداد القوائم المالية في شركة مصفاة بانياس وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بشكل مهني ومتابعة الشركة مع الجهات الوصائية من أجل تطوير النظام المحاسبي المطبق في الشركة بما يضمن التطبيق الكامل لهذه المعايير وبما يحقق سلامة القياس والعرض والإفصاح للقوائم المالية بهدف توفير معلومات في البيانات المالية ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة .
- 2- إعداد دورات تدريبية دورية للعاملين المختصين في الشركة بما يضمن اطلاعهم وتفهمهم لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وبما يضمن سلامة التطبيق لهذه المعايير .
- 3- مراجعة القوائم المالية في الشركة من قبل محاسب قانوني مستقل وفق متطلبات معايير المراجعة الدولية وبما يؤدي إلى تأكيد سلامة العرض والإفصاح في هذه القوائم.
- 4- ضرورة تسعير القطع الأجنبي لمشتريات الشركة من النفط الخام ومنتجاتها وفق الأسعار الفعلية بتاريخ تنفيذ العملية بما يكفل معالجة التعارض في السياسات المطبقة بالنسبة لتسعير القطع الأجنبي وبما يؤدي إلى تحسين الصورة التي تعرض بها القوائم المالية حقيقة تعاملات المنشأة.
- 5- اعتماد القيمة السوقية العادلة في تسعير كافة منتجات الشركة ومعالجة حالات التسعير الإداري لبعض منتجاتها .
- 6- في ظل عدم التركيز على الأهداف المالية كهدف أساسي في الشركة ووجود أهداف أخرى متعددة للشركة تسعى لتحقيقها (وفي بعض الأحيان بغض النظر عن المردود المالي) فإن استخدام بطاقة الاداء المتوازن قد يساعد الشركة في تنسيق هذه الأهداف وتحديد الاستراتيجية التي يجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف وبما يكفل قياساً وتقييماً أفضل لأداء الشركة.
- 7- تركيز كافة الجهود الإدارية للشركة مع الجهات الوصائية لتأمين التمويل اللازم لانطلاق مشروع تطوير وتحديث المصفاة الذي أقر في الخطة الخمسية العاشرة للأعوام 2006 - 2010 نظراً للنتائج الايجابية المتوقعة من تطبيق هذا المشروع على صعيد زيادة الطاقة التكريرية وزيادة كمية وتحسين نوعية المنتجات ذات الأسعار المرتفعة بما يضمن إيرادات إضافية للشركة .
- 8- متابعة إدارة الشركة مع شركة محروقات والجهات الوصائية لتحصيل ديون الشركة المستحقة بما يضمن لشركة مصفاة بانياس تسديد ديونها لصالح الشركة السورية للنفط والتخلص من عبء الفوائد وحل التشابكات المالية .
- 9- البحث عن أسواق خارجية لتصدير المنتجات (كيروسين - إسفلت) والزائدة عن حاجة شركة محروقات والقطر التي تحملت الشركة تكاليف معالجتها وتحويلها لمنتجات أخرى ذات أسعار أقل حيث إن استيراد تلك المنتجات يحقق وفراً على الشركة والدولة ويؤدي إلى الحصول على أسعار أعلى وزيادة في الإيرادات .

10- دعم وتدريب العمالة الفنية الموجودة في المصفاة حيث انه في ظل ظروف عدم انطلاق مشروع تطوير المصفاة فإن الشركة تعتمد بشكل أساسي على العمالة المدربة والخبرات الكبيرة المتراكمة في المصفاة التي نفذت أعمال الصيانة اللازمة لاستمرار النشاط التشغيلي بشكل جيد وتحقيق الخطة الإنتاجية .

المراجع :

1- المراجع باللغة العربية :

أ: الكتب

- القاضي , حسين , و الريشاني , سمير , " موسوعة المعايير المحاسبية الدولية " , دمشق , دار الرضا للنشر , 2009 .
- القاضي , حسين , و حمدان , مأمون , نظرية المحاسبة , جامعة دمشق , كلية الاقتصاد , 2003-2004 .
- النسور , إياد عبد الفتاح , الأصول العلمية للتسويق الحديث الحرب المحتملة بين مؤسسات الأعمال " , دار صفاء للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2010 .
- اليوسف , جمال , و الحموي , فواز , الإدارة المالية , منشورات جامعة دمشق , 2009 .
- الصحن , محمد فريد , " التسويق " , الإسكندرية , الدار الجامعية , 2005 .
- القباني , ثناء علي , " مدخل استراتيجي لدراسة متقدمة في إدارة التكلفة وتحليل الربحية " , الإسكندرية , الدار الجامعية , 2006 .
- الحيايي , وليد ناجي , نظرية المحاسبة , منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك , 2007 .
- الحيايي , وليد الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي , عمان , مؤسسة الورق للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى 2004 .
- الحسيني , فلاح حسن , الإدارة الإستراتيجية , دار وائل للنشر , عمان , الأردن , الطبعة الأولى , 2000 .
- الراوي , خالد وهيب , وسعادة , يوسف , " التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي " , عمان , دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة , 2000 .
- السعيد فرحات جمعة , الأداء المالي لمنظمات لأعمال . دار المريخ للنشر , الرياض , 2000 ,
- الصفار , هادي رضا " مبادئ المحاسبة المالية الأصول العلمية في إعداد القوائم المالية , عمان , دار المناهج , 2003 .
- أبو حشيش , خليل عواد , المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية , عمان , دار وائل للنشر , 2005 .
- حنان , رضوان حلوه , " بدائل القياس المحاسبي المعاصر " عمان , دار وائل للنشر , الطبعة الأولى , 2003 .
- خنفر , مؤيد راضي , و المطارنة , غسان فلاح , تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي , عمان , دار المسيرة , 2006 .

- سيد درويش , عبد الناصر محمد , "مبادئ المحاسبة المالية (2) التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي" دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان ,الطبعة الأولى 2010 .
- عبد اللطيف , ناصر نور الدين, الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات , الدار الجامعية 2004 .
- عبد اللطيف , ناصر نور الدين, الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات , الدار الجامعية 2004 .
- عثمان , الأميرة إبراهيم , و محمد , احمد عبد الملك , مبادئ المحاسبة الإدارية , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية , 2006 .
- عثمان , الأميرة إبراهيم وعلي , عبد الوهاب نصر, " مقدمة في المحاسبة الإدارية " , المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2006.
- عقل, مفلح محمد , " مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي" عمان, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, 2009 .
- علي, عبد الوهاب نصر, القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية, الجزء الأول, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2007.
- فلوح , صافي ,و إسماعيل , إسماعيل , و مرعي , عبد الرحمن . وحمزة , محي الدين , " تحليل القوائم المالية " , منشورات جامعة دمشق , 2009 .
- فلوح , صافي , و ميده , إبراهيم , و الغصين , راغب , " المحاسبة الإدارية " , منشورات جامعة دمشق , 2008.
- كركور, عدنان نجيب . الفارس, سليمان خليل . التقييم الإداري في المشروعات . سورية: منشورات جامعة دمشق, 2000 .
- لطفي ,أمين السيد أحمد , " نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي , الدار الجامعية, الإسكندرية, 2006.
- لطفي, أمين السيد احمد, إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة, الإسكندرية, الدار الجامعية, 2008 .
- مرعي , عبد الحي ومرعي , عطية , أساسيات المحاسبة المالية . الإسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , 2010
- مرعي , عطية عبد الحي, في المحاسبة الإدارية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وتقييم كفاءة الأداء تطبيقات باستخدام xp excel , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية , 2006.
- مرعي, محمد مرعي . دليل نظام التقييم في المؤسسات والإدارات . دمشق: دار الرضا للنشر, . الطبعة الأولى, 2001.
- مطر, محمد, والسويطي , موسى " التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح" , عمان , دار وائل للنشر , الطبعة الثانية, 2008.

ب: كتب مترجمة

- الدون س هنديكسون , نظرية المحاسبة ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد 2005 .
- ري اتش جاريسون , اريك نورين , " المحاسبة الإدارية " , ترجمة محمد عصام الدين زايد , مراجعة محمد حامد حجاج , دار المريخ للنشر 2002
- مجلس معايير المحاسبة الدولية, المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية, تعريب جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2009.

ت: مجلات و أبحاث

- الديسبي , محمد عبد القادر " التقرير المتوازن للأداء دراسة اختباريه في إطار البيئة المصرية " من منشورات المجلة المصرية للدراسات التجارية المنصورة مجلد 27 عدد 1 عام 2003 .
- العواملة , يائل " تقييم أداء الشركات العامة الصناعية في الأردن دراسة ميدانية " من منشورات مجلة الدراسات مجلد 17 عدد 1 عام 1990 .
- حسين, زينب احمد عزيز, نموذج استراتيجي متعدد الأبعاد لتقييم الأداء (إطار مقترح) , ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني في الإدارة القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية, 6 8- نوفمبر 2001, القاهرة جمهورية مصر العربية.
- زيود , لطيف والأمين ,ماهر و المهندس , منيرة, تقييم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي , مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد 27 العدد 4 / 2005.
- شيخ محمد , حسين و قيطيم , حسان وشحادة , زيدون , دور النسب المالية في تقييم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الالكترونية منشورات مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد 29 العدد 2 ص 131-150 العام 2007 .
- عبد العظيم, محمد حسن محمد , دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات, مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية, المجلد الواحد و العشرون, يونيه 2005.
- عبد اللطيف , عبد اللطيف وتركمان , حنان " الرقابة الإستراتيجية و أثرها على زيادة فعالية أداء المنظمات " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4) 2005 .
- عبد اللطيف , عبد اللطيف وتركمان , حنان , بطاقة التصويب المتوازنة كأداة لقياس الأداء , مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1) 2006 .

- غازي، على ، بطاقة الأداء المتوازن كمدخل لبناء القيادة الإبداعية ، مجلة إدارة الأعمال ، جمعية إدارة الأعمال العربية ، العدد 100، مارس 2003، ص37.
- قايد، متولي احمد السيد، نحو إطار فكري للتوافق المحاسبي الدولي، دراسة تحليلية انتقادية لدور لجنة معايير المحاسبة الدولية. مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة- جامعة القاهرة- بني سويف-السنة العاشرة-العدد الثالث ديسمبر 2000.
- محمود ، يوسف وعروس ، محمد و إسماعيل ،عدنان، دعم المشتقات النفطية في سورية واقع وآفاق(حالة دراسية-مصفاة بانياس) مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006 .
- مزهودة ، عبد الملوك ،«الأداء بين الكفاءة والفعالية : مفهوم وتقييم ».مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الأول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة .
- مزهودة ،عبد الملوك " المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهوماً وقياساً " بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات 8-9 مارس 2005 جامعة " ورقلة " الجزائر .
- ميّا ، علي ، " دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والمعوقات التي تحدّ من كفاءة وفعالية المشروعات الصناعية العامة في القطر العربي السوري وآفاق تطويرها مستقبلاً مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2) 2006 .
- نادر ، نهاده و الأمين ماهر ويزون ، حسين جواد، المؤثرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006 .

ث: رسائل علمية

- اسلامبولي . مرام أديب " استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثّر شركات الصناعات الغذائية العامة في سورية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق ، 2003 .
- البيطار ،محمد صلاح، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية حالة تطبيقية على إحدى الشركات الخدمية في سورية شركة سيرياتيل للاتصالات " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق، 2007 .
- السيد ، علاء الدين خليل إبراهيم ، أطار مقترح لتطوير أداء الرقابة المالية " رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2005 .
- جابر، علي فاضل، " التحليل المالي لإغراض تقويم الأداء" رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كوبنهاغن 2006 .

- حسون , عتاب يوسف " تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري نموذج مرفأي اللاذقية وطرطوس " رسالة ماجستير غير منشورة جامعة تشرين 2007.
- عبد الله , علي خلف " التحليل المالي واستخدامه للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات " رسالة ماجستير غير منشورة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك , 2008.
- عشي , عادل , "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة " رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة محمد خيضر , الجزائر , 2002 .
- يوسف, علي محمد, استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنظير المحاسبي, رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة, كلية التجارة بالإسماعيلية, جامعة قناة السويس, 2005 .

ج: مؤتمرات وندوات:

- الجمعية السعودية للمحاسبة جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية الدورة التدريبية الخامسة تحليل القوائم المالية وعلاقتها بسعر السهم المنعقدة يومي السبت والأحد: 27 - 28 / مايو/ 2006.
- المهاني, محمد خالد " دراسات الجدوى الاقتصادية ودورها في عملية التنمية " , جمعية المحاسبين القانونيين في سورية المركز الثقافي العربي - المزة 21 / 11 / 2007 .

ح: قوانين ونشرات وتقارير :

- القانون رقم/22/ لعام 2003 المتضمن معالجة وضع القروض الممنوحة من صندوق الدين العام للشركات .
- المرسوم رقم/1035/ تاريخ 1975/7/3 ، وهو المرسوم الذي أحدثت بموجبه مصفاة بانياس ، وينظم أنشطتها .
- النظام المحاسبي الموحد الصادر بالمرسوم التنظيمي /287/ لعام 1978 .
- النظام المالي الصادر بالمرسوم التنظيمي /489/ لعام 2007 .
- النظام المحاسبي ودليل الحسابات الصادر بالمرسوم 490 لعام 2007 .
- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 92/م و تاريخ 2008/10/16 المتضمن تسعير القطع الأجنبي بالنسبة لتعاملات الشركة .
- قانون البلديات الاردني رقم 14 لعام 2007 .
- نظام رسوم الطيران المدني الاردني رقم 45 لعام 2007 .

تقارير الدراسة العملية :

- مصفاة بانياس مديرية الحسابات , الحسابات الختامية والميزانية العامة لعام 2007.
- مصفاة بانياس مديرية الحسابات , الحسابات الختامية والميزانية العامة لعام 2008.
- مصفاة بانياس مديرية الحسابات , الحسابات الختامية والميزانية العامة لعام 2009.
- مصفاة بانياس, مديرية الحسابات تقرير التكاليف لعام 2006 .
- مصفاة بانياس, مديرية الحسابات تقرير التكاليف لعام 2007 .
- مصفاة بانياس, مديرية الحسابات تقرير التكاليف لعام 2008.
- مصفاة بانياس, مديرية الحسابات تقرير التكاليف لعام 2009 .
- مصفاة بانياس , مديرية التسويق , المبيعات الداخلية خلال عام 2009 .
- مصفاة بانياس , مديرية التسويق , المبيعات الخارجية خلال عام 2009 .
- مصفاة بانياس , مديرية العمليات والترحيل , التقرير الإنتاجي السنوي لعام 2009 .
- مصفاة بانياس , النظام الداخلي للشركة .
- مصفاة حمص , مديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية , جدول تتبع التنفيذ الإنتاجي لنهاية عام 2009
- مصفاة حمص , مديرية الحسابات , الحسابات الختامية والميزانية العامة للشركة لعام 2009
- مكتب تسويق النفط / أسعار المشتقات النفطية / الخام السوري/ الغاز / الإسفلت لأشهر 2008 – 2009 .

خ: مواقع انترنت :

- العمادي , محمد , والخطيب , فهد , سياسات الاسعار , الموسوعة العربية , المجلد الثاني , والمقالة موجودة على موقع الموسوعة :
http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=313&vid
- العديلي , ناصر محمد , بطاقة الأداء المتوازن أحدث نماذج قياس أداء الشركات وتحقيق التوازن الداخلي , مجلة الاقتصادية الالكترونية العدد: 5551 الاثنين: 22-12-2008
www.aleqt.com/2008/12/22/article_175992.html
- المغربي , عبد الحميد عبد الفتاح, قياس الأداء المتوازن المدخل المعاصر لقياس الأداء الإستراتيجي
<http://elmaghrby.com/abhathy.htm>
- علي بن سعيد القرني, قياس الأداء المتوازن: المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي, موقع المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية, (2010/08/15),
<http://www.hrdiscussion.com/hr6413.html>
- تسعير المشتقات النفطية , جلسة مجلس الوزراء الاردني بتاريخ 2008/2/5 , موقع مجلة الراي الاردنية
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=222608
www.brc-sy.net
- موقع شركة مصفاة بانياس .

A: books:

- Abbas Ali Mirza, Graham J . Holt, Magnus Orrell ,**IFRAS International Financial Reporting Standards Workbook And Guide** , JOHN WILEY & SONS, INC., New Jersey,2006
- Bergevin, P.M ,**Financial Statement Analysis: An Integrated Approach**. New Jersey: Prentice Hall, Inc.(2002).
- Chares,T,Horngern . George ,Foster . Srikant ,M,Datar ."Cost Accounting " Prentice Hall, Inc.(2000).
- Friedlob, G.T., and Schneider, L.L.F. **Essentials of Financial Analysis**. New Jersey: Wiley. INC. . (2003) .
- Hennie van Greuning, **International Financial Reporting Standards A Practical Guide**, THE WORLD BANK Washington, D.C Fourth Edition.2006
- Kaplan R.S;Norton, **The Balanced Scorecard Measures That Drive Performance**, Harvard Business Review , Boston, 1992
- Needles, B.E., and Powers, M. **Financial Accounting**, 8th Ed. New York: Houghton Mifflin Company,Inc (2004)
- Robinson ,T.R.; Minter ,P.; Grant ,J. **Financial Statement Analysis: A global Perspective**. USA: Pearson Education, Inc.(2004).
- Steven M. Bragg, **GAAP ,Policies and Procedures** ,Second Edition John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey 2007
- Stickney, C. P, and Brown, P. R, **Financial Reporting and Statement Analysis: A Strategic Perspective's**. USA : Harcourt Brace & Company. ,Inc .(1999).
- Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F.. **Financial Statement Analysis** , 8th Ed, International Edition 2007 : McGraw - Hill Companies ,Inc

B:Periodicals:

- Healy, P.M., and Wahlen, J.M. 1999. "A Review of The Earnings Management Literature And Its Implications For Standard Setting ." **Accounting Horizons**.(Vol.13,No.4),
- RajivD.Banker ,Hsihui Chang, Mina J.Pizzini ,**the balanced scorecard; judgmental effects of performance measures linked to strategy** ,The Accounting Review,Vol.79,No,1 2004

C:Internet site

- Balanced Scorecard, paul NIVEN` s, 2003 Qppsoft ware, [http : // WWW qp ron line. com](http://WWW.qpronline.com).
- Balanced Scorecard (BSC) home page, last Up date : December 11, 2003, ssionals Pr. doe gov / ma 5 / M A – 5 Web. nsf / Business / balanced – Scorecard ? open Docume.
- Guid To BSC, [http : // oam Web osec. doc. gov / bsc / guide. htm](http://oamWebosec.doc.gov/bsc/guide.htm).